

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور حوكمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة
(دراسة حالة: وزارة الزراعة)

يونس محمد جميل عاشور

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1441هـ/2020م

دور حوكمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة
(دراسة حالة: وزارة الزراعة)

إعداد:

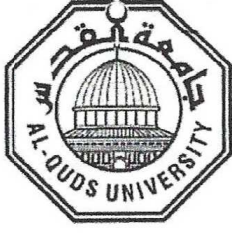
يونس محمد جميل عاشور

بكالوريوس تنمية اجتماعية وأسرية، جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

إشراف: الدكتور حسن خميس السعدوني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من
معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1441هـ/2020م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور حوكمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة
(دراسة حالة: وزارة الزراعة)

اسم الطالب: يونس محمد جميل عاشور
الرقم الجامعي: ٢١٧١٠٠٠٩

إشراف: الدكتور حسن السعدوني

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: ٢٠٢٠/٦/٣ من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع:

التوقيع:

التوقيع:

١- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور حسن السعدوني

٢- ممتحناً داخلياً: الدكتور عبدالوهاب الصباغ

٣- ممتحناً خارجياً: الدكتور نبيل أبو شمالة

القدس - فلسطين

٢٠٢٠/٥١٤٤١ م

إهداء

- 0 إلى معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد ﷺ.
- 0 إلى أُمي الغالية التي كانت ومازالت عيناها نجومًا ترافقني في مسيرة حياتي.
- 0 إلى أبي العزيز من تعب وكدّ في سبيل منحي الطمأنينة والأمان.
- 0 إلى خير متاع الدنيا رفيقة العُمر ورمز الحنان.. زوجتي الغالية.
- 0 إلى بناتي العزيزات (نادين، عليا، علا، تالين، لين).
- 0 إلى الحب والسند والأمان.. إخواني وأخواتي (بسمة، طارق، وائل، مازن).
- 0 إلى من مهّدوا الطريق أمامي للوصول إلى ذروة العلم... أصدقائي الأحباء.

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا البحث المتواضع

الباحث/ يونس محمد جميل عاشور

إقرار:

أقرُّ أنا مُعدُّ الرسالة بأنها قدِّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدَّم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

يونس محمد جميل عاشور

التاريخ: 2020/6/3

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد ﷺ وبعد،،،

انطلاقاً من قول الله ﷻ ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل: 19].

أتقدم بكل عبارات الحب، والشكر والتقدير، إلى المخلصين الذين أناروا لنا طريق العلم والمعرفة، فكانوا رسلاً للعلم، وحملوا الأمانة بصدق وإخلاص، إلى من أمدني بعلمه، وقدم لي النصيحة، وساعدني في إتمام هذه الدراسة، خاصاً بالشكر والتقدير للدكتور حسن السعدوني، الذي شرفني بقبوله الإشراف على رسالتي، ومنحني من وقته وجهده واهتمامه وتوجيهه وإرشاده طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، والذي كان لمساهمته الفضل في إتمامها وإخراجها إلى النور.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام الدكتور/ نبيل أبو شمالة مناقش خارجي والدكتور/ عبدالوهاب الصباغ مناقش داخلي، اللذين تفضلاً وتكرماً وقبل مناقشة هذه الرسالة، وإبداء آرائهما مما أسهم في تجويد هذا العمل وتحسينه، ليظهر في أحسن صورة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان للصرح الأكاديمي الشامخ، وحاضنة البحث العلمي جامعة القدس العريقة، وبالذات عمادة الدراسات العليا، والأساتذة الكرام من الهيئة التدريسية الذين لم ييخلوا بعلمهم وخبراتهم، ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

وختاماً ووفاءً إلى كل من لا يتسع المقام لذكر أسمائهم، وإلى كل من ساهم وساعد في إنجاح هذا العمل.

لكم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير

الباحث/ يونس محمد جميل عاشور

مصطلحات الدراسة:

1- الحوكمة:

لقد عرف صندوق النقد الدولي الحكم الرشيد بأنه: " الطريقة التي بواسطتها تدير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما، لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف، وتحقيق أكبر المنافع " (علي، 2006، ص28).

2- الشفافية:

(عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الشفافية بأنها: " تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، تتيح لأصحاب المصالح جمع معلومات، قد يكون لها دور في الكشف عن المساوئ وحماية مصالحهم " (الزبيدي، 2016، ص6).

3- العدالة والانصاف:

(ضمان التأكيد على المعاملة المتساوية للمساهمين كافة، بحيث تتاح الفرصة لهم، للحصول على تعويض فعال نتيجة انتهاك حقوقهم (بوشقرة، 2017).

4- الاستجابة:

يشير مفهوم الاستجابة إلى قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات للمنتفعين والعملاء، دون تفرقة أو استثناء، أي: الاستجابة لتطلعات الأفراد واحتياجاتهم (ارزقي، 2014، ص22).

5- الرقابة:

هي الإجراءات والأساليب التي تتبعها الجهات الرقابية، من أجل قياس الأداء وتصحيحه، والتأكد من أن الأهداف قد تحققت، ضمن الخطة الصحيحة (الملاحي، 2016).

6- المساءلة:

يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: بأنها طلب تقديم التوضيحات اللازمة من المسؤولين لأصحاب المصلحة، حول تعريف واجباتهم، وكيفية استخدام صلاحياتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم (صايح، 2018).

7- وزارة الزراعة:

هي وزارة فلسطينية أنشئت عقب تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام (1994م)، ويقع على عاتقها تولي مهام توجيه، وإدارة القطاع الزراعي الفلسطيني (موقع وزارة الزراعة الفلسطينية).

8- التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة: هي التنمية التي تلبي احتياجات الاجيال الحاضرة، دون المساس بقدرة الاجيال في المستقبل على تلبية احتياجاتها الخاصة (لجنة برونتلاد، 1987).

9- التنمية الزراعية المستدامة:

هي: "تلك التنمية التي تعتمد على تحسين إدارة الموارد الأرضية والمائية والهواء، وتحسين إدارة الفاقد من الموارد، والعمل على رفع الإنتاجية، وتخفيض استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة، والتي تتطلب القيام بعملية التخطيط والابتكار، في مجالات متنوعة مرتبطة بالعمل الزراعي، خصوصا في إدارة الأصول، إلى جانب ضمان الاستدامة من استخدام الموارد (بكدي وباشا، 2016، ص176).

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد دور الحوكمة بأبعادها المتنوعة، التي تشمل (الشفافية والافصاح، والعدالة، الانصاف، الاستجابة، المساءلة، المشاركة والرقابة)، في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، بالتطبيق على وزارة الزراعة الفلسطينية في قطاع غزة .

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة، ووصف طبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها، وأسبابها واتجاهاتها، وقد استخدمت الدراسة أداة الاستبيان، لجمع البيانات الأولية، وقد تمثل مجتمع الدراسة من العاملين بالإدارة العليا والوسطى (مدير، رئيس قسم، رئيس شعبة)، والبالغ عددهم (93) موظفاً، حسب أرقام صادرة عن إدارة الموارد البشرية في وزارة الزراعة لعام (2019)، تم استهدافهم بالاعتماد على أسلوب الحصر الشامل، كما تم الاعتماد على تقنية المجموعات البورية لاستطلاع آراء المزارعين، حيث تم تنفيذ (4) مجموعات ل (45) مزارعاً ومزارعة، موزعين على محافظات قطاع غزة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثل أهمها في وجود أثر معنوي ايجابي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة، من وجهة نظر العاملين بوزارة الزراعة، وقد تمثلت الأبعاد المؤثرة في التنمية الزراعية المستدامة بكل من: (الاستجابة، المساءلة، المشاركة، الرقابة)، وقد احتل مبدأ "الرقابة" المرتبة الأعلى من حيث التأثير، وبمقدار (52%)، تلاه مبدأ "المساءلة" بمقدار (29.6%)، وأخيراً مبدأ "الاستجابة" بمقدار (29.1%)، بينما لم يكن لكل من (الشفافية والإفصاح، العدالة والإنصاف، المشاركة) اثراً معنوي، في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة شروع وزارة الزراعة الحقيقي بتطبيق قواعد الحوكمة في كافة جوانبها وأركانها، بغض النظر عن حالة الانقسام السياسي التي تشهدها الساحة الفلسطينية، والنظر إلى هذه الإجراءات كجزء من المهنية، التي تسهم في تعزيز مكانة الوزارة في العمل الزراعي بقطاع غزة، على أن يكون على رأس تلك الإجراءات، التطبيق الحقيقي من حيث المضمون لقواعد "الشفافية" والإفصاح عن كافة القضايا المرتبطة بالفئات المهمشة، وإشراكهم بشكل حقيقي بعمليات التخطيط لاحتياجاتهم، باعتبارهم الحلقة الأهم من حلقات أصحاب المصالح المرتبطة بأعمال الوزارة.

The role of the agricultural sector governance in achieving sustainable development in the Gaza Strip (Case study: Ministry of Agriculture)

Prepared by: Younes Mohamed Gamil Ashour

Supervisor: Dr. Hassan Khames Saidouni

Abstract:

The study aimed to define the role of government in its various dimensions that include (transparency and disclosure, justice and equity, response, accountability, participation, and monitoring) in achieving sustainable agricultural development by applying to the Palestinian Ministry of Agriculture in the Gaza Strip.

The study used the descriptive analytical method to study the phenomenon and describe its nature and the quality of the relationship between its variables, its causes and directions, and the study used a questionnaire tool to collect primary data, where the study community was represented by workers in the upper and middle management (director, head of department, head of division) and its number of 93 employees according to numbers Issued by the Human Resources Department in the Ministry of Agriculture for the year 2019, they were targeted by relying on a comprehensive inventory method, and the focus groups Technique was used to poll farmers' opinions, where 4 groups were implemented for (45) male and female farmers distributed in the governorates of the Gaza Strip.

The study concluded a set of results, the most important of which is the presence of a statistically significant moral effect of implementing the principles of government in achieving sustainable agricultural development in the Gaza Strip from the viewpoint of workers in the Ministry of Agriculture, the dimensions affecting sustainable agricultural development were represented by (response, accountability, participation, and oversight) , and the principle of oversight ranked highest in terms of impact by 52%, followed by the principle of accountability by 29.6%, and finally the principle of response by 29.1%, while it was not each of (transparency and disclosure, justice and equity, participation) has a moral effect in achieving sustainable agricultural development in the Gaza Strip.

The study recommended that the Ministry of Agriculture in the Gaza Strip should adopt the genuine launching to apply the government's rules in all its aspects and pillars, regardless of the state of political division in the Palestinian arena, in view of these procedures as part of the professionalism that contributes to strengthening the position of the Ministry in agricultural work in the Gaza Strip, provided that the real application is at the top of those procedures in terms of the content of the rules of transparency and disclosure of all issues related to marginalized groups and their real involvement in planning processes for their needs as the most important link Stakeholders associated with the work of the ministry.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة

تعتبر الحوكمة أحد أهم التوجهات الحديثة نحو الإصلاح في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتي باشرت الدول والمنظمات في تطبيقها على مختلف الأصعدة والأطر، حيث أصبحت من أهم الأدوات المساندة للتنمية المستدامة، لما لها من دور فعال في تحفيز معدلات الاستثمار، وتحقيق الإصلاح المؤسسي الهادف لرفع الأداء، كما أن للدور الهام الذي تضطلع به "الحوكمة" في إطار حماية، الموارد وتعزيز حقوق الأجيال المستقبلية ليكون لهم دور فاعل في إرساء قواعد التنمية المستدامة على المستويين المحلي والدولي، ولقد تعاظم الاهتمام بقضايا الحوكمة خلال العقود القليلة الماضية، كنتيجة مباشرة للانهيئات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من تداعيات الانهيئات المالية، لعدد من أقطاب الشركات والبورصات العالمية (حكار وبوفليسي، 2015)، إذ أصبح ينظر إلى "الحوكمة" باعتبارها إحدى أهم الأدوات التي يمكن تطبيقها؛ لمواجهة مثل هذه الانهيئات، وتمكين الدول والمؤسسات من العمل بشكل أكثر نجاعة، لتعزيز دورها وإسهامها في معالجة كافة القضايا الشائكة، التي قد تشكل سببا في تردي الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية بداخلها (نصبة، 2015، ص3)، لذا فقد دأبت المنظمات الدولية، وخصوصا الأمم المتحدة على العمل على توطيد مفاهيم الحوكمة لدى الدول والمنظمات، كأداة هامة لمكافحة أوجه الفساد، أو القصور على المستويين الجزئي والكلّي، وذلك عبر برامجها

المختلفة، التي تستهدف تقديم الفرص للدول النامية، والسائرة في طريق النمو؛ لتحسين ظروف معيشتها، وتعزيز قدراتها الاقتصادية والاجتماعية، عبر إلزامها باتباع ترسانة من القوانين، والأخذ بالمعطيات الضرورية المرتبطة بتطبيق "الحوكمة" بجميع جوانبها ومقوماتها، باعتبارها أحد الحلول الهامة لتنفيذ المخططات التنموية، ودفع عجلة التنمية المستدامة (بن عرفة، 2017، ص1)، وتعتبر التنمية المستدامة أحد أهم الأشكال الحديثة، التي أصبحت محل اهتمام الدول والمنظمات باختلاف أنواعها وأعمالها، إذ تطور هذا المفهوم عبر سلسلة من المراحل المتنوعة، ارتباطا بتطور نظرة المجتمع للرفاهية البشرية، وأصبح مفهوم التنمية المستدامة هو المؤشر الأكثر تعبيرا عن مستوى تقدم مستوى المعيشة في الدول، وازدهار الوضع الاقتصادي بها (الكسان، 2015، ص1)، لذا فقد ظهر هذا المفهوم على مستوى الدول المتقدمة خلال ثلاثة العقود الماضية، بوصف هذه التنمية أداة ضرورية؛ لتحقيق النهوض الشامل في الحياة الإنسانية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأصبح مفهوم التنمية المستدامة مدرسة فكرية، مميزة انتشرت في مختلف دول العالم، وأصبحت ضمن الدعائم المؤسسية الرئيسة في الدول؛ باعتبارها عملية ديناميكية متجددة لا تنحصر في الأجل القصير فحسب، وإنما في الأجل الطويل، إذ إنها لم تعد تقتصر على عملية النمو الاقتصادي، وتحقيق المتطلبات الاقتصادية الملائمة للفرد، كمعدلات النمو الاقتصادي، والرفاهية الاقتصادية فحسب، بل أصبح تعنى بالتغيرات الاجتماعية، المرتبطة بتوفير الاحتياجات الرئيسة للسكان كالتعليم، والرعاية الصحية والسكن الملائم، واحترام حقوقهم في صنع القرار، فضلاً عن وجود بيئة خالية من التلوث، وكل ذلك يضمن الحق الإنساني للجيل الحالي والأجيال اللاحقة، بمعنى أن هذه التنمية تأخذ بعين الاعتبار حاجات الإنسان والمجتمع الحالية، دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة (مناتي ومجيد، 2017، ص5)، ويعتبر إصلاح القطاع الزراعي من منظور "الحوكمة" الرشيدة وسيلة مبتكرة وفعالة؛ لزيادة نمو القطاع الزراعي وإنتاجيته، وذلك استناداً إلى فعالية مبادئ "الحوكمة" من مواجهة التحديات المرتبطة بعمل القطاع الزراعي في البلدان المتنوعة، إذ إن تطبيق هذه المبادئ التي تشمل (الشفافية، والمشاركة، والمساءلة، والاستجابة، والعدالة، والكفاءة، والفعالية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد)، تعتبر من أنسب الوسائل الحديثة؛ لتعزيز التنمية الزراعية المستدامة (مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية، 2017، ص13)، وفي فلسطين يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الانتاجية، التي يعول عليها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتحقيق الامن الغذائي للمواطن الفلسطيني، إضافة إلى اعتباره رمزا من رموز التمسك السياسي بالأرض الفلسطينية والدفاع عنها (أبو حلوب، 2016، ص2)، وبالرغم من أهمية هذا القطاع إلا أنه يواجه مجموعة مركبة من التحديات الداخلية والخارجية، والتي تشكل عائقا حقيقيا، أمام تحقيق التنمية المنشودة، وتتمثل أهم هذه التحديات بضعف البنى التحتية والتنظيمية، التي تعتبر أساسا لقيادة توجيه

هذا القطاع، نحو تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، لذا فإن تركيز الاهتمام على الوسائل التي من الممكن أن تسهم في مواجهة مثل هذه التحديات، كما وتعتبر من الاتجاهات الصائبة التي تكتسب أهمية خاصة، ارتباطا بسعي السلطة الوطنية الفلسطينية، لمواجهة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية، المتمثلة في الزيادة المتنامية، بمعدلات الفقر والبطالة والتراجع المستمر في معدلات النمو الاقتصادي، واعتبار القطاع الزراعي من أهم المفاتيح التي من الممكن أن تسهم في علاج هذه المعضلات، باعتباره من قطاعات الانتاج السلعي كثيفة العمالة، ولعل تطبيق مبادئ "الحوكمة" في القطاع الزراعي، يعتبر من أهم الوسائل لمواجهة هذه التحديات، والتي تم فحصها على نطاق التجارب الزراعية العالمية، وأثبتت فعالية في مواجهة تلك التحديات، وتعمق الدور الايجابي للقطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة، وتأتي هذه الدراسة انطلاقا من هذا التوجه، لفحص الجهود المبذولة من وزارة الزراعة الفلسطينية في قطاع غزة؛ لتطبيق مبادئ الحوكمة، ومدى إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة، باعتبارها الغاية المنشودة التي تسعى إليها السلطة الوطنية الفلسطينية.

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر التنمية من أهم الأهداف التي تسعى إليها السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي شكلت إطارا انطلقت من خلاله لتوطين الممارسات الهادفة؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المقررة في الأمم المتحدة عام (2030)، وبالرغم من الاهتمام الفلسطيني؛ لتحقيق التنمية المستدامة على كافة الصعد، فإن المؤشرات الراهنة تشير إلى وجود حالة من الضعف والتردي، في مؤشرات التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، ومن أهم أسباب الضعف في التنمية المستدامة في فلسطين استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وما يرتبط به من ممارسات معيقة لعملية التنمية على كافة الأصعدة، وأهمها مصادرة الأراضي، والموارد الطبيعية التي تحرم المواطن الفلسطيني، والأجيال القادمة من الحق في التنمية، هذا بالإضافة إلى الحصار الخانق على قطاع غزة، والذي أدى الى انزلاق قطاع غزة نحو أزمة إنسانية حادة، وعليه فإن الشرط الأهم لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين أصبح مرتبطاً، وبشكل رئيس في تمكين دولة فلسطين من بسط سيادتها الكاملة على الأرض الفلسطينية (الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة، 2018، ص9)، وبالرغم من التوجه الواضح فلسطينيا، نحو توطين أهداف التنمية المستدامة، والسعي للاستفادة من أدوات، وآليات التعاون الدولي في هذا المجال (طعمة ومسعاد، 2019، ص4)، إلا أن الوقائع تشير إلى وجود حالة متعاطمة من أوجه القصور في جوانب التنمية المستدامة، خصوصا في قطاع غزة، حيث تتمثل أهم هذه الجوانب: بضعف برامج

البنية التحتية الموجهة لتلبية احتياجات السكان، وخاصة إمدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء، كما أن زيادة معدلات النمو السكاني في ظل محدودية الموارد الطبيعية وخاصة الأراضي، أسهم في زيادة، تعزز التصحر على حساب القطاع الزراعي، هذا بالإضافة إلى عدم فاعلية السياسات، والإجراءات الاقتصادية في ظل الانقسام - على زيادة النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التشغيلية للأنشطة الاقتصادية (نصر الله، 2019، ص1)، ويعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الإنتاجية التي يعول عليها؛ لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن المؤشرات العامة المرتبطة بأداء هذا القطاع، تشير إلى وجود حالة من التراجع العام في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقدرته على التشغيل، إذ تراجعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (30%)، خلال فترة الثمانينات إلى (6%) خلال العام (2012) م (الاونكتاد، 2015، ص10)، وتراجعت هذه النسبة لتصل إلى (5%) عام (2014) م (المركز العربي للتطوير الزراعي، 2016، ص8)، كما تراجعت قدرته على التشغيل من (13.3%) عام (1995) م، لتصل إلى (11.7%) عام (2012) م (الاونكتاد، 2015، ص11)، وبالتالي فإن هذه النسب تشير بوضوح، إلى تراجع مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في قطاع غزة وقد كان التراجع الأكبر، في قدرة القطاع الزراعي على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أدت سياسة الحصار، والعدوان الممارسة من الاحتلال إلى تعزيز عمليات سلب الإنتاج التتموي، وتحويل قطاع غزة إلى حالة إنسانية، حيث يتلقى حوالي (80%) منه مساعدات غذائية من الاونروا وغيرها من وكالات الإغاثة الدولية، كما وصلت نسبة الفقر إلى حوالي (48%) والفقر الشديد (21%) وارتفعت حالة انعدام الأمن الغذائي إلى (57%) وقد تراجع دور العاملين بالقطاع الزراعي، بوصفه المصدر الرئيس للدخل من (80 ألفاً) قبل الحصار إلى حوالي (35) ألفاً بعده (المركز العربي للتطوير الزراعي، 2016، ص11)، هذه المؤشرات تحمل دلالة واضحة، على تراجع مؤشرات التنمية المستدامة الزراعية في قطاع غزة، بجوانبها الرئيسة المتمثلة بكل من: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولعل ضعف مستوى التنمية المستدامة الزراعية في قطاع غزة قد يرجع إلى ضعف تطبيق مبادئ "الحوكمة" في إطار القطاع الزراعي من وزارة الزراعة الفلسطينية في المحافظات الجنوبية، لذا فقد جاءت هذه الدراسة في محاولة للإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما دور تطبيق مبادئ الحوكمة الزراعية في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة؟

3.1 مبررات الدراسة

- 1- رغبة الباحث الذاتية في الخوض بقضايا "الحوكمة"، وارتباطها بالتنمية المستدامة في إطار بيئة عمل المنظمات الحكومية، المرتبطة بالتخصص العلمي والمهني للباحث، في محاولة للربط بين تطبيق مبادئ "الحوكمة"، كتوجه إداري حديث، وانعكاسها على تعزيز التنمية المستدامة في إطار العمل الحكومي، في بيئة قطاع غزة.
- 2- الضعف العام في تبني الأساليب الإدارية الحديثة، لدى المنظمات الحكومية العاملة في القطاع الزراعي، إذ إن هذه المنظمات تفتقر إلى المعرفة الكافية، بقضايا "الحوكمة"، وكيفية تجييرها بما يعزز من التطور الحقيقي، لإسهام هذه المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة، وخدمة المزارعين بقطاع غزة.
- 3- ضخامة التحديات التي تواجه عمل القطاع الحكومي بالمحافظات الجنوبية، والتي يقف على رأسها كيفية تحقيق التنمية المستدامة، وفقا للتوجهات الحكومية العامة، في إطار التزام السلطة الفلسطينية بأهداف التنمية المستدامة (2030)، في ظل بيئة العمل التي يكتنفها مجموعة من الصعوبات، المرتبطة بالجوانب المالية والتشريعية والتنظيمية.
- 4- الاهتمام المتزايد بقضايا "الحوكمة" كمدخل هام؛ لتطوير مؤشرات التنمية المستدامة في ظل التغير التكنولوجي، المتسارع والانفتاح العالمي الذي فرضته قضايا العولمة.
- 5- إن تبني المنظمات الزراعية الحكومية في قطاع غزة، للتوجهات الإدارية الحديثة في مجال تطبيق قواعد "الحوكمة" سيسهم في تطوير أداء تلك المنظمات، وبالتالي الخدمات المقدمة للمستفيدين، الأمر الذي سيخلق أثرا إيجابيا على تعزيز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمواطن من ناحية، وضمان استدامة عملها من ناحية أخرى، من خلال تمكينها من التغلب على تحديات الاستدامة التي تواجهها.
- 6- تحديد جوانب الضعف في الممارسات المرتبطة بأبعاد تطبيق مبادئ "الحوكمة" في المؤسسات الحكومية، وما يترتب عليه من تقديم التوجيهات الهامة لتلك المنظمات، نحو الجوانب ذات الأولوية التي يجب التركيز عليها في إطار البيئة الداخلية لها؛ كسبيل لتعزيز قدراتها الاستراتيجية العملية داخل قطاع غزة.
- 7- ضعف الإنتاج البحثي الذي حاول ربط تطبيق مبادئ "الحوكمة" والتنمية المستدامة في القطاع الزراعي لدى المنظمات الحكومية، وانعكاسه على مستويات الأداء المرتبطة بتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وعلى المستوى البحثي المحلي، فإن هذه الدراسة تعتبر الدراسة الأولى، التي حاولت الربط بين هذه المفاهيم، على حد علم الباحث.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة وبشكل رئيس إلى توضيح دور تطبيق مبادئ "الحوكمة" في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة وتطبيقه على وزارة الزراعة بقطاع غزة.

ويتفرع من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- 1- التعرف على مستوى تطبيق مبادئ "الحوكمة" في القطاع الحكومي في قطاع غزة.
- 2- تحديد واقع مؤشرات التنمية المستدامة الزراعية في قطاع غزة.
- 3- التعرف على اثر تطبيق الحوكمة على تحقيق التنمية الزراعية.
ويتفرع منه الاهداف الاتية:
 - اثر تطبيق الشفافية والافصاح على التنمية المستدامة.
 - اثر تطبيق العدالة والانصاف على التنمية المستدامة.
 - اثر تطبيق المساواة على التنمية المستدامة.
 - اثر تطبيق الرقابة على التنمية المستدامة.
- 4- التعرف على الفروقات في متوسطات تقديرات المبحوثين حول واقع تطبيق الحوكمة تعزى لخصائص المبحوثين.
- 5- التعرف على الفروقات في متوسطات تقديرات المبحوثين حول واقع التنمية المستدامة تعزى لخصائص المبحوثين.
- 6- تقديم مجموعة من التوصيات، التي يمكن أن تسهم في تطوير أداء عمل المنظمات الحكومية العاملة في القطاع الزراعي بشكل عام، والمنظمات ذات العلاقة بالتنمية الزراعية على وجه التحديد.

5.1 أسئلة الدراسة

تعتبر الأسئلة الفرعية المشتقة من التساؤل البحثي الرئيس، ترجمة حقيقية للمكونات البحثية الخاصة بفروع المتغير المستقل، الذي يتضمنه هذا التساؤل:

ما دور تطبيق مبادئ "الحوكمة" الزراعية في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة؟

وتتمثل الترجمة التفصيلية لهذا السؤال من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مستوى تطبيق مبادئ "الحوكمة" في المنظمات الحكومية العاملة في قطاع غزة؟

2- ما واقع مؤشرات "التنمية المستدامة" الزراعية في قطاع غزة؟

3- هل يوجد أثر لتطبيق الحوكمة على تحقيق التنمية الزراعية؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

• ما اثر تطبيق الشفافية والافصاح على التنمية المستدامة؟

• ما اثر تطبيق العدالة والانصاف على التنمية المستدامة؟

• ما اثر تطبيق المساءلة على التنمية المستدامة؟

• ما اثر تطبيق الرقابة على التنمية المستدامة؟

4- ما مستوى الفروقات في متوسطات تقديرات المبحوثين حول واقع تطبيق الحوكمة تعزى لخصائص المبحوثين؟

5- ما مستوى الفروقات في متوسطات تقديرات المبحوثين حول واقع التنمية المستدامة تعزى لخصائص المبحوثين؟

6- ما أهم التوصيات التي يمكن تقديمها للأطراف المتنوعة، حول دور تطبيق مبادئ "الحوكمة" في تحقيق التنمية المستدامة، في إطار عمل المنظمات الحكومية في قطاع غزة؟

6.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى:

يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبادئ "الحوكمة" على التنمية المستدامة الزراعية في قطاع غزة.

ويتفرع من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية المتمثلة في التالي:

1- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "الشفافية والإفصاح" على التنمية المستدامة الزراعية في قطاع غزة.

2- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "العدالة والإنصاف" على التنمية المستدامة الزراعية في قطاع غزة.

3- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "الإستجابة" على التنمية المستدامة الزراعية في قطاع غزة.

4- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "المساءلة" على التنمية المستدامة الزراعية في قطاع غزة.

5- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "المشاركة" على التنمية المستدامة الزراعية في قطاع غزة.

6- يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "الرقابة" على التنمية المستدامة الزراعية في قطاع غزة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبادئ "الحوكمة" على التنمية المستدامة الزراعية في قطاع غزة.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في استجابات المبحوثين، حول تطبيق مبادئ الحوكمة، تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي).

الفرضية الرئيسية الرابعة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في استجابات المبحوثين، حول التنمية الزراعية المستدامة، تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي).

7.1 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في:

- 1- **الحد الموضوعي:** اقتصرت هذه الدراسة على تحديد دور حوكمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة.
- 2- **الحد المكاني:** دولة فلسطين، محافظات قطاع غزة، بالتطبيق على وزارة الزراعة الفلسطينية.
- 3- **الحد الزمني:** يمثل الحد الزمني للدراسة في الفترة (2019) - (2020).
- 4- **الحد البشري:** تستهدف الدراسة الحالية العاملين بالإدارة العليا، والوسطى بوزارة الزراعة، بالإضافة إلى المزارعين المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الوزارة.

8.1 منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في الدراسة على إجراءات المنهج الوصفي التحليلي، إذ يستخدم هذا المنهج كأسلوب من أساليب البحث العلمي الذي يعتمد على دراسة الظواهر البحثية، كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها، والتعبير عنها كميًا أو كميًا أو بكليهما معاً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة أو السمة المدروسة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً، يوضح هذه السمة أو حجمها (إسماعيل، 2018).

9.1 مصادر وأدوات جمع البيانات

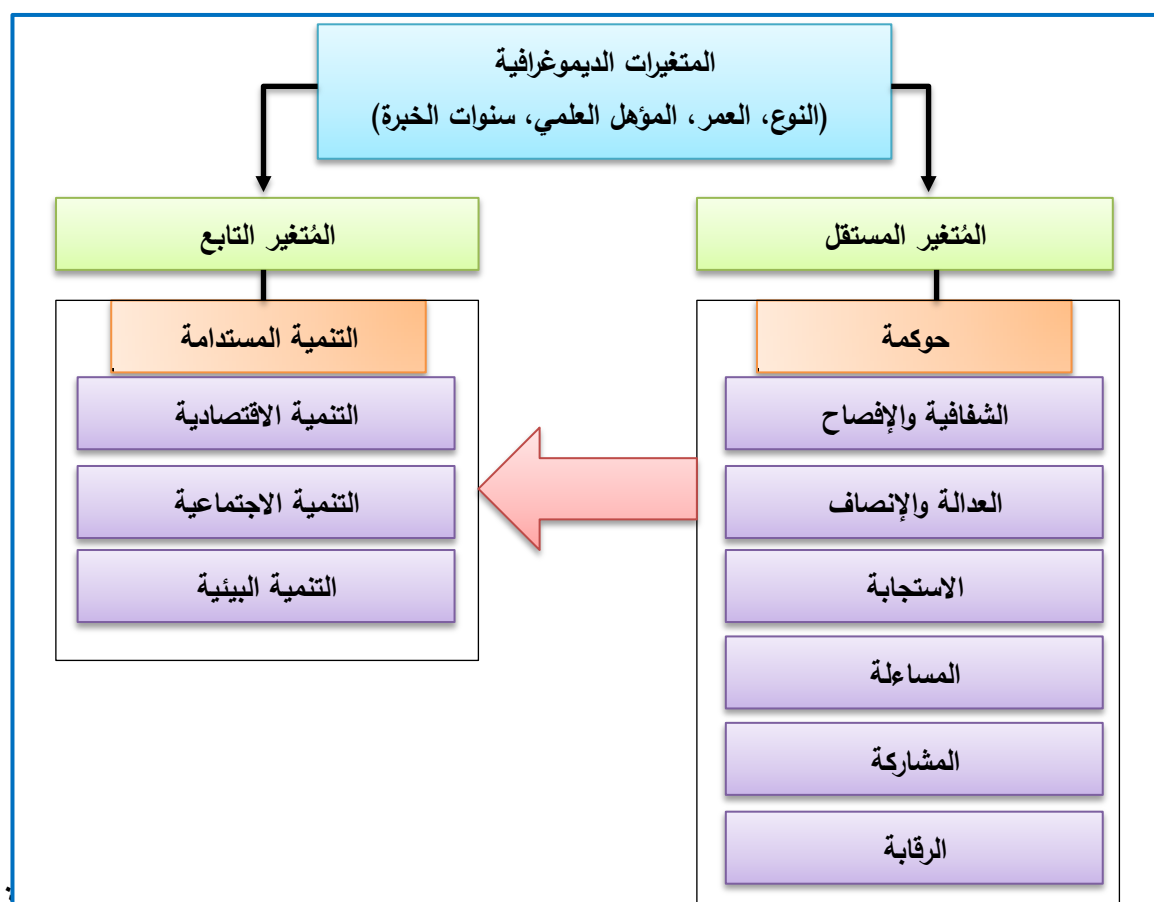
تم الاعتماد على كل من المصادر الثانوية والأولية في جمع البيانات، وستعتمد الدراسة على أسلوب المسح المكتبي للأدبيات المنشورة ذات العلاقة بالموضوع؛ للحصول على البيانات الثانوية، أما فيما يتعلق بالمصادر الأولية، فسيتم استخدام أداتي الاستبانة، والمجموعات البؤرية لجمعها، وسيتم توزيع الاستبانة على العاملين بوزارة الزراعة الفلسطينية في قطاع غزة، ضمن المستويات الإدارية (العليا والوسطى)، كما سيتم استخدام أسلوب المجموعات البؤرية المنظمة، للمزارعين المستفيدين من خدمات الوزارة؛ بهدف الوقوف الدقيق على وقائع تطبيق "الحوكمة" وإسهامها في قضايا التنمية الزراعية من وجهات نظر متنوعة.

10.1 متغيرات الدراسة

1- الإطار النموذجي لتصميم متغيرات الدراسة:

استند الباحث في تصميم متغيرات، وأبعاد الدراسة، إلى الأطر النظرية، والدراسات السابقة التالية: (أبو حسنين، 2017)، ودراسة (الخلو، 2012)، ودراسة (صايح، 2018)، ودراسة (الدريملي، 2019)، ودراسة (مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية، 2017)، ودراسة (حكار وبوفليسي، 2015)، ودراسة (الحايك، 2016)، ودراسة (Rodorff et al, 2019) ودراسة (Dhaoui, I (2019).

2- نموذج الدراسة:



شكل (1.1): نموذج متغيرات الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للأطر النظرية والدراسات السابقة.

11.1 مستلزمات الدراسة وأدواتها

تعتبر القدرة على الوصول إلى المراجع العلمية، من خلال المكتبات المتخصصة المتنوعة سواء على المستوى المحلي، أو الإقليمي، أو الدولي، من أهم المستلزمات اللازمة لإنجاز الدراسة الحالية، أما فيما يتعلق بالأدوات التي ستستخدمها الدراسة فإنها تتركز في: أداة الاستبانة، التي سيتم إعدادها خصيصاً لأغراض إنجاز الدراسة الراهنة، إذ إن هذه الأداة تعتبر من الأدوات المناسبة للدراسات الإنسانية، والتي تصلح للاستخدام في الدراسة الحالية، بالإضافة إلى أداة المجموعات البؤرية، كما سيتم تحليل البيانات، باستخدام البرامج الإحصائية مثل: برنامج (SPSS).

12.1 المساهمة المعرفية

تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الفكرية الهامة، التي تقدم إطاراً معرفياً حديثاً، حول بيئة العمل الحكومي، المرتبطة بالقطاع الزراعي في قطاع غزة، إذ إن الاهتمام المعرفي بقضايا "الحوكمة الزراعية" وربطها بالتنمية المستدامة التي ركزت عليها الأدبيات والدراسات المحلية، يعتبر إطاراً محدوداً جداً، وتكاد الدراسات المحلية تخلو من تناول قضايا الحوكمة الزراعية، وربطها بالتنمية المستدامة في إطار بيئة العمل الحكومية، وعليه سوف تسهم هذه الدراسة في سد الفجوة المعرفية، حول دور تطبيق مبادئ الحوكمة الزراعية في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة، من خلال الإطار النظري، والذي يعتبر بمثابة مرجع للباحثين والمهتمين، بقضايا "الحوكمة الزراعية" وكذلك "التنمية المستدامة" في إطار القطاع الزراعي بمحافظة قطاع غزة، كما ستسهم هذه الدراسة في جذب اهتمام واضعي السياسات، وصناع القرار في المؤسسات الحكومية، حول تطبيق مفاهيم إدارية حديثة، ذات فعالية مرتفعة في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي، في ظل اتساع الاهتمام العالمي بمفاهيم التنمية المستدامة، فقد أصبح الاهتمام الآن ينصب حول وضع خطط استراتيجية للاستدامة.

كما أن التوصيات التي ستقدمها الدراسة إلى واضعي السياسات، وصناع القرار في المنظمات الحكومية ستسهم في وضع مجموعة من الرؤى، والحلول الممكنة لإشكالات ومعيقات تحقيق التنمية المستدامة، في ظل الأزمات التي يعاني منها القطاع الزراعي في قطاع غزة، مع اقتراح الحلول العملية التي يمكن أن تسهم في تحقيق التقدم بخطوات ملموسة، - ولو على المستوى الجزئي - لإبقاء وتيرة النمو في القطاع الزراعي تأخذ منحى إيجابياً، بدلاً من الاتجاه نحو مزيد من الانزلاق نحو التراجع، الذي أصبح يهدد شريحة واسعة من الأسر الغزية التي تعتمد على الأنشطة الزراعية.

وأخيراً فإن هذه الدراسة ستقدم نظرة تفصيلية لواقع القطاع الزراعي الفلسطيني بشكل عام، بالإضافة إلى دور حوكمة القطاع الزراعي، والتحديات التي تواجهه، مع التركيز على مناقشة الآراء لكيفية مساهمة تطبيق معايير الحوكمة في مواجهة تلك التحديات، وهو ما يمكن أن يشكل بوصلة نحو رسم سياسات زراعية فعالة، تأخذ بعين الاعتبار التوأمة بين مبادئ الحوكمة، والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي من منظور تطبيقي.

13.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة، في أنها تبحث في دور حوكمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة، باعتبارها مؤسسة حكومية فلسطينية، ذات أهمية كبيرة، بسبب دورها الكبير في تحسين الناتج القومي الفلسطيني، مما يساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة في قطاع غزة وتتشكل أهمية هذه الدراسة على مستويين:

1.13.1. الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية في ندرة الدراسات والأبحاث الفلسطينية، التي تتطرق إلى دور حوكمة القطاع الزراعي، متمثلاً في وزارة الزراعة، باعتبارها مؤسسة حكومية فلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، في ظل الظروف الاستثنائية التي يعمل بها القطاع الزراعي في قطاع غزة، بالإضافة إلى التطرق للمشكلات التي تتعلق بحوكمة القطاع الزراعي، بهدف تحقيق التنمية المستدامة في الدولة الفلسطينية، وبالتالي تمثل هذه الدراسة محاولة متواضعة؛ لسد هذه الثغرة بين الرؤى المتناثرة، حول إمكانية التنمية المستدامة، من خلال تطبيق مبادئ حوكمة القطاع الزراعي المتمثلة في: (الرقابة، المساءلة، الشفافية) في وزارة الزراعة في قطاع غزة، وذلك من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية، ومتابعة الأنشطة الزراعية، وخصوصاً فيما يتعلق باستخدام المزارعين للأسمدة والمبيدات الزراعية ذات الأثر السلبي على صحة المواطنين والبيئة

2.13.1. الأهمية العملية:

تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة، في كونها ستطبق دراسة الحالة على وزارة الزراعة في قطاع غزة؛ بغرض التوصل إلى نتائج، وتوصيات يمكن أن يستخدمها صانعو القرار والسياسات في الحكومة الفلسطينية، من أجل العمل على حوكمة رشيدة، وتنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية مستدامة، تهدف إلى الحفاظ على الأرض، والإنسان في ظل الظروف الصعبة التي يعانيها قطاع

غزة، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها أيضا من كون موضوع الدراسة من الموضوعات التي من شأنها أن تدعم توجهات الحكومة الفلسطينية، نحو تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني، في الاتجاهات التي تخدم أهداف، وتطلعات المواطن الفلسطيني، في الحفاظ على صحة المواطن الفلسطيني، وتوفير الأمن الغذائي السليم، ودعم النمو الاقتصادي في قطاع غزة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2. إطار مفاهيم الحوكمة:

تمهيد:

تعتبر الحوكمة من أهم الافرازات التي ظهرت، كنتيجة لمواجهة مختلف انواع الاقتصادالذي يواجه مجموعة من المعضلات التي أدت إلى إحداث، ضربات هائلة لكبرى الشركات العالمية، نتج عنها اختلالات هيكلية، لكبرى الاقتصادات العالمية، وقد جاءت الحوكمة، كنتاج لسلسلة من النقاشات المعمقة الهادفة، الى إيجاد حلول منطقية، تستجيب للأسباب الحقيقية التي أدت لظهور تلك الأزمات، وبالتالي فإن الحوكمة كمفهوم يعبر عن حالة إصلاحية، تقدم حلولاً منطقية وعملية للأسباب التي أدت لتراجع الأداء المنظمي لكبرى الشركات العالمية، فالحوكمة تعبر عن اتجاه إداري حديث، يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الجوانب الهامة، التي تسهم في إرساء الجوانب التصحيحية للبيئة الداخلية، لعمل المنظمات بكافة أشكالها، إذ يتعدى مفهوم الحوكمة التطبيقي شركات القطاع الخاص، لينتقل إلى القطاع العام، والمؤسسات غير الربحية، فبعد ظهور الحوكمة كظاهرة إصلاحية لشركات القطاع الخاص، التي واجهت انتكاسة إبان أزمة الإفلاس التي واجهت كبرى الشركات العالمية في أمريكا وجنوب شرق آسيا، فقد انتقل هذا المفهوم إلى الدول بكافة أشكالها، لتطبيقه في إطار مسمى الحكم الرشيد، الهادف إلى اعتباره ظاهرة إصلاحية للأنظمة السياسية والإدارية في تلك الدول،

وبالتالي أصبحت الحوكمة ظاهرة عامة ينظر إليها بأنها أداة هامة، تمكن الدول، والمنظمات من إرساء قواعد الإصلاح على كافة المستويات، وباختلاف أشكالها وأهدافها، لذا فإن تناول موضوع الحوكمة بالدراسة والتحليل، يعتبر من الاتجاهات الهامة التي تحاكي الأدب الحديث الذي تناول جوانب الإصلاح، والتي انطلقت في أمريكا وأوروبا الغربية وامتدت لاحقاً لكافة دول العالم، ويأتي هذا المبحث ليسلط الضوء على أهم الجوانب المتعلقة بالأطر النظرية، من حيث نشأة "الحوكمة" بمفاهيمها، وخصائصها، وأهميتها، وأهدافها المتنوعة، والمبادئ التي يبنى عليها تطبيق هذا المصطلح، بأبعاده ومكوناته المتنوعة، واخيراً المبادئ الحاكمة، لتطبيقها في مؤسسات القطاع العام.

1.1.1.2. ماهية الحوكمة:

لقد احتل تطبيق مبدأ الحوكمة على مكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي والإداري الحديث، لما له من دور أساس في تنظيم العمل، والأداء في القطاعين العام والخاص، ولذلك زخرت الكثير من الأدبيات الحديثة التي تناولت موضوع تطبيق مبادئ "الحوكمة" وربطته بالتنمية المستدامة في الدول المتنوعة (الدريملي، 2019)، وعلى ضوء ذلك أصبح من الضروري التزام الدول النامية بشكل خاص في تطبيق معايير الحوكمة؛ لما له من أهمية كبيرة في تنسيق الأدوار وتكاملها، وتحسين الأداء بين كل من مؤسسات القطاع العام والخاص في الدولة، من خلال تطبيق مبادئ (النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة في تحمل المسؤولية ورسم السياسات وتعزيز سلطة القانون)، بما يحقق الأهداف المرجوة للدولة في تحقيق الرفاه الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة، إذ تعتبر الحوكمة أساساً لنجاح المؤسسات في تحقيق أهدافها، وتحسن أدائها، بالإضافة إلى الحفاظ على مكانتها القانونية، والأخلاقية في نظر المساهمين والمنظمين والمجتمع ككل؛ وذلك لأن الحوكمة الجيدة هي التي تقود الأداء، لجميع المؤسسات بجميع أنواعها، بغض النظر عن القطاع الذي تعمل فيه، وقد أصبحت الحوكمة مثار اهتمام الدول، والمؤسسات في أعقاب الأزمة المالية، وفشائ حوكمة الشركات في الولايات المتحدة وأوروبا، والتي تسببت في أكبر حالات الإفلاس في التاريخ المعاصر، نتيجة لذلك فقد بدأت الدول، والمؤسسات بالبحث عن الأسباب والحلول الممكنة لمواجهة مثل هذه الأزمات، حيث أكدت العديد من الدراسات أن جودة حوكمة المؤسسات تلعب دوراً مهماً، في تحقيق التميز الإداري وأهداف المؤسسة، وتمارس تأثيراً إيجابياً على أداء الشركة، وتخصيص الأصول، والتحسينات الأخرى في الكفاءة، كما أن الحكم الرشيد هو شرط ضروري لتحقيق الأهداف الاقتصادية، بغض النظر عن هيكل ملكية الشركات (Curi & Gedvilas, 2013, p 1340)، وفي خضم هذه التحولات فقد برزت ظاهرة الحوكمة التي ترافق معها حالة من الانفتاح غير المسبوق، وتساعد حدة المنافسة على الصعيد الدولي، الأمر الذي دفع المنظمات،

والدول للتركيز على المزايا التنافسية؛ بهدف تعزيز قدرتها على البقاء، والتأقلم مع هذه الحالة، وتزامنا مع هذه الحالة فقد ظهرت الحاجة للحوكمة، كاستجابة طبيعية للتعاطي مع ظروف العولمة، ومحاولة تجنب الإنزلاق إلى الأزمات الاقتصادية؛ لذا فقد تزايد الاهتمام بقضايا حوكمة المؤسسات، وهو ما دفعها إلى تغيير طريقتها التقليدية في ممارسة أعمالها، وضرورة الالتزام بالقوانين والتعليمات المتعلقة بإدارة هذه المؤسسات، من خلال تنظيم العلاقات، وتحديد أدوار مجلس الإدارة بمختلف لجانها بدقة، ومراعاة اهتمامات المساهمين، وأصحاب المصالح بصفة متوازنة، وذلك في جو من "الإفصاح والشفافية"، وتبني أنظمة رقابة فعالة، وإستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر، بما يقود المؤسسة إلى الاستغلال العقلاني لمواردها المتاحة، ويضمن لها تحقيق مستويات جيدة لأدائها، من هذا المنطلق كان هناك توجه من طرف المؤسسات، نحو ممارسات سليمة "لحوكمة"، وخاصة المؤسسات المساهمة (فروم، 2016، ص 667)، وحين يتعلق الأمر بحوكمة القطاع العام، فإن "الحوكمة" تعني التعامل المسؤول للأموال العامة، إذ إن الاختلاف الرئيس بين القطاعين العام، والخاص يتمثل في عدم وجود ضرورة حتمية لتحقيق الربح، وحتى بالنسبة لمنظمات القطاع العام التي لديها ضرورة حتمية لتحقيق الربح، فإن هذا الربح ليس هو السبب الرئيس وراء تأسيسها في البداية، بل السبب هو تقديم الخدمة للمجتمع والدولة (B2B, 2017)، ولتقديم هذه الخدمة للمجتمع بفعالية، وكفاءة عالية يحتاج القطاع العام إلى ممارسة معايير "الحوكمة"، والتي تتم عادة من خلال عملية إدارة سياسية مؤسسات القطاع العام، وهذه الإدارة تحدد بسن التشريعات واللوائح التي تضمن تعزيز "الإنصاف والسلام والنظام والعلاقات"، إن "الحوكمة" الفعالة في القطاع العام تشجع على اتخاذ القرارات بشكل أفضل، وتشجع على الاستخدام الفعال للموارد، وتعزز "المساءلة" عن الإشراف على هذه الموارد، كما تحسن الأداء وتعالج الفساد، وذلك لأن "الحوكمة" تحسن إدارة القطاع العام؛ مما يؤدي إلى الاستخدام الفعال للمدخلات، لتقديم خدمات أفضل من أجل الوصول إلى أفضل النتائج وتحسين حياة الناس (IFAC, 2013)، فالحوكمة كما يراها الباحث تتجسد في كونها أداة تصحيحية، برزت لمواجهة الأزمات التي واجهت كبرى الشركات العالمية، ثم انتقلت لإطار جديد من الممارسة في قطاعات أخرى، كالقطاع العام والمنظمات غير الربحية، هذا الانتقال لأمس حاجة تلك المنظمات لأطر تصحيحية، تضمن سيرورة عملها بشكل منظم، يحقق كفاءة الأداء، وهو ما جسده "الحوكمة" بماهيتها التي لم تقتصر فقط على الجوانب التصحيحية في المجال الإداري، إنما امتدت أيضا إلى مستوى الممارسات الفنية التنفيذية من حيث جودة أعمالها ومخرجاتها، وشملت كذلك الأطر التشريعية والقانونية الناضمة لعمل تلك المنظمات، فالحوكمة بطبيعتها مسار هام، يجسد حالة مثالية لحركة تصحيحية، تشمل النظم والممارسات لتعزيز كفاءة الأداء، وحماية المنظمة وشركائها في الوقت الحاضر والمستقبل.

2.1.1.2. نشأة الحوكمة وتطورها:

لقد أشارت العديد من الدراسات الحديثة، أن أصل مصطلح "الحوكمة"، قد ظهر في فرنسا إبان القرن الثالث عشر الميلادي، واقتصر مدلوله في مجال ضيق وهو المجال التقني، ليدخل في التداول القانوني ابتداء من (1778م) (ارزقي، 2014، ص9)، إلا أن هذا المصطلح هجر، ولم ير النور بعدها، إلى أن بدأ الحديث عنه سنة (1929م) من (فرانك نايت)، لتتواصل الأبحاث بعده حتى التسعينات من القرن العشرين، حيث ظهرت العديد من المفاهيم والنظريات المفسرة للحوكمة في الشركات، أو بمعنى أدق في المؤسسات الاقتصادية (بكريتي، 2018، ص17)، وقد ارتبط ظهور مفهوم الحوكمة بتطور مجموعة من النظريات الاقتصادية، التي ترابطت فيما بينها، وركزت في جوانبها، على أهم المشاكل التي واجهتها الأنظمة الاقتصادية ككل، بدءاً من نظرية حقوق الملكية وما نتج عنها من تكاليف، و نتيجة فصل حق الملكية عن حق الرقابة، كانت في حد ذاتها موضوع نظرية "الوكالة"، التي حاولت تفسير جانب كبير من المعاملات الاقتصادية، غير أنها وحدها لم تتجح في تفسير كل التطورات الحادثة؛ لتظهر إلى جانبها نظرية "تكاليف المبادلة"، إضافة إلى نظرية أخرى سميت بنظرية "تجذر المسيرين"، فكانت الأساس الذي نشأت به "الحوكمة" متجسداً ببيئة القطاع الخاص في بداية السبعينات، بسبب قضايا الفساد والرشوة التي انتشرت في المؤسسات؛ مما قاد إلى ظهور قانون "الحوكمة" للحد من الفساد، بحيث يضمن وضع قوانين لمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية، ومن ثم انتقل مفهوم "الحوكمة" إلى مؤسسات القطاع العام، وذلك عندما أشار إليه البنك الدولي في عام (1989م) عنما تناول أزمة الدول الإفريقية في جنوب الصحراء، والتي تم فيها وصف الأزمة كأزمة حكم، حيث رجح الخبراء سبب الأزمة إلى الفشل في كيفية تنفيذ السياسات، وليس السياسات نفسها، ومن ثم ظهور وثائق السياسة الخاصة بالهيئات المانحة في أواخر الثمانينات، والتي نادى بضرورة إصلاح نظام "الحوكمة"، وتفعيل النظام الديمقراطي، والحفاظ على الحقوق الفردية وحقوق الإنسان والحريات (الحلو، 2012، ص18)، وقد ارتبط الأصل اللغوي لظهور مصطلح الحوكمة (Corporate Governance)، مع قيام هيئة الأوراق المالية، والبورصات الأمريكية (SEC)، بتناول قضية حوكمة الشركات، وجعلها في مقدمة أولوياتها في السبعينات القرن الماضي، حيث ظهر مصطلح "حوكمة الشركات" في عام (1976م)، لأول مرة في السجل الفيدرالي الأمريكي، وهي الجريدة الرسمية للحكومة الفيدرالية، قد ارتبط هذا الاستخدام لمصطلح الحوكمة في أعقاب أكبر قضية إفلاس مرت على أمريكا في ذلك الوقت، حيث أعلنت شركة النقل (Penn Central) إفلاسها عام (1970م)، بعد سلسلة من النجاحات في خططها التوسعية والاندماجات والتنوع في الاستثمار، وتسبب ذلك في أزمة اقتصادية، وبعد سلسلة من التحقيقات في الأمر، اتخذت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية في عام (1974م)

مجموعة من الإجراءات القانونية ضد ثلاثة من الرؤساء، وذلك جراء تقديمهم بيانات مضللة، حول الجوانب المالية للشركة، كما شملت الإجراءات مجموعة كبيرة من المدراء التنفيذيين، جراء خرقهم لقواعد مهنية تحت نطاق أعمالهم، والتي كانت السبب خلف هذا الانهيار، وبنفس التوقيت تقريباً اكتشفت هيئة الأوراق المالية، والبورصات مدفوعات واسعة النطاق من الشركات إلى مسؤولين حول تزوير سجلات الشركات؛ الأمر الذي دفع الشركات لتشكيل لجان مراجعة داخلية، والبدء بتعيين أعضاء مستقلين، الأمر الذي دفع هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) لتوجيه بورصة نيويورك (New York Stock Exchange (NYSE) لأن تطلب من الشركات المدرجة بأن تشكل لجان مراجعة داخلية لديها، وبعضوية أعضاء مستقلين، الأمر الذي دفع المؤيدين لهذه الإصلاحات إلى المطالبة بلجان مشابهة لإقرار المكافآت والترشيحات والتعيين.

أما على الصعيد الدولي، فقد كانت أبرز الوثائق والتقارير التي ناقشت هذا المفهوم وأسست له، هو ما يعرف بتقرير كادبوري (Cadbury Report)، نسبة إلى (أديان كادبوري) الذي ترأس لجنة الجوانب المالية لحوكمة الشركات، والتي شكلها مجلس العموم البريطاني، والذي جاء مضمونه على مجموعة من الترتيبات، بخصوص تشكيل مجالس، الإدارات وهيكلية اللجان المنبثقة عنها، وبيان أدوارها ومسؤولياتها، والمدد المقررة لدورتها، وقد تم اعتماد توصيات ذلك التقرير لدى الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والبنك الدولي وغيرها، وفي عام (1995م) أصدرت فرنسا تقريراً (Rapport Vienot) بعدما عانت بعض الشركات من الأزمات المالية التي مرت بها، وكذلك في ألمانيا صدر قانون (KonTraG) الذي قدم معايير جديدة لحوكمة الشركات المدرجة في السوق الألماني، ويعد التطوير الأول، لقانون الشركات في ألمانيا منذ عام (1965م)، هذا بالإضافة إلى إسهام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في العام (1998م)، والتي قدمت تقريراً يستعرض مبادئ حوكمة الشركات، وهو ما أيده وزراء مالية دول مجموعة العشرين (G20) بالاجتماع الذي عقد في عام (2015م)، والذي تم الاتفاق على أن يطلق عليها مبادئ ال (OECD/G20)، كذلك من أبرز التقارير التي ساهمت في إرساء مفهوم "الحوكمة" وتطبيقاته، تقرير الملك (The King Report on Corporate Governance)، والذي يعد إسهاماً رائداً لمبادئ توجيه هياكل الحوكمة، وتشغيل الشركات في جنوب إفريقيا. وقد صدرت عنه مجموعة تقارير كان أولها في عام (1994م) وآخرها في عام (2016م) (السياري، 2018).

وبالنظر إلى التناول الحقيقي الواضح لمفاهيم "الحوكمة"، فقد شكل بداية العام (1999م) نقطة بداية الحديث بوضوح، حول مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها، وذلك بعد التراكمات التي أرسنتها نتائج الدراسات وجهود المنظمات في توصيف، وتحديد طبيعة الحوكمة وممارساتها، إثر الإخفاق الذي أصاب العديد من

الشركات العملاقة، الذي تزامن مع حدوث أزمات مالية، وانهيارات اقتصادية في العديد من الدول، واستخدام مصطلح "الحوكمة" حديث الاستعمال خصوصاً في اللغة العربية بعد جهود لترجمة مصطلح (GOVERNANCE)، باللغة الانجليزية الذي يرجع أصله الأول إلى المصطلح الإغريقي (KUBERNAN)، ثم إلى اللغة اللاتينية في القرن الثالث عشر تحت مصطلح (GUBERNARE)، والذي كان يعني آنذاك أسلوب إدارة أو توجيه السفينة، لتساهم بعد ذلك النظريات الحديثة في بلورة المفهوم، حتى سار له الأهمية الكبرى التي يحظى بها حالياً وإرساء البناء النظري له، كما أن هذه التطورات التي مرّ بها مفهوم حوكمة الشركات، كان نتاج تطور البيئة الاقتصادية والاجتماعية، والتنظيمية، التي كان لها الأثر البالغ على هذا المفهوم (سمير، 2018، ص8).

جدول (1.2): التسلسل التاريخي لتطور مفهوم الحوكمة.

#	الفترة	الحدث
1.	1929م	فكر علماء الاقتصاد بعد المرحلة التي أعقبت الكساد العالمي بعمق المطالبة بزيادة السيطرة على المنظمات، وتوسيع قاعدة الأدوار المجتمعية، وغيرها من ردود الأفعال الفكرية للركود الاقتصادي، والأزمة المالية خلال هذه الفترة.
2.	1932م	على الرغم من الاستعمال الحديث لهذا المصطلح إلا أن ظهوره يعود للعام (1932)، فالأساس النظري، والتاريخي للحوكمة يرجع أولاً إلى نظرية الوكالة، والتي يعود ظهورها أولاً لعالمي الاقتصاد الأمريكيين (Berle and Means)، اللذين لاحظا أن هناك فصلاً بين ملكية رأسمال الشركة، وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات المسيرة، وهذا الفصل له آثار على مستوى أداء الشركة.
3.	1937م	في دراسة خاصة لمدرسة شيكاغو الاقتصادية في العام (1937)، نادى رونالد كوس وغيره إلى وضع مفاهيم لتأسيس الشركات ونجاحها على شكل فرضية، هي تأسيس الشركات وعملها ونجاحها، وهذا النموذج وضع فكرة التقييم والعرض لعمل الشركات، وكانت بداية الحوكمة.
4.	1970م	منذ أواخر العام (1970) كانت الحوكمة موضع نقاش كبير في الولايات المتحدة الأمريكية وحول العالم، وبذلت جهود واسعة النطاق لإصلاح الحوكمة، وراعت احتياجات ورغبات المساهمين في ممارسة حقوقهم في ملكية الشركات، وزيادة قيمة أسهمها والتالي ثروتها، وعلى مدى العقود الماضية توسعت واجبات مديري الشركات بشكل كبير، خارج نطاق المسؤولية القانونية التقليدية مثل واجب الولاء للمؤسسة ومساهميها.
5.	1976م	ظهر ما يسمى بمعضلة الوكالة والتي تنشأ عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة.
6.	1977م	صياغة قانون مكافحة الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تضمن قواعد خاصة، لصياغة ومراجعة نظام الرقابة الداخلية، والتي كانت نواة لهذا المصطلح، بعد أن تعرض عدد كبير من المنظمات، لانهيارات مالية في مجال القروض والادخار.
7.	1985م	تأسيس هيئة (tread way commission)، والتي تضطلع بمهمة تحديد أسباب سوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية، وتقديم توصيات لتقليل حدوث ذلك.

#	الفترة	الحدث
8.	1987م	تقرير اللجنة الوطنية عن إعداد التقارير المالية المزيقة.
9.	1989م	ظهور مصطلح الحوكمة في منشوراتها وتقارير البنك الدولي، كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفساد في الدول الإفريقية.
10.	1990م	تناول مسألة واجبات مجالس الإدارة لأعمالها بشكل أكثر عمقا في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد طرد الرئيس التنفيذي لشركة (اي بي ام) ' وشركة (كوداك)، بواسطة مجالس إدارتها، التي أصبحت تعمل في مراقبة أعمالها.
11.	1991م	قامت بورصة لندن للأوراق المالية، بتشكيل لجنة التدقيق للشؤون المالية للمنظمات البريطانية، التي تحدت مهمتها بوضع الممارسات التي تساعد المنظمات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية، من أجل منع حدوث الانحرافات والتلاعب وتجنب الخسائر فيها، وفي نفس المدة انشئ (Sir Adrian Cadbury) نظام الحوكمة، وهو نظام محكم يحدد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمنظمة، مع الأخذ بعين الاعتبار حماية حقوق جميع المساهمين باختلاف ملكيتهم، وحماية حقوق أصحاب المصالح المختلفة مع المنظمة.
12.	2000م	إصدار قوانين "الحوكمة" المؤسسية الألمانية في ألمانيا، وحزمة قوانين الحوكمة المؤسسية في أندونيسيا.
13.	2001م	تعديل وتقييم التقرير الصادر عن مجلس إدارة (AFG-ASFFI) وكانت أبرز محاوره (اجتماعات المساهمين، معلومات المساهمين، الاقتراح والمشاركة في الاجتماعات، استقلالية مجلس الإدارة ومهامه وأعضاؤه)، وفي الوقت ذاته صدر أول تقرير لتقييم الحوكمة في مصر، والذي قام به البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية، وهيئة سوق المال، وبورصة السوق المالية، وشارك معهم عدد من المراكز البحثية، ومنظمات المحاسبة، والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين إذ أشار التقرير إلى مفهوم ومعايير "الحوكمة"، ولوائحها التنفيذية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
14.	2002م	إصدار توصيات الحوكمة المؤسسية في البرازيل، والمجلد الأول في الحوكمة المؤسسية في استراليا، وتقرير أفضل الممارسات في المنظمات العامة في هولندا.
15.	2003م	أصدرت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي مجموعة من إرشادات وقواعد ومعايير عامة، تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات سواء أكانت مالية أو غير مالية.
16.	2006م	قامت لجنة (بازل) بتعديل البيان الصادر عنها في العام (1999) بأخر يحمل عنوان تعزيز "الحوكمة" في المنظمات المصرفية، كما قام مركز دبي المالي العالمي بالتعاون مع (OECD)، ومنظمات أخرى بتأسيس معهد حوكمة المنظمات؛ بهدف تطوير أفضل الممارسات في الحوكمة، وتعزيز الإصلاحات وإرساء معايير "الشفافية والإفصاح" في المنظمات، ومساعدة دول المنطقة على تطوير، وتطبيق استراتيجيات حوكمة مستدامة للمنظمات، يمكن تطبيقها في جميع دول المنطقة.
17.	2015م	قيام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بتقديم تقرير يستعرض مبادئ حوكمة الشركات، وهو ما أيده وزراء مالية دول مجموعة العشرين (G20)، بالاجتماع الذي عقد في عام (2015) والذي تم الاتفاق على أن يطلق عليها مبادئ ال (OECD/G20).

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة البصام وعبد (2014)، ص190.

ومما سبق يرى الباحث أن مصطلح "الحوكمة" برغم قدم مفهومه، والحاجة التي دفعت إلى التوجه لاستخدامه كنتيجة للأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها المنظمات والشركات، إلا أنه يعتبر مفهوما حديثا، عززته ظاهرة العولمة، وما أفرزته من متطلبات دعت الحاجة إلى اتباع قوانين "الحوكمة"، بسبب التوسع الاقتصادي، وظهور مفاهيم جديدة للشركات متعددة الجنسيات ذات الأعمال الواسعة، والتي استدعت الحاجة إلى تطبيق قوانين، ومعايير لضمان سلامة إدارتها التنظيمية والمالية، لذلك فإن الالتزام بمعايير "الحوكمة" يعتبر شرطا من شروط المنظمات والشركات حول العالم، التي تقود المسار السياسي والاقتصادي، ومنها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة، مما أجبر الدول النامية على تطبيق هذه المفاهيم؛ حتى تستطيع اللحاق بركب الدول المتقدمة، بهدف الانخراط في النظام الدولي، والاستفادة منه، رغبة من هذه الدول باللحاق بقطار التطور، والحدثة، مما ساهم في سرعة انتشار مفهوم "الحوكمة".

3.1.1.2. مفهوم الحوكمة:

تعتبر لفظة الحوكمة حديثة في اللغة العربية، فقد أقرها مجمع اللغة العربية في القاهرة في عام (2002م) وجاء ترجمةً للكلمة الإنجليزية (Governance)، والتي من معانيها (حَكَمَ)، وكانت الكلمة في بدايتها تستخدم في المجال السياسي، ثم انتقلت إلى المجال الاقتصادي، وارتبطت بالشركات (Companies)، لتستخدم بعد ذلك كمصطلح مكون من جزأين " Corporate Governance" بمعنى: "حوكمة الشركات، وفي بعض الأحيان يستبدل مصطلح الحوكمة، بمسمى الحكم الرشيد أو الإدارة الرشيدة، وهما يحملان نفس الدلالة ونفس المعنى، وبعد ذلك تطور استخدام مفهوم "الحوكمة؛ ليشمل مستوى أكثر من المنظمات والشركات التجارية، حيث أصبح يستخدم في المؤسسات الحكومية، والجهات التعليمية، والمنظمات الصحية وغيرها (السياري، 2018، ص1)، وبالرغم من شيوع استخدام مصطلح "الحوكمة"، إلا أن الكتاب والباحثين قد اختلفوا فيما بينهم حول التحديد الدقيق لمفهومه، ويرجع ذلك الاختلاف إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، وقد عرفت الحوكمة بأنها: " إيجاد وتنظيم التطبيقات، والممارسات السليمة، للقائمين على إدارة المؤسسة، بما يحفظ حقوق مختلف أصحاب المصالح المرتبطين بأعمالها المتنوعة (الحايك، 2016، ص24)، كما وعرفت من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة (2004)، بأنها" مجموعة الإجراءات، والنظم الإدارية، والقانونية، والمحاسبية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأخلاقية التي توجه سلوك المؤسسة، وتحكم العلاقة بين إدارة المؤسسة، ومجلس إدارتها، والمساهمين، وأصحاب المصالح، ففي إطار حوكمة المؤسسات يتم تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها، والرقابة على الأداء، وينبغي أن يقدم نظام حوكمة المؤسسات الجيد حوافز مناسبة للإدارة؛ لتحقيق الأهداف التي

تحقق بدورها صالح المؤسسة وحملة الأسهم، وتسهل من عملية الرقابة، ويعتبر هذا التعريف أكثر شمولاً، كونه يغطي أبعاد مختلف أنشطة المؤسسة (إدارية، وقانونية، ومحاسبية، واقتصادية، واجتماعية، وأخلاقية).

ويتضمن المفاهيم والاجراءات والأهداف والحوافز، والإدارة والرقابة، كما يأخذ بعين الاعتبار اهتمامات، ومصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة بحوكمة المؤسسات (الإدارة، ومجلس الإدارة، والمساهمين، وأصحاب المصالح)، فضلاً على أنه يركز على الاستخدام الفعال للموارد، والأداء التنافسي للمؤسسة (فروم، 2016، ص 673)، كما وعرفت أيضاً بأنها " مجموعة من الآليات تستخدم من العديد من المؤسسات الدولية، كوسيلة لقياس الأداء، والحكم على ممارسة السياسة في إدارة شؤون المجتمع، باتجاه تطويري تنموي (البصام وعبد، 2014، ص189)، وتشير الأدبيات إلى ان مفهوم الحوكمة قد انتقل إلى الممارسة والتطبيق في القطاع العام، تحت مسمى الحكم الرشيد، الذي عرف بأنه: "مجموعة من المبادئ والمبادئ والموارد والأساليب العاكسة، لهيكل قيمة ديموقراطية كحد أدنى ضروري؛ لتحقيق الفاعلية في إدارة الشؤون العامة، أو أنه نمط ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة، ما خاصة في إطار البحث عن الشفافية، لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة" (بن عبد العزيز، 2016 ص320)، كما وعرف الحكم الرشيد من البنك الدولي بأنه: "مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل، الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والمؤسسات، التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل، والتي أدت إلى فراغ مؤسسي، بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها" (ابرداشة، 2014، ص28)، وبرغم أن مفهوم "الحوكمة" يرتبط بشكل أساسي بمنظمات القطاع الخاص، إلا أن الاهتمام يزداد نحو ممارسته بشكل أفضل في القطاع العام، الذي يعتبر مظلة هامة لتعزيز عمل القطاعات الأخرى، وتهيئة البيئة المناسبة لعملها بفعالية وكفاءة، إذ إن ممارسة "الحوكمة" في القطاع العام تكمن في فعالية دمج العناصر الرئيسة للحوكمة (المساءلة والشفافية والالتزام والنزاهة)، في إطار كلي فعال، بما يحقق جودة تقديم الخدمات للقطاعات الأخرى التي تعتبر رافعة التنمية للدولة (Mulyadi, 2012)، ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه وبالرغم من الاختلاف النظري بين مصطلحات "الحوكمة" بين القطاعات الثلاثة، حوكمة الشركات في القطاع الخاص، وحوكمة القطاع العام، وحوكمة القطاع الثالث (غير الهادف للربح)، إلا أن مبادئ وأسس الحوكمة لا تختلف كثيراً، فجميعها تهدف إلى تحسين العلاقات الداخلية والخارجية بين الجهة الفاعلة والمستفيدين، ورفع مستوى الشفافية، وإيجاد وتطبيق الأنظمة التي تؤدي إلى العدالة ومحاربة الفساد (الحسيني، 2016، ص1)، ويمكن حصر أبرز التعريفات التي قدمتها الجهات والمؤسسات الدولية لمفهوم الحوكمة أو الحكم الرشيد في مجموعة من المحاور التي تشمل ما يلي:

1- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حوكمة الشركات بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات وتحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين، وأصحاب المصلحة الآخرين؛ وبالتالي فإن حوكمة الشركات توضح القواعد والإجراءات، لاتخاذ القرارات بشأن شؤون الشركة، كما توفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء" (OECD, 2018).

2- تعريف البنك الدولي:

ويعرفها البنك الدولي في عام (1992)، في ضوء تقرير "الحوكمة والتنمية"، الحكم الرشيد بأنه: "الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، من أجل التنمية المستدامة" (الزركوش والزركوش وعبد، 2017، ص6).

3- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):

لقد عرف صندوق النقد الدولي الحكم الرشيد بأنه: "الطريقة التي بواسطتها تدير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما، لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف، وتحقيق أكبر المنافع" (علي، 2006، ص28).

4- تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC):

هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها ((IFAC, (Sep. ,2013) تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

ويعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على أنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية وإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات، والتي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم، ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم

5- تعريف لجنة القطاع العام الأسترالية:

كما تعرف الحوكمة بأنها: مجموعة النظم والهيكل التي يتم من خلالها توجيه المنظمة ومراقبتها وتشغيلها، والآليات التي يتم من خلالها محاسبة الأشخاص الموجودين داخلها (PSC)، وتعرف الحوكمة في القطاع العام بأنها: مجموعة من العمليات التي ينفذها مجلس الإدارة، لإدارة ومراقبة أنشطة المنظمة، من أجل تحقيق أهدافها، بمعنى أنها الوسيلة التي يتم من خلالها تحديد الأهداف، وتحقيقها طبقاً لمدونة سلوك تم تنفيذها، لضمان السلوك المناسب وإثبات المصادقية (Gannarelli)، كما تعرف أيضاً في القطاع العام بأنها: الأساس للأداء التنظيمي الفعال والكفاءة، والقيادة الفعالة مع ضمان مبادئ المساءلة، والشفافية، والنزاهة، وتختلف أنواع الحوكمة بسبب اختلاف أدوارها ووظائفها وسياقها التشغيلي، بحسب أنواع هيئات القطاع العام المختلفة مثل: الإدارة والسلطة القانونية والمجالس والمنظمات التجارية (PSC).

6- تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية (ACDI):

تعرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية الحكم الرشيد بأنه: "الطريقة التي من خلالها تدار الموارد الاجتماعية والاقتصادية للبلد، أي استعمال وتطبيق السلطة من مختلف الفاعلين في الحكومة بطريقة فعالة، مستقيمة، عادلة، شفافة وبروح المسؤولية" (علي، 2006، ص29).

7- تعريف معهد المدققين الداخليين الأمريكي: (Institute of Internal Auditors "IIA")

عرفت حوكمة القطاع العام من معهد المدققين الداخليين الأمريكي، على أنها "السياسات والإجراءات المستخدمة لتوجيه أنشطة المنظمات الحكومية، والتأكد من تحقيق أهدافها، وإنجاز العمليات بأسلوب أخلاقي ومسؤول، وتقييم الحوكمة في القطاع العام عن مدى إنجاز وتحقيق الأهداف المرجوة، من خلال القيام بالأنشطة التي تضمن مصداقية الحكومة، والعدالة في توفير الخدمات، وضمان السلوك المناسب والأخلاقي للمسؤولين الحكوميين؛ للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري" فالحوكمة إذن هي "نظام وأسلوب إدارة" وهذا النظام هو الذي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء داخل أي منظمة، ويشمل المقومات الإدارية الأساسية لنجاح المنظمة، وتقويتها على المدى البعيد، وتحديد المسؤوليات داخلها مع ضمان حقوق جميع الأطراف التي لها علاقة بالمنظمة.

يتضح من خلال العرض السابق، أن "الحوكمة" ترتبط بمجموعة من الممارسات التي يتم تطبيقها، في إطار مجموعة من اللوائح والتوجيهات التي تضمن أداء الأنشطة بطريقة صحيحة، في إطار من

الشفافية والعدالة والمساءلة وحكم القانون. وعليه يرى الباحث: أن الحوكمة هي إطار عام محكوم بمجموعة من القواعد الراسمة لسلوك المؤسسة أو الدولة، من أجل أداء أعمالها بكفاءة وفاعلية، بما يحقق الأداء الأفضل والتنمية المنشودة، اعتماداً على مجموعة من المبادئ الحاكمة لقواعد العمل الداخلية في المنظمات والدول، لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني، وأخلاقي وبكل نزاهة وشفافية، وفق آليه للمتابعة والتقييم والمسائلة، لضمان الكفاءة والفاعلية، وهذا المفهوم منطلقه وأساسه واحد لجميع المؤسسات سواء الخاصة أو العامة، أو غير الهادفة للربح، مع اختلاف أساليب الممارسة، فالهدف من تطبيق الحوكمة أو الحكم الرشيد، هو تحقيق كفاءة الأداء، وتجنب المخاطر، بالاعتماد على مبادئ الشفافية والإفصاح والعدالة والمساواة وسيادة القانون، سواء تعلق الأمر بعمل القطاع الخاص أو العام.

4.1.1.2. أهمية الحوكمة:

لقد تزايدت أهمية الحوكمة، نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم، إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية، التي اعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة؛ لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات تبحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من الاستدانة، فالتجتهت إلى أسواق المال، وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة، إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية، على غرار فضيحة شركة أنرون الأمريكية، التي نجمت عن تساهل المدققين الخارجيين مع مجلس الإدارة؛ وعدم دقة التقارير المالية الصادرة عن الشركة، الأمر الذي أدى إلى انهيار شركة إنرون، ووضعت الجهات الرقابية للضبط في الولايات المتحدة الأمريكية قواعد (سربان - أوكسلي)، عام (2002) عمل شركات المساهمة العامة (أساسيات الحوكمة، مركز ابو ظبي للحوكمة)، وقد تنوعت آراء الكتاب والباحثين حول أهمية الحوكمة للقطاعات والمؤسسات المختلفة، ويمكن حصر أهميتها على صعيد المؤسسة بمجموعة من النقاط التالية: (سمير، صالح 2018، ص16) و(متاني والبشير وبركات، 2017، ص387).

1- تعزيز العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة، حيث يعمل نظام "الحوكمة" على ضمان العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف، وغيرهم من أصحاب المصلحة المشتركة، حيث إن "الحوكمة" تسعى، من خلال القوانين والإجراءات التي تتبناها، إلى العمل على ضمان سير عمل هذه المؤسسات، وفق الإجراءات المنصوص عليها في اللوائح الداخلية للمؤسسة، والصادرة من الجهات التشريعية.

2- الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري، حيث توصلت العديد من الدراسات، إلى أن اتباع المبادئ السليمة "لحوكمة" يؤدي إلى توفير الاحتياطات اللازمة، ضدّ الفساد المالي والإداري، ويساهم في تشجيع وترسيخ فاعليتها في الحياة الاقتصادية، ويساعد المراجعين الخارجيين للمؤسسة على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين عملياتها، وبالتالي التقليل من أخطار الفساد المالي والإداري.

3- تعتبر "الحوكمة" الأداة الأقوى التي تؤدي إلى تخصيصات أكثر كفاءة للموارد الرأسمالية، ما يترتب عليه تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة معدلات العوائد للمنظمات (Roma'n & Price & Rountree, 2011, p76).

4- إن تأسيس إطار قوي لحوكمة المؤسسات، يساعد على تقييم المخاطر بصورة أكثر فاعلية، والاستجابة السريعة للتغيرات في بيئة الأعمال.

5- تساهم الحوكمة في جذب واستقطاب المواهب وأصحاب الكفاءات، حيث تمثل القوى العاملة مجموعة أساسية من مجموعات أصحاب المصالح في كل مؤسسة، ويمكن للشركة من خلال شهرتها استقطاب المواهب والاحتفاظ بها، باعتبارها من أثن وأكبر الأصول قيمة في الوقت الحاضر، ويؤثر صيت وسمعة المؤسسة في تحديد ما إذا كانت مكان عمل مفضل أم لا، حيث إن المؤسسة التي تعتبر مكان عمل مفضل، ستجذب قوى عاملة تمتاز بمهارات أفضل، وإنتاجية أعلى.

6- تشجع "الحوكمة" المؤسسات على القيام بدور اجتماعي أكثر فاعلية، حيث أصبحت بعض المؤسسات تدرك أنها ليست بمعزل عن المجتمع، وأن المجتمع ليس فقط مستهلكاً، فاتجهت إلى التوسع في أنشطتها التي تحمل جوانب المسؤولية المجتمعية.

7- تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية، وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين، لتمويل المشاريع التوسعية، فإذا كانت الشركات لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية، يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي وبالتالي زيادة رأس المال بتكلفة أقل.

من خلال العرض السابق، يرى الباحث أن أهمية الحوكمة في المؤسسات الفلسطينية المرتبطة بأعمال القطاع الزراعي، العاملة في القطاع العام تتجسد في قدرتها على تعديل مسارات، وآليات العمل الحاكمة، لعلاقات تلك المؤسسات بمستفيديها من ناحية، وقدرتها على النهوض بأداء تلك المؤسسات بعيداً عن شخصنة العمل، أو التهاوي في المعايير المهنية، التي تحكم سيطرتها على مفاصل تلك المؤسسات، فحوكمة مؤسسات القطاع الزراعي، تعتبر من أهم الاتجاهات في الواقع الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة، إذ يرتبط عمل تلك المؤسسات بالشريحة الأوسع من الفئات المهمشة والفقيرة على خلاف القطاعات الأخرى، كالقطاع التجاري وقطاع الخدمات، إذ إن انتشار

الفقر وتهاوي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، يتركز داخل المناطق الريفية الزراعية، وبالتالي فان الحوكمة المرتبطة بأعمال هذا القطاع، ستسهم وبشكل مباشر في تعزيز الجوانب الاقتصادية، وتطوير معدلات الإنتاجية والدخول لهذه الفئة، بما يمكنها من التغلب على الفقر والبطالة، وتعزيز الاتجاهات نحو التعلم والحفاظ على الصحة العامة، وهذا ما يرتبط أساسا بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كأحد أهم أبعاد المشكلة للتنمية المستدامة، ومن جانب آخر فإن الترابط العضوي الهام بين حوكمة القطاع الزراعي والقضايا البيئية، يعتبر من القضايا الهامة في بيئة قطاع غزة، والتي يتوجب التركيز عليها لما لها من أهمية في تعزيز الصحة العامة، والحد من انتشار الأمراض وخصوصا المزمدة منها؛ بفعل الاستخدامات غير الصحيحة للأنشطة الزراعية، سواء تلك المتعلقة باستخدام المبيدات الزراعية، أو تلك المرتبطة بالتخلص من النفايات الزراعية، والتي تترابط وبشكل مباشر بقضايا الحفاظ على النظام الأيكولوجي البيئي وتعزيز جوانب حماية البيئة، والذي يعتبر البعد الثالث الأهم في جوانب التنمية المستدامة، لذا فإن أهمية حوكمة القطاع الزراعي، تنبع من قدرته على الإسهام الفاعل في الجوانب السابقة، التي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة للفئات المهمشة وبشكل فاعل.

5.1.1.2. أهداف الحوكمة:

تتجسد أهداف الحوكمة من جوهر المبادئ الذي قامت عليه، والتي تهدف جميعا وفي المحصلة النهائية إلى ضمان توافر أداء فعال للمؤسسة يستند إلى قواعد واضحة وشفافة، وعدالة تمتد إلى جميع الأطراف ذوي العلاقة بها، لذا يعبر عن أهداف الحوكمة بمجموعة من العناصر التي يمكن إيجازها في الجوانب التالية: (شليبي، 2015، ص39)

- 1- تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة، من خلال وضع مجموعة من القواعد، التي يجب على المؤسسات التقيد بها (مركز ابو ظبي للحوكمة، 2016، ص20).
- 2- الحد من الفساد الإداري والمالي، اعتمادا على الإصلاحات التي تقدمها الحوكمة في مجالات تعديل الممارسة (Baum et al, 2019,p14).
- 3- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة، مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة، والهدف من ذلك هو تفضيل المصلحة العامة.

4- تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية، تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات؛ لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.

5- زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي، بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

هذا ويضيف (متاني والبشير وبركات، 2017، ص387) مجموعة من الأهداف للحوكمة على مستوى القطاع العام، والتي يمكن ايضاحها في النقاط التالية:

1- المساهمة في تعزيز جودة المخرجات للخدمات المقدمة للمواطنين من قبل مؤسسات القطاع العام بما يساهم في الوصول إلى رضا المواطن عن الأداء الحكومي.

2- تعزيز مبدأ المحاسبة والمساءلة داخل مؤسسات القطاع العام، وما يترتب عليه من تأطير حالة من الالتزام الحقيقي من موظفي الدولة بالقوانين والأنظمة المعمول بها، بما يحقق الالتزام الشامل بالمهنية، وعدم الانحراف نحو شبهات الفساد.

3- المساهمة في تحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة والعدالة في استخدام السلطة، وإدارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال المنصب العام، وتجييره لمصالح خاصة.

4- تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.

5- الإسهام الحقيقي في حماية الممتلكات العامة، مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة.

6- العمل على تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية، وتحقيق الاستقرار المالي للدوائر الحكومية.

7- المساهمة في تطوير أداء الدوائر الحكومية، ورفع قدراتها، من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي، عن طريق المتابعة والتقييم بشكل مستمر.

8- إنشاء أنظمة فعالة لإدارة أخطار العمل المؤسسي، وتخفيف آثار المخاطر والأزمات المالية.

يتضح من خلال العرض السابق أن الهدف الرئيس للحوكمة، يتمثل في حماية المنظمة، وضمان سيرها في إطار سليم من الممارسة، بما يحقق جودة الأداء، هذا الهدف يمكن تجسيده عبر ترجمته إلى أهداف فرعية، تحمل في طياتها الاتجاه نحو تحقيق جميع مبادئ الحوكمة، إذ يرى الباحث أن أهداف الحوكمة هي بمثابة الترجمة التطبيقية، لمبادئها المضمونة في الاجتهادات الفكرية المؤطرة لمفهومها، إذ إن هذه الأهداف تمثل النقاط النهائية التي تبغي المنظمات بكافة أشكالها من الوصول إليها، والمتجسدة في توجهات فرعية؛ لتعزيز الجوانب الإدارية والقانونية والتنفيذية لديها، بغية تحقيق الأداء الأمثل، وضمان تجنبها المخاطر بكافة أشكالها على المديين القصير والطويل، فالوصول إلى الشفافية، والعدالة، والمساواة، والمساءلة، والرقابة، ومراعاة وحماية أطراف

المصلحة، والاستجابة السريعة لمتطلباتهم في إطار قانوني، يضمن تحقيق الهدف النهائي للحوكمة، المتمثل في تحقيق الأداء الأمثل وحماية المنظمة من أي مخاطر، قد تهدد كيانها في الوقت الراهن أو في المستقبل.

6.1.1.2. مبادئ الحوكمة:

1- الشفافية والإفصاح:

تعد الشفافية والإفصاح من العوامل الأساسية، التي تعزى إلى تقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) لعام (1999)، وتعتبر أيضاً أهم الخصائص في تقييم ممارسات حوكمة المنظمات في جميع أنحاء العالم، إذ عزز التوجه نحو ممارستها ما شهدته الاقتصاد العالمي، من حالة الانهيار الكبير لمجموعة من الشركات مثل: (Enron) أو (World COM)، هذا الانهيار الذي كان مرده ضعف مستوى الشفافية والإفصاح في بياناتها المالية، حيث أصبح التركيز على جوانب "الشفافية والإفصاح" المقترن بأداء المنظمات، محل اهتمام القائمين في الاقتصادات المتقدمة (Zaman& Arslan& Siddiqui,2015,p152)، لذا فإن الشفافية تتضمن وضوح التشريعات، ودقة الأعمال المنجزة داخل التنظيمات، واتباع تعليمات وممارسات إدارية واضحة وسهلة؛ للوصول إلى اتخاذ قرارات على درجة عالية من الموضوعية والدقة والوضوح، وترتبط الشفافية بعمليات الإفصاح الموضوعي عن المعلومات دون حجبها، أو التضليل أو التأخير في نشرها، كما ينبغي أن يتضمن هذا المبدأ إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها، بأسلوب يتفق مع معايير جودة المعلومات المحاسبية والمالية، كما وينبغي أن يفي هذا الأسلوب بمتطلبات الإفصاحات غير المالية، وأن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية الحصول على المعلومات، من مستخدميها في الوقت الملائم وبالكلفة المناسبة (اليساوي والحيالي والكسب، 2008، ص132)، وبذلك تكون عمليات "الشفافية والإفصاح" مدخلا لمعالجة الفساد الإداري، وصولاً إلى مستوى متقدم من الإصلاح والتطوير الإداري في مختلف مجالات العمل، لكي تكون أكثر كفاءة في خدمة المواطنين، من خلال تقديم الخدمة المناسبة ذات الجودة العالية، وبالسرية المطلوبة، وفي الوقت المناسب من غير تأخير، وارتباطاً بهذا المفهوم فقد عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الشفافية بأنها: "تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، تتيح لأصحاب المصالح جمع معلومات، قد يكون لها دور في الكشف عن المساوئ وحماية مصالحهم" (الزبيدي، 2016، ص6)، كما وعرفها آخرون ارتباطاً بإدارة الشؤون العامة بأنها "الالتزام بإشراك المواطنين في إدارة الشؤون العامة التي تمارسها الإدارة لصالح الشعب، بالمعلومات الصادقة عن الخطط والمشروعات، والأعمال،

وميزانياتها، ونتائج هذه المشروعات، وأسباب القيام بهذه المشروعات، حتى لا تتعرض للإلغاء بعد البدء فيها، وتوضيح طرق مساءلة الإدارات عن أعمالها." (الديحاني، 2017، ص170)، هذا ويضيف (الطراونة والعضايلة، 2010، ص66) بأن الشفافية تعبر عن "فلسفة ومنهاج عمل، يقوم على الوضوح والعلنية والدقة والصراحة والانفتاح في مختلف النشاطات ومجالات العمل، التي تتم بين مختلف المستويات الإدارية داخل الجهاز الحكومي، والأجهزة الحكومية المختلفة، وجمهور المواطنين، بما لا يتعارض مع المصلحة العامة العليا".

أ- أهمية الشفافية:

تعتبر الشفافية عنصراً هاماً، يسهم في التأسيس لبيئة عمل مستقرة، وتخلق أساساً منهجياً مستقراً في علاقة المنظمة ببيئتها المحيطة، التي تشمل الأطراف ذوي العلاقة بأعمالها، إذ إن اتباع مبادئ الشفافية بما تحتويه من مفاهيم، مثل: العدالة والحرية والمساواة والمساءلة، تسهم في تحقيق الأداء المتميز للمنظمات، بما يعزز مكانتها الاجتماعية، وتحقيق الأهداف التي بنيت من أجلها، لذا فإن أهمية الشفافية تتجسد في مجموعة من الجوانب التي تسهم في تحقيقها، والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية: (الديحاني، 2017، ص170).

- تعزيز قوة الإدارة وقدرتها على مواجهة جميع الانتقادات، من خلال الحجاج المدعومة بالحقائق المنشورة، والاعتماد على عناصر العمل المشترك في إقرار الآليات المرتبطة بأعمالها.
- تعزيز العمل على مواجهة الفساد بكافة أشكاله، سواء تمثل بالرشوة أو المحسوبية أو المحاباة أو غيرها من الأشكال الهدامة لبيئة العمل الإداري، والفني في المنظمات بكافة أشكالها.
- تعزيز الانتماء والولاء لدى العاملين في المنظمة، من خلال إدراكهم بوضوح الآليات، وشفافية العمليات المرتبطة بأدائهم، هذا بالإضافة إلى تعزيز ثقة المواطن بالمنظمة، من خلال تعزيز الطمأنينة لديه بعدالة المنظمة في تقديم الخدمات اللازمة لهم.
- تسهم في زيادة قدرات الأجهزة الإدارية على مواكبة التغيرات والمستجدات المحيطة بها، الأمر الذي يساعد على سهولة العمل الإداري، ووضوح ودقة الإجراءات المتبعة، وتجنب التعاملات الروتينية في الأوساط الإدارية.
- تعزيز مستويات النمو والتطور الخاص بالمنظمة، ودعم عمليات التغيير والنجاح الإداري، وتعزيز عمليات الرقابة الداخلية في المنظمات.

ب- عناصر الشفافية:

تعتبر "الشفافية" من أهم المرتكزات "للحوكمة" والتي تعتبر أساساً لتعزيز العديد من المبادئ والمفاهيم الأخرى، التي بنيت عليها الحوكمة، سواء في القطاع العام أو الخاص أو حتى المنظمات

غير الهادفة إلى الربح، وارتباطاً بهذا الاعتبار فإن "الشفافية" تستند إلى مجموعة من العناصر التي تشكل أساساً هاماً لجوانب تحقيقها على المستوى التطبيقي، إذ تشمل هذه العناصر ما يلي: (الطراونة والعضائية، 2010، ص67).

- أن تتبنى المنظمات باختلاف أشكالها رسالة واضحة تيرر وجودها، وذلك من خلال التحديد الدقيق لرؤيتها، ودورها في المجتمع، وأهدافها الاستراتيجية.
- أن يتم الاعتماد على آليات وإجراءات عمل واضحة وبسيطة، على أن يتم مراجعة وتحديث هذه الإجراءات والمعايير، والعمل على تعديلها، وفقاً لآليات يتم مناقشتها مع مختلف الجهات ذات المصلحة.
- أن تلتزم المنظمة بعملية النشر الواسع للمعلومات والبيانات، وتوفير أدلة يسترشد بها الجمهور والجهات الأخرى؛ لمراقبة عمل المؤسسة ومعرفة مدى تطورها وتقديمها.
- أن تلتزم المنظمة بالوضوح التام في أعمالها، والابتعاد عن أي أعمال قد تثير الشك والريبة قدر ما أمكن، وأن تتسم بالوضوح والإعلان عن النشاط والممارسات، وأن تعتمد في أساليبها الإدارية على تعزيز مبادئ الديمقراطية، والمساواة، وتكافؤ الفرص.
- ضرورة تعاطي المنظمات مع الجوانب التكنولوجية وتوطينها داخل بيئة العمل، وذلك عبر امتلاكها مواقع على شبكة الانترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي على أن يتم تحديثها باستمرار، ويجب أن تعطي هذه المواقع صورة صادقة وأمانة ونزاهة عما يجري داخلها، وأن تكون تلك الأجهزة مستعدة لسماع رأي مختلف الأفراد والفئات، حول عملها وأنشطتها المختلفة.

من خلال العرض السابق، يتضح أن مفهوم "الشفافية والإفصاح" يتطابق مع مفاهيم سياسة الانفتاح الكلي للمنظمة، والعمل الواضح والصريح مع كافة الأطراف، إذ يرى الباحث أن انتهاج مبدأ الشفافية في أعمال المنظمات يعتبر مدخلاً هاماً؛ لتعزيز مكانة المنظمة لا إفشاء أسرارها، إذ لا يتعارض هذا المبدأ مع خصوصية عمل المنظمة، والأسرار المتعلقة بممارسة المهنة، حيث يرتبط تأطير مفهوم "الشفافية والإفصاح" بالعمل في إطار النزاهة مع جميع الأطراف، وتزويد الأطراف باحتياجاتهم، من المعلومات في حدود اختصاصاتهم واحتياجاتهم دون حجب تلك المعلومات أو إخفائها عن أحد الأطراف، والالتزام بتقديمها في الوقت المناسب؛ لكافة الأطراف دون تمييز، كما أن مفهوم شفافية العمل المؤسسي تعتبر رافعة للصورة الذهنية للمنظمة مجتمعيًا، وهو ما تسعى إليه كافة المنظمات على اختلاف أشكالها، باعتبار سمعة المنظمة من أهم الأصول غير الملموسة التي تسهم في رفعتها، وتوسيع نطاق أعمالها، ومن ناحية أخرى فإن شفافية مؤسسات القطاع العام العاملة في المجال الزراعي، يجب أن تنطلق من إطار إظهار كافة الحقائق والمعلومات، والعمل

بشكل واضح مع كافة الأطراف المرتبطة بأعمالها، وخصوصا شريحة المزارعين التي تعتبر المكون الرئيس لأطراف المصلحة مع تلك المؤسسات، فتعزيز شفافية العمل يتطلب منها العمل بسياسة الباب المفتوح في تزويد هذه الشريحة بالمعلومات التي هم بحاجة اليها، وإيضاح كافة الجوانب التي هي محل تساؤل أو استفسار من هذه الشريحة، بشكل واضح لا لبس فيه وبشكل مهني، كما ويتطلب هذا المبدأ الإقرار بأي أخطاء، قد تنجم عن ممارسة تلك المؤسسات لأطر أعمالها، دون خوف أو تردد؛ لأن مثل هذا الوضوح يترتب عليه مكاسب أكبر من إخفاء الحقائق على المدى الطويل، لاستمرارية عمل المؤسسة بشكل فاعل.

2- العدالة والإنصاف:

يشير مفهوم "العدالة والإنصاف" في إطار "الحوكمة"، إلى "ضمان التأكيد على المعاملة المتساوية لكافة المساهمين، بحيث تتاح الفرصة لهم، للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم." (بوشقرة، 2017)، هذا وتفرق الأدبيات ما بين مفهومي العدالة والإنصاف، حيث تؤكد الدراسات إلى أن مفهوم "العدالة" يرتبط باحترام حقوق مختلف المجموعات، أصحاب المصلحة (عبد الحق، 2017)، وهو ما يؤكد (جبر، 2012، ص39) حيث يرى أن مفهوم العدالة في إطار قواعد "الحوكمة"، يشير إلى المعاملة العادلة لجميع الأطراف، بما فيهم الأقلية والأجانب، بحيث يستطيعون الحصول على "الإنصاف" إلى المعاملة المتساوية لكافة الأطراف ذات المصلحة (عبد الله وتوفيق، 2012، ص359)، وهو ما يؤكد (الشمري والحلفي، 2014، ص58)، الذي يشير إلى أن مفهوم الإنصاف ينصرف نحو تأطير "المعاملة المتساوية لأصحاب المصالح"، وفي هذا الإطار يرى (خلف وفاضل، 2016) أن مفهوم "العدالة والإنصاف" يتجه نحو طبيعة التعامل مع المساهمين، سواء المساهمين الأقلية أو الخارجيين، من خلال الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت والمشاركة في القرارات الأساسية في المنظمات، وحق الاطلاع على الممارسات التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، هذا بالإضافة إلى حقهم في الاعتراض، ومنع استغلال أموال المنظمة، أو الموجودات الفائضة، بطريقة تنافي الأغراض التي خصصت من أجلها تلك الأموال، كما يتطلب ذلك حق الوصول العادل لجميع أطراف العلاقة لمعلومات منتظمة، وموثوق بها، وقابلة للمقارنة بتفاصيل كافية عنها، لكي يستطيعوا تقييم أداء إدارة المنظمة، أما في إطار حوكمة القطاع العام فإن مفهوم "العدالة والإنصاف" ينصرف نحو مفاهيم المساواة، والتي تشير إلى "تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، وعدم التمييز بين الأفراد، والاعتماد على معيار الكفاءة لتوظيف الموارد البشرية بصورة سليمة وواضحة، تحقيقا للعدالة الاجتماعية، وتعزيز مفهوم التنمية بأبعادها المختلفة (ارزقي،

2014، ص21)، ويتفق مع هذا الرأي الذي يشير إلى أن مفهوم المساواة في إطار الحكم الرشيد يعني: " توفير الفرص للجميع لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم، مما يتطلب توفر العدل الاجتماعي لجميع المواطنين؛ لتكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم، مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة، من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية، وضمان أمنهم المجتمعي (الحو، 2012، ص36).

من خلال العرض السابق، يرى الباحث أن مبدأ "العدالة والإنصاف" ينصرف نحو المساواة العادلة، لكافة الأطراف المرتبطة في أطر عمل المؤسسة، لذا يرى الباحث أن تجسيد هذا المبدأ في مؤسساتنا الفلسطينية، وخصوصاً تلك العاملة في القطاع الزراعي، يرتبط بأطر العدالة في تقديم المعلومات الكافية لأصحاب المصالح، وخصوصاً شريحة المزارعين، تلك المعلومات المتعلقة بمعايير تقديم الخدمات، وأوجه الاستفادة وطبيعتها، وتوقيت تقديم الخدمة، والمعايير المعتمدة التي يتم وفقاً لها، تقديم تلك الخدمات لمناطق جغرافية معينة، تعتبرها المؤسسة أولوية بالنسبة لها، ودوافع وضع تلك المناطق كأولويات لتدخلها، هذه الجوانب لا يمكن تحقيقها بمعزل عن مبدأ المشاركة الفاعلة التي تتيح التواصل الفعال بين جميع أطراف العلق، وخصوصاً المزارعين ومؤسسات المجتمع المدني مع مؤسسات القطاع العام المسؤولة عن تنظيم القطاع الزراعي، لذا فإن جوانب "العدالة والإنصاف" تقتضي منها العمل على تعزيز جوانب المهنية الموضوعية في تقييم الاحتياج، ووضع الأولويات، وربطها بمعايير واضحة، تضمن عدالة توزيع الخدمات.

3- الاستجابة:

يشير مفهوم الاستجابة إلى قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات للمنتفعين والعملاء دون تفرقة أو استثناء، أي الاستجابة لتطلعات الأفراد واحتياجاتهم (ارزقي، 2014، ص22)، كما ويشير (مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية) (2017، ص15)، إلى أن مفهوم الاستجابة ينصرف نحو "التفاعل مع احتياجات، ومتطلبات، ومشكلات المواطنين بمختلف فئاتهم، ومجالاتهم والاستجابة لها"، ولكي تتمكن المؤسسات من خدمة الجميع دون استثناء، ولا بد من وجود درجة من التفاعل بين ردة فعل المجتمع، تجاه القرارات والعمليات، وسرعة التفاعل مع التغذية الراجعة من هذا المجتمع، وتعديل عمليات التنفيذ بناء على ذلك، والاستجابة تقتضي أن تذوب المصالح الخلافية، بحيث تقوم المؤسسات الخدمية والقائمين عليها - بغض النظر عن انتمائهم- بتقديم الخدمة للوطن والمواطن دونما تمييز (أبو حسين، 2017، ص32).

مؤشرات قياس الاستجابة:

يمكن قياس مبدأ الإستجابة من خلال مجموعة من المؤشرات التي ترتبط بحساسية القضايا محل الإهتمام بالنسبة للمنظمات بأشكالها المختلفة، وذلك من خلال ردات الفعل المرتبطة بهذه القضايا، والتي يمكن إبرازها فيما يلي: (أبو حسين، 2017، ص32)

- أ- أي الهيئات أو الجماعات أو الجهات التي تكون المنظمة أكثر استجابة لها؟
- ب- إلى أي حد تكون المنظمة أكثر استجابة للرأي العام؟
- ج- ما مدى سرعة المنظمة في الاستجابة لمطالب الرأي العام مقارنة بمطالب أصحاب المصالح الخاصة؟

من خلال العرض السابق، يتضح أن مفهوم الاستجابة يرتبط بردة فعل المنظمات، للمطالب الخاصة بأصحاب المصالح المرتبطة بأعمالها المتنوعة، كما يرتبط هذا المفهوم بأولوية الاستجابة لتلك الطلبات، التي تضعها المنظمات على أجنداتها المتنوعة، ويرى الباحث أن هذا المبدأ يتجسد في الأعمال المرتبطة بالقطاع الزراعي، من خلال تقييم تكرار الأحداث الموضوعية لمطالب أصحاب المصلحة، من الجهات القائمة على القطاع الزراعي، وطبيعة استجابة تلك المؤسسات لهذه المطالب من حيث العدد والنوعية، إذ إن سرعة استجابة مؤسسات القطاع العام، لمطالب تلك الفئات التي تشمل المزارعين، والجمعيات الممثلة لهم والأطراف الأخرى، هي مؤشر على الوزن النسبي لهذا المبدأ، من حيث التطبيق لمؤسساتنا الزراعية الفلسطينية، ويرى الباحث وجود محدودية في قدرة مؤسسات القطاع العام على الاستجابة السريعة لكافة المتطلبات، لارتباطا بمجموعة من العوامل المركبة، التي تقف حائلاً أمام التفعيل الحقيقي لهذا المبدأ، وفي مقدمتها 'ضعف القدرات المالية لمؤسسات القطاع العام، وبالرغم من وجود مثل تلك المعوقات فإن على مؤسسات القطاع العام العاملة في المجال الزراعي، الاعتماد على مبدأ الحوار والتواصل مع أطراف المصلحة؛ لتحديد إمكانات الاستجابة المتاحة للأحداث المتنوعة، دون تنصل أو ضبابية في المواقف، من أجل ضمان ترسيخ أو أصر الثقة بينهم على المدى الطويل.

4- المساءلة:

تعد "المساءلة" من أهم الآليات التي تقوم عليها الحوكمة المحلية، لأنها تترجم مبدأ مشاركة القوى المجتمعية، والشفافية في تسير الشأن العام المحلي، التي لا يمكن وجودها إلا في ظل قدرتها على محاسبة المنظمات، حول نوعية الخدمات التي تقدمها، ومدى التزام القيام بواجباتها، لذا تعرّف

"المساءلة" بأنها: "الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة، حول كيفية استخدام صلاحياتهم وواجباتهم، والأخذ بالانتقادات الموجهة إليهم، وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة، أو عن الخداع والغش، إذ يجب على صناع القرار في الحكومة، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، تحمل المسؤولية أمام الجمهور العام. " (خودير وخلوفي، 2013)، كما ويشير مفهوم "المساءلة" إلى "تحمل الالتزامات وتبعات المسؤوليات، وإيجاد جهات وسبل متعددة وفعالة للرقابة والمساءلة. " (مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية، 2017، ص15)، كما عرفت "المساءلة" بأنها "إمكانية مساءلة وتقييم الأعمال التي تقوم بها الإدارة من أصحاب المصلحة. " (الشمري والحلفي، 2014، ص58)، تعرف "المساءلة" من الجانب المرتبط بالعاملين في تلك المنظمات، بأنها "محاسبة العاملين عن الأعمال الموكلة إليهم، ومحاسبتهم عن التزامهم بما اسند اليهم من مسؤولية، وتحملهم نتائج عملهم. " (حسين وأبو صالح، 2017، ص50)، وتعرف المساءلة كذلك على أنها القدرة على مساءلة المسؤولين على اختلاف مستوياتهم، ثوبا وعقابا دون أي تمييز بسبب مناصبهم، لتشكل ركيزة أساسية؛ لتفعيل الرقابة إذ لا رقابة بدون مساءلة ومحاسبة، وبدون ذلك فإن "الشفافية" تتحول إلى مجرد تشهير بالمفسدين، وحديث لوسائل الإعلام ويترتب على ذلك لاحقا، تراجع دور الرقيب في استخدام الشفافية؛ لمنع أو الحد من المخالفة أو الفساد، لذا فإن طردية العلاقة بين مفهومي المساءلة والشفافية وتبادليتها، يجب أن يتم مراعاتها، فكلما ازداد معدل "الشفافية" ترافق ذلك مع زيادة في مستوى "المساءلة" والعكس صحيح (الحلو، 2012، ص34)، وقد استخدم مصطلح "المساءلة" في الأدب على المستوى المنظمي، باعتباره من أهم الحوافز الإيجابية لتعزيز الإنجاز الجيد، حيث إن تفعيل "المساءلة" كمبدأ وعملية إدارية، وانتشارها كقيمة في الممارسة العملية، يؤدي إلى تصحيح العمليات المتنوعة المرتبطة بالمنظمة، وذلك من خلال إيجاد ثقافة إدارية وتنظيمية، تعتمد على التوجه بالنتائج، والتزام الشفافية في الأداء المؤسسي، وقد ركزت "الحوكمة" ضمن أحد مبادئها الهامة على استخدام "المساءلة"، كآلية لتعزيز الرقابة الذاتية والمسؤولية، والالتزام بحقوق جميع الأطراف ذات العلاقة (حاتمة وسلامة، 2017-107).

وعليه فإن جميع الجهات في ظل "الحوكمة" تكون مسؤولة عن تصرفاتها، وقد تكون عرضة "للمساءلة"، الأمر الذي يجعل منها أداة رقابة ذاتية، ورسمية من هؤلاء الأفراد، وهذا ما يقود إلى الالتزام بالقيام بالتصرفات الصحيحة، التي تصب في إطار تعزيز العمل المؤسسي، وتحقيق الغايات التي أنشئت من أجلها المنظمات الأهلية.

أشكال المساءلة:

تتنوع أشكال المساءلة التي تخضع لها المنظمات، وهذه الأشكال تختلف باختلاف الشكل المتوخى "للوكمة"، ففي حال الحديث عن الحكم الرشيد الخاص بالقطاع العام، فإن جميع أشكال "المساءلة" تخضع لها مؤسسات الدولة، أما عند حال الحديث عن مؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، فما يستثنى منها هو المساءلة من البرلمان، ويمكن إيضاح أهم أشكال المساءلة في الجوانب التالية: (لبال، 2012، ص11).

أ- **المساءلة التشريعية:** هي أهم الممارسات في النظام الديمقراطي، لأن البرلمان يلعب دورا هاما في مراقبة سياسات الحكومة.

ب- **المساءلة التنفيذية:** خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عن طريق الإدارة.

ج- **المساءلة القضائية:** تشكل ركنا أساسيا من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي، وغير الحكومي، حيث تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكم الرشيد، عن طريق مراقبة إدارة الأعمال التنفيذية، وتوجيه الاتهامات للموظفين في حال وقوع المخالفات.

من خلال العرض السابق، يتضح أن مفهوم المساءلة يرتبط بمجموعة مركبة من الأطراف، سواء الداخلية أو الخارجية المسؤولة عن تنظيم الشأن العام، وهذا المبدأ مرتبط بمبادئ أخرى أكثر شمولية كسيادة القانون، ومنع كافة أشكال الفساد ومكافحتها داخل المنظمات على كافة أشكالها، وعليه، يرى الباحث أن قضايا المساءلة في أطرها التطبيقية، خصوصا لمؤسسات القطاع العام العاملة في القطاع الزراعي، يعترئها نوع من الضعف، ويكتنفها الغموض في كثير من الأحيان، بسبب تداخل العمل المهني مع العمل السياسي، الذي يشكل عائقا أمام تحقيق العديد من الغايات، فمن جهة ترفع المنظمات الحكومية شعار الحق في "المساءلة" ومن ناحية أخرى فإن القضايا الحساسة، وذات الطابع الذي من الممكن أن يؤثر - من الناحية السياسية - على بعض القضايا يعتبر عاملا حرجا، لا يمكن الخوض بتفاصيله، إلا في إطار محدود، وهو ما يجهض من فعالية هذا المبدأ في إطار العمل الزراعي، إذ إن هذا المبدأ يقتضي مشاركة المزارعين وأطراف المصلحة، حتى في رسم الأدوات التنفيذية للسياسة الزراعية، التي تمس مصالحهم، فاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وهي إجراءات تنفيذية يجب مساءلة من يتخذها عن الجوانب المترتبة عليها، وأن تتم هذه المساءلة من كافة الأطراف؛ لإشراكها في صنع القرار، فتعزيز هذا المبدأ يتطلب تعزيز مبدأ الرقابة الواضحة، سواء الداخلية أو الخارجية على أعمال المؤسسات، مع السماح بمساحة كافية من المشاركة في مساءلة القائمين على تطبيق كافة البرامج، المرتبطة بالقطاع الزراعي في المؤسسات الحكومية.

5- المشاركة:

يشير مفهوم "المشاركة" إلى قدرة الأفراد على المشاركة في إتخاذ القرارات، والتأثير في صنعها، سواء على المستوى المنظمي المرتبط بعمل مؤسسات القطاع الخاص، أو مؤسسات المجتمع المدني أو على مستوى مؤسسات القطاع العام، حيث يشير (مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية، 2017، ص15) إلى أن مفهوم المشاركة ينصرف نحو "الاشتراك في العملية السياسية والتنموية، من خلال إبداء الرأي والاشتراك في التخطيط والتنفيذ والتقييم"، كما ويشير آخرون إلى أن المشاركة تعتبر إطاراً فعالاً تضمن لجميع الأفراد المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات المرتبطة بمصالحهم، كما يرتبط مبدأ "المشاركة" بمفهوم "الشفافية"، فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، بل لابد أن تكون هناك آليات يكون فيها أصحاب المصالح قادرين على اتخاذ القرارات، وذلك بغية التأثير في صنع القرارات، ووضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة (لبال، 2012، ص10)، وهو ما يؤكد (Iyad, 2019, p4)، الذي يشير إلى أن عمليات "الحوكمة" يجب أن تضمن عمليات مشاركة حقيقية، من أجل ضمان أن الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تستند إلى توافق واسع في المجتمع، وأن أصوات المستبدين والأكثر فقراً والأكثر ضعفاً تُسمع في عملية صنع القرار، إذ يرى أن عدم الكفاءة لمؤسسات القطاع العام في تقديم خدماتها للمستفيدين، قد ينتج عن صياغة وتطبيق السياسات من هذه المؤسسات، بما لا يتناسب مع احتياجات السكان المحليين، ومعرفتها المتواضعة بظروف بيئتهم المحلية، كنتاج عن ضعف المشاركة، وهو ما يجهض مفاهيم "الحوكمة" لأغراض التنمية المستدامة (Roy & Tisdell, 1998, p2).

أهمية المشاركة:

تعتبر المشاركة من أهم العناصر التي تؤثر لفعالية عمل المؤسسات في خدمة أطراف العلاقة المرتبطة بأعمالها، إذ تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق أهدافها، من خلال توطيد علاقاتها بين أفرادها والمستفيدين من خدماتها، وتتجسد أهمية المشاركة في مجموعة من الجوانب التي يمكن إبرازها في النقاط التالية: (أبو حسين، 2017، ص30).

- أ- تسهم مشاركة العاملين داخل المؤسسة بوجود الديمقراطية.
- ب- تسهم في غياب الانعزال والسلبية عن المشكلات المجتمعية التي تواجه الفئات المستهدفة.
- ج- تضمن "المشاركة" استمرار ونجاح التغيير، دون رفضه ومقاومته من العاملين.
- د- مشاركة العاملين في توجيه حياتهم الوظيفية، تؤدي إلى نمو إحساسهم بكيانهم الشخصي.

6- الرقابة:

تعتبر "الرقابة" من أهم العناصر الإدارية، فهي ركن أساس من أركان إدارة المنظمات، إذ تهدف وبشكل رئيس إلى تفعيل القدرات الكامنة؛ للوصول إلى فاعلية الإدارة، حيث تمتاز هذه الوسيلة بأنها الضامن الرئيس للحفاظ على أداء العاملين والمنظمات بشكل عام، وحقوق المنتفعين من الخدمة بكل كفاءة وفاعلية، إذ إنه في ظل غياب "الرقابة والمساءلة" ينتشر الفساد، ويحدث تداخل غير صحي في المصالح الفردية والجماعية، ويترتب عليه انخفاض الكفاءة وسوء استخدام السلطة، والنيل من حقوق المستفيدين، وتعد كل من "الشفافية والمساءلة" آليات رقابية؛ لأنهما تسمحان لجميع أطراف العلاقة، من خلال الأولى الاطلاع على كافة أعمال المنظمات دون غموض وسرية، ومن خلال الثانية تساعد على محاسبة كل شخص مسؤول عن أعماله غير المشروعة (خودير وخلوفي، 2013).

من خلال العرض السابق، يتضح أن "الحوكمة" هي نظام مبني على مجموعة من الأسس والمبادئ، التي يمكن تطبيقها في كافة المؤسسات على اختلاف تخصصاتها وأعمالها، وينطبق هذا الأمر على مؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، مع اختلاف بعض المبادئ التي ترتبط بالطبيعة القانونية للمؤسسة، فمؤسسات العمل الزراعي التي تتبع القطاع العام، يمكنها الأخذ بالمبادئ السابقة في إطار أعمالها، وحوكمة جميع القضايا المرتبطة بأدائها التنفيذي، إذ إن عمل هذه المؤسسات بمبدأ "الشفافية والإفصاح" في إطار عملها في القطاع الزراعي، يترتب عليه تعزيز ثقتها بالمزارع، كونه الركيزة الأهم في أطراف المصلحة المرتبطة بتلك المؤسسة، كما أن أخذها بمبدأ "العدالة والمساواة" في التعامل مع تلك الشريحة، وخصوصاً في إطار إقرار معايير الاستفادة، أو التوزيع الجغرافي للأنشطة الزراعية على المناطق المستهدفة، سيسهم في تعزيز الصورة الذهنية للوزارة، باعتبارها مظلة العمل الزراعي، كما أن سرعة استجابتها لقضايا المزارعين، أو تلك المرتبطة الجوانب الاستراتيجية في العمل الزراعي، التي هي محل اهتمام المنظمات الأخرى، سيكسبها مزيداً من الثقة والاحترام لمهنية أعمالها، وأخيراً فإن التزامها بمبدأ "الرقابة والمساءلة" في إطار أعمالها سيسهم في تصحيح الأداء، وتصويب أي انحرافات محتملة في أداء أعمالها، الأمر الذي سينعكس بالمجمل على تعزيز أداء القطاع الزراعي، وزيادة قدرته على الإسهام الفاعل في قضايا التنمية بجوانبها المختلفة، سواء الاقتصادية أو الزراعية أو البيئية.

ومن الجدير ذكره من أجل تحقيق "الحوكمة" الفعالة في القطاع العام يتوجب العمل بمجموعة من الجوانب الهامة من مؤسسات القطاع العام، ومنها المؤسسات الزراعية الفلسطينية، ويمكن إجمال تلك الجوانب في النقاط التالية:

أ- تحديد اتجاه السياسات التي توجه أعمال المنظمة، من خلال أهداف وطنية واسعة تبعا للتخطيط الاستراتيجي.

ب- تدوين قواعد سلوك وأخلاقيات بحيث يتم فيها وضع السياسات والإجراءات التي تشجع ملائمة، واتساق سلوك الموظفين، مع مدونة أخلاقيات منظمات القطاع العام.

ج- "المساءلة والمحاسبة" يجب أن تتبع مؤسسات القطاع العام المعايير المالية، ومعايير الأداء وتدقيق التقارير المالية، والإبلاغ بدقة عن بيانات المنظمة المالية.

د- تصحيح المسار ويقصد به تحديد المشكلات، وإجراء التصحيحات اللازمة بسرعة، وفعالية عند الحاجة (Gannarelli).

7.1.1.2. مقومات الحوكمة في القطاع العام:

1- تمكين الموارد البشرية في الدولة، من خلال التدريب والتوعية، وصقل المهارات، من خلال الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني.

2- تنمية وتعزيز مشاركة السكان في الدولة في اتخاذ القرارات، ووضع السياسات العامة.

3- تنمية الثروات والامكانات، من خلال وضع آليات عمل منظمة وفعالة.

4- تبني أساليب جديدة في إدارة القطاع العام، قائمة على مبدأ المساءلة والشفافية.

5- دعم المشاركة الفعالة للمواطنين (ديوان الفتوى والتشريع في دولة فلسطين، ص3).

وفي المقابل فإن تطبيق نموذج "الحوكمة" في القطاع العام، يعتمد على التطبيق الأمثل لمبادئها من أجل رفع جودة النتائج المرجوة، ويمكن استعراض مبادئ الحوكمة بشكل عام على النحو التالي: (الشفافية، المسؤولية، المساءلة والعدالة والمساواة) (السياري، 2018، ص2).

8.1.1.2. استراتيجيات تحقيق الحوكمة الفعالة في القطاع العام:

1- استراتيجية التخطيط والهيكل، ويقصد بها التخطيط الاستراتيجي، والتنشغيلي، والهيكل التنظيمي، وتحديد الأدوار والمسؤوليات.

2- "القيادة والنزاهة" وتكمن هذه الاستراتيجية في هياكل وسلوكيات القيادة، والإشراف التنفيذي على القرارات الاستراتيجية، والاهتمام بالسلوك والقيم ومبدأ "المشاركة".

3- "التواصل" ويقصد به العلاقات الداخلية والخارجية للمنظمة، والسعي لتحقيق السمعة الحسنة، والعمل بفعالية وكفاءة عبر الحدود التنظيمية.

4- الأداء بفعالية وكفاءة، من خلال تنظيم عمليات مراقبة الأداء وتقييمه، سواء على المستوى الفردي أو التنظيمي.

5- "المساءلة والمحاسبة"، ويقصد بها الوفاء بالالتزامات القانونية، من خلال التدقيق وتفويض السلطة، وأعمال السياسات وتنفيذ خطط استراتيجية، لإدارة الشؤون المالية، والمخاطر، والموارد البشرية (PSC).

وحتى تستطيع المؤسسات الحكومية في القطاع العام القيام بمهامها على أكمل وجه، يجب عليها تنفيذ عناصر "الحوكمة" في مهامها وأعمالها اليومية، من خلال تطبيق أفضل الممارسات والخبرات الفعالة، حيث إن "الحوكمة" تعتبر نظاما للرقابة والتوجيه، عن طريق تحديد المسؤوليات والحقوق والعلاقات بين جميع الفئات في جميع مستويات الإدارة، ومع المواطنين أيضا وتوضيح القواعد والإجراءات واللوائح لصنع السياسات الفاعلة، كما أن "الحوكمة" تعد نظاما متكاملًا في حد ذاته يدعم الشفافية، والمساءلة، ويعزز الثقة والمصداقية، بين الدولة والمواطنين (ديوان الفتوى والتشريع في دولة فلسطين، ص3).

2.1.2. إطار مفاهيم للتنمية المستدامة:

تمهيد:

تحظى قضايا التنمية المستدامة باهتمام الكتاب إلى جانب المؤسسات والدول، إذ أصبحت هذه القضايا موجهة لأعمال الحكومات، والمنظمات على اختلاف أنواعها وأشكالها، لما لها من أهمية بالغة في ظل الاستنزاف الحاد للموارد، والطلب المتجدد للأفراد، وظهور المشاكل الاقتصادية المتنوعة، وتوجه الباحثين لمحاولات إيجاد التوازن بين ندرة الموارد، والاحتياجات المتجددة للأفراد في الوقت الراهن، مع التركيز على عدم حرمان الأجيال القادمة من حقوقها في تلك الموارد، ونظرا للإشكالات الاقتصادية التي أصبحت تعاني منها الدول والمنظمات، والمرتبطة بضعف وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع المستويات المعيشية، والتي يرافقها مجموعة من المعضلات الاجتماعية، المتمثلة في انتشار الفقر، والبطالة، وسوء التغذية، وتردي الخدمات الصحية والتعليمية، ومحاولة تلك الدول توفير المستلزمات لشعوبها، باستغلال الموارد الطبيعية البيئية، حتى ولو تطلب الأمر استنزاف تلك الموارد، بغض النظر عن احتياجات الأجيال القادمة، جميع هذه الإشكالات والقضايا دفعت المنظمات الدولية إلى التكتل، لإيجاد صيغة تستطيع من خلالها الإسهام في حل تلك المعضلات من جانب، مع الحفاظ على التوازن بين حقوق الأجيال في الحاضر والمستقبل من جانب آخر، وهو ما أنتج مفاهيم التنمية المستدامة، التي تسعى في جوهرها إلى ضمان الرفاهية للشعوب في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على بيئة آمنة دون استنزاف أو إضرار بها، هذه المفاهيم التي طرحت لاقت إستجابة من العديد من الدول، وأخذت تطبق مبادئها خدمة لشعوبها، ولضمان تحقيق المتطلبات التنموية المنشودة في الحاضر والمستقبل، لذا فإن هذا المبحث من الدراسة سيركز على مفاهيم، وأهمية وأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى المبادئ التي بنيت عليها، والمزايا المترتبة على تحقيقها.

1.2.1.2. التطور التاريخي لمفاهيم التنمية المستدامة:

عند النظر إلى تطور مفهوم التنمية المستدامة، فإن أصوله تعود إلى علماء الاقتصاد الذين تناولوا المشكلة الاقتصادية، وقد اكتسب النقاش حول ما إذا كانت قدرة الموارد الطبيعية المحدودة للأرض أن تدعم باستمرار وجود عدد متزايد من البشر، وهو ما تم التركيز عليه من (روبرت مالتوس) في العام (1789)، وقدم نظرية السكان التي افترضت وتيرة التكاثر الديمغرافي (السكاني)، هي أسرع من قدرة الموارد الطبيعية، على دعم احتياجات السكان المتزايدين لذلك، وإذا لم يتم اتخاذ تدابير للتحقق من معدل النمو السكاني السريع، فسيحدث استنفاد أو نضوب للموارد الطبيعية ؛ مما يؤدي

إلى البؤس البشر، ومع ذلك فقد تم تجاهل هذا الافتراض، لأعتقادهم أن للتكنولوجيا المتطورة إلغاء حدوث هذه النظرية، إلا أنه ومع مرور الوقت، تزايدت المخاوف العالمية بشأن عدم تجدد بعض الموارد الطبيعية، التي تهدد الإنتاج والنمو الاقتصادي طويل الأمد الناجم عن التدهور البيئي والتلوث، هذا الوعي المستيقظ حول إمكانية حدوث افتراض (مالتوس)، أثار تساؤلات حول ما إذا كان المسار الذي يجري الحديث عنه بشأن التنمية مستدامًا (ثوامرية، 2019، ص، 179)، ومن ثم وقبل نهاية الألفية الثانية بعقدين تقريباً بدأ مفهوم الاستدامة بالظهور بقوة من مجموعة من الخبراء الذين يهتمون بالبيئة، والمنظمات التي تهتم بالموارد الطبيعية، وأنظمة البيئة التي تؤثر على الموارد البشرية وإنتاجيتها، ثم بدأ التركيز أكثر على التنمية المستدامة، كردة فعل على نظرية حدود النمو (limit of growth)، حيث بدأت التنمية المستدامة بمحاولة الدمج بين البيئة والاقتصاد، من خلال بعض المفاهيم (السيابي وعبد القادر وزيدان، 2017، ص101)، وقد كانت البدايات الأولى عند الاعتراف الدولي بمفهوم التنمية المستدامة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، والذي عقد في ستوكهولم عام (1972)، إذ تم الإشارة إلى ضرورة إدارة قضايا التنمية والبيئة، كقضايا منفصلة، ولم تتم الإشارة المباشرة بشكل صريح إلى مفهوم التنمية المستدامة خلال هذا المؤتمر، إلا أنه شكل نقطة البداية لانطلاق المفهوم، وفي أعقاب هذا المؤتمر أصبح مفهوم التنمية المستدامة موضوع نقاش على المستوى الدولي، بعد نشر تقرير "مستقبلنا المشترك" في عام (1987) من اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، الذي يُعرف على نطاق واسع باسم تقرير (برونتلاند حيث)، والذي تضمن التعريف الأكثر شهرة للتنمية المستدامة، والذي نص على أن "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة، على تلبية احتياجاتهم الخاصة"، وعليه فقد تضمن هذا التقرير محورين رئيسيين تمثلًا في مفهوم الاحتياجات، ولا سيما الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم (التي ينبغي إعطاء أولوية عليا لها)، وفكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا، والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية (Iyad,2019,p1)، هذا التقرير كان ركيزة أساسية، للعمل ضمن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، المعروف باسم قمة الأرض في (ريو)، في عام (1992)، وقد خرج بمجموعة من النتائج الرئيسية للتنمية المستدامة، والتي ضمن في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، وكانت من أهم توصياته أن تصبح التنمية المستدامة، عنصرًا ذا أولوية على جدول أعمال المجتمع الدولي، وأوصى بتصميم استراتيجيات وطنية وتطويرها؛ لمعالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وقد عقدت لاحقاً في عام (2002) القمة العالمية للتنمية المستدامة (WSSD)، المعروفة باسم (ريو + 10)، في (جوهانسبرغ)، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج قمة الأرض في (ريو)، وتم إقرار خطة لتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في جدول أعمال القرن (21)، والمعروفة باسم خطة (جوهانسبرغ)، وأطلق أيضًا الشراكات بين

أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التنمية المستدامة، ولاحقاً في العام (2012)، أي بعد (20) عاماً من انعقاد قمة الأرض الأولى في (ريو)، عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD)، أو مؤتمر (ريو + 20) الذي ركز على موضوعين في سياق التنمية المستدامة: الاقتصاد الأخضر، والإطار المؤسسي، وقد تضمنت نتائج هذا المؤتمر عملية لتطوير أهداف التنمية المستدامة الجديدة، (Mensah&Casadevall,2019,p6)، وفي العام (2015) فقد تم إقرار الأهداف العالمية، وخطة التنمية المستدامة لعام (2030) إلى إنهاء الفقر والجوع، وإعمال حقوق الإنسان للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، وضمان الحماية الدائمة للكوكب وموارده الطبيعية، وقد اتصفت هذه الأهداف بالتكاملية عدم القابلية للتجزئة، فهي قائمة على توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (United Nations General Assembly,2015,p2).

جدول (2.2): التسلسل الزمني لتطور مفهوم التنمية المستدامة.

#	السنة	الحدث
1-	1789م	قدم (روبرت مالتوث) نظرية السكان، التي افترضت وتيرة التكاثر الديمغرافي (السكاني)، هي أسرع من قدرة الموارد الطبيعية على دعم احتياجات السكان المتزايد لذلك، إذا لم يتم اتخاذ تدابير للتخفيف من معدل النمو السكاني السريع، فسيحدث استنفاد أو نضوب للموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى بؤس البشر ومع ذلك فقد تم تجاهل هذا الافتراض؛ لعقدهم أن للتكنولوجيا المتطورة يمكن إلغاء حدوث هذه النظرية، إلا أنه ومع مرور الوقت، تزايدت المخاوف العالمية بشأن عدم تجدد بعض الموارد الطبيعية، التي تهدد الإنتاج والنمو الاقتصادي طويل الأمد الناجم عن التدهور البيئي والتلوث، وهذا ما دفع نحو التفكير في المسار التنموي المستدام.
2-	1972م	كانت البدايات الأولى للاعتراف الدولي بمفهوم التنمية المستدامة، بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، والذي عقد في (ستوكهولم)، حيث تم الإشارة إلى ضرورة إدارة قضايا التنمية والبيئة، كقضايا منفصلة، ولم تتم الإشارة المباشرة بشكل صريح إلى مفهوم التنمية المستدامة خلال هذا المؤتمر.
3-	1987م	كانت نقطة البداية لانطلاق مفهوم التنمية المستدامة، بعد نشر تقرير "مستقبلنا المشترك" في عام (1987م) من اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، الذي يُعرف على نطاق واسع باسم تقرير (برونتلاند حيث) والذي تضمن التعريف الأكثر شهرة للتنمية المستدامة، والذي نص على أن: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة".

#	السنة	الحدث
4-	1992م	عقدت قمة الأرض في (ريو)، ضمن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، وكانت من أهم توصياته أن تصبح التنمية المستدامة عنصراً ذا أولوية على جدول أعمال المجتمع الدولي، وأوصى بتصميم استراتيجيات وطنية وتطويرها؛ لمعالجة الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية للتنمية المستدامة.
5-	2002م	عقدت القمة العالمية للتنمية المستدامة (WSSD)، المعروفة باسم (ريو + 10)، في (جوهانسبرغ)، حيث تم إقرار خطة لتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في جدول أعمال القرن (21)، والمعروفة باسم خطة (جوهانسبرغ)، وأطلق الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التنمية المستدامة.
6-	2012م	عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD)، أو مؤتمر (ريو + 20)، أي بعد (20) عاماً من انعقاد قمة الأرض الأولى في (ريو)، وقد ركز على موضوعين في سياق التنمية المستدامة: الاقتصاد الأخضر، والإطار المؤسسي، وقد تضمنت نتائج هذا المؤتمر عملية لتطوير أهداف التنمية المستدامة الجيدة.
7-	2015م	تم إقرار الأهداف العالمية، وخطة التنمية المستدامة لعام (2030)، الهادفة إلى إنهاء الفقر والجوع، وإعمال حقوق الإنسان للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، وضمان الحماية الدائمة للكوكب، وموارده الطبيعية، وقد كانت هذه الأهداف قائمة على توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

من خلال العرض السابق يتضح أن مفهوم التنمية المستدامة قد أخذت في التطور مع مطلع السبعينيات، وقد نمت وتيرة الاهتمام بهذا المفهوم في الثمانينيات من القرن الماضي، حيث أصبح يعتمد مفهوم التنمية المستدامة على مفهوم التنمية (الاجتماعية والاقتصادية)، بما يتماشى مع القيود البيئية التي تحكم هذه العملية التنموية، بما يحافظ على البيئة)، كما اعتمد أيضاً مفهوم التنمية المستدامة على مفهوم الاحتياجات، (بمعنى إعادة توزيع الموارد الطبيعية، لضمان جودة الحياة للجميع)، ومفهوم الأجيال القادمة، (و الذي يتعلق بإمكانية الاستخدام طويل الأمد للموارد، لضمان جودة الحياة اللازمة للأجيال القادمة، وحفظ حقهم في هذه الموارد) (Klarin, 2018, P.68)، وفي بداية التسعينيات تطور مفهوم التنمية المستدامة، من خلال جهود الإنسان المستمرة للتعرف على أبعاد العملية التنموية، وقد تطور المفهوم إلى مفهوم التنمية البشرية، التي تهتم بالموارد البشري (الإنسان) ومفهوم التنمية الاقتصادية، الذي يعني، بتوفير حاجات الانسان الاقتصادية، ثم بدأ المفهوم بالتوسع ليشمل الصحة، والتعليم، والإنتاج، والزراعة، والبيئة، التي تعتبر محور الموارد الطبيعية (Gechev, 2005, P.1).

ولقد تطور المفهوم التنموي ليشمل سبعة مفاهيم أساسية وهي:

المفهوم الأول: وهو الاعتماد المتبادل، والذي يعني بكيفية وجود العلاقات المتبادلة البيئية والاقتصادية، على جميع المستويات المحلية والدولية.

المفهوم الثاني: ويتعلق هذا المفهوم بالمواطنة والإشراف والمسؤوليات، التي يجب أن يتحملها كل فرد، لإنجاح العملية التنموية.

المفهوم الثالث: ويتعلق بحفظ وتلبية احتياجات، وحقوق الأجيال القادمة.

المفهوم الرابع: ويتعلق باحترام التنوع، واختلاف الثقافات المتعددة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

المفهوم الخامس: ويهتم بالحفاظ على جودة الحياة، وتحقيق المساواة، والعدالة.

المفهوم السادس: وهو الاعتراف بجميع المناهج المختلفة، لتحقيق الاستدامة، والتغيير المستمر والمرونة في تقبل المناهج.

المفهوم السابع: ويتعلق هذا المفهوم بالتغير المستدام، بمعنى معرفة أن الموارد الطبيعية محدودة، والعمل على الاستفادة منها، والحفاظ عليها بالشكل الأمثل (مبارك، 2016، ص14).

إن جوهر مفهوم التنمية المستدامة، مستمد من مفهوم اللقاء الثلاثي، الذي يتضمن التوازن بين الركائز الثلاثة للاستدامة (الاستدامة البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية).

الاستدامة البيئية: التي تركز على الحفاظ على جودة البيئة، والتي تعد بدورها عنصرا جوهريا، لإجراء الأنشطة الاقتصادية، وتحسين نوعية حياة الناس.

الاستدامة الاجتماعية: التي تسعى جاهدة لضمان حقوق الإنسان، والمساواة والعدل، والحفاظ على الهوية الثقافية، واحترام التنوع الثقافي، والعرق والدين.

الاستدامة الاقتصادية: وهي التي تحافظ على رأس المال الطبيعي، والاجتماعي، والبشري، اللازم لتحسين مستويات الدخل والمعيشة.

ويتم تحقيق التنمية المستدامة الكاملة، من خلال التوازن بين جميع هذه الركائز، والترابط بينها واحترام كل ركيزة لمصالح الركيزة الأخرى، لكي تصبح جميع أركان التنمية مستدامة بشكل متكامل (Klarin, 2018, P.68).

2.2.1.2. تعريف التنمية المستدامة:

لقد تناولت الأدبيات النظرية مفاهيم وتعريفات التنمية المستدامة بتنوع مستفيض وذلك من خلال تطورها خلال الفترات الزمنية المتنوعة، وعلى الرغم من اختلاف المصطلحات والكلمات التي وردت حولها، إلا أنها لا تختلف في مضمونها وجوهرها، فالتنمية المستدامة عبارة عن حقل متداخل ومتكامل، لكل ما طرحته حقول المعرفة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، إضافة إلى كل حقول المعرفة التطبيقية، وكل ما يتصل بها من مكونات البيئة المختلفة (الكبيسي، 2015، ص14)، ولقد كان التعريف الأكثر شيوعاً للتنمية المستدامة، ما قدمته لجنة (برونتلا) عام (1987)، والذي عرفها بأنها "هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة،" وبالتالي فقد ارتكز هذا النهج الذي تم تقديمه، كتعريف للتنمية المستدامة من اللجنة الدولية للبيئة، والتنمية التابعة للأمم المتحدة على أسلوب للتنمية، يستخدم الموارد بطريقة تسمح له (الموارد) بالاستمرار في الوجود للأخرين، أي أن هذا المفهوم من منظور التنمية البشرية يرتبط بتحقيق أهدافها، مع المحافظة في الوقت نفسه على قدرة النظم الطبيعية على توفير الموارد الطبيعية، وخدمات النظام الإيكولوجي التي يعتمد عليها الاقتصاد والمجتمع (Mensah & Casadevall, 2019, p6)، كما وعرفت أيضاً بأنها "السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات ونوعية النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة" (صورية، 2017، ص1)، كما وعرفت أيضاً بأنها "هي تلك العملية التي يتم بموجبها استخدام الموارد الطبيعية استخداماً أمثل، بهدف تلبية احتياجات الأجيال الحالية، دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها، وبالتالي العمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، من خلال إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية، بصورة تكفل إشباع الحاجات الإنسانية، والمحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية من التلف والاستنزاف" (ثوامرية، 2019، ص، 150)، هذا ويضيف (السيابي وعبد القادر وزيدان، 2017، ص102)، بأن التنمية المستدامة قد عرفت بأنها "تنمية لا تكتفي بتوليد النمو فحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً، وهي تجدد البيئة ولا تدمرها، وتمكن الناس بدلاً من تهديمهم، توسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم"، كما ورد تعريف التنمية المستدامة بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية"، وهذا المفهوم يرتبط بتحقيق الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والقادمة على نحو متساو (الراجحي والمسعودي والشمري، 2016، ص84)، كما وعرفت التنمية المستدامة

بأنها " السياسة المثالية، التي سوف تبحث في تعزيز معدل نمو مقبول في الدخول الحقيقية للأفراد، دون تخفيض مخزون الرأسمال الوطني، أو مخزون الرأسمال الطبيعي القابل للاستعمال (بن قري، 2014، ص54).

من خلال التعريفات السابقة، يتضح أن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم واسع يتعدى حدود مفاهيم التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، بل يمتد إلى مفاهيم العدالة في تلك الجوانب للأجيال الحاضرة والقادمة، لذا يرى الباحث ان التنمية المستدامة هي العدل الاجتماعي في تحسين الحياة الاساسية لأجيالها حاضراً ومستقبلاً، في كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، وبما يضمن حياة نوعية ذات رفاهية مستدامة، وتعتبر استدامة التنمية في المجال الزراعي من اهم الأشكال المرتبطة بالتنمية المستدامة بجوانبها الرئيسية، إذ ينصرف هذا المفهوم لضمان التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، بما يضمن رفاهية القائمين على هذا القطاع الهام، كما أن استدامة التنمية في القطاع الزراعي، تتطلب العمل على التنمية الاجتماعية للقائمين على هذا القطاع، بما يضمن تقديم الخدمات الاجتماعية كالصحة التعليم بشكل فاعل، من أجل الإسهام في التنمية المستدامة لهذا القطاع، وأخيراً فإن مفهوم الاستدامة التنموية للقطاع الزراعي، يتطلب العمل على ضمان عدم الإضرار بالبيئة أثناء الممارسة الفعلية من قبلهم، وجميع هذه الجوانب تضمن عدم الإضرار بحقوق الأجيال القادمة، التي من الممكن أن تكون جزءاً من العمل الزراعي مستقبلاً.

3.2.1.2. مبادئ التنمية المستدامة:

تتجسد المبادئ الرئيسية التي تركز عليها قضايا التنمية المستدامة بمجموعة واسعة من الركائز، ولعل من أهمها ما يلي: (Iyad, 2019, p2) و (ثوامية، 2019، ص، 161).

- 1- نمو اقتصادي مستقر وطويل الأمد.
- 2- تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتوازنة.
- 3- سياسات العمالة النشطة.
- 4- الحد من الاختلافات الإقليمية.
- 5- نمو الدخل الشخصي والاستهلاك.
- 6- الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة، والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية وتخصيصها.

من خلال العرض السابق، يتضح أن مبادئ التنمية المستدامة تستند إلى التعريفات والمفاهيم التي تناولتها، حيث اشتقت هذه المبادئ من جوهر التعريفات التي تناولتها، لذا يرى الباحث أن مبادئ

التنمية المستدامة لا تتفصم عن الجوهر الرئيس لتعريفات التنمية المستدامة، الذي قدمت في المؤتمرات والقمم الدولية، إذ تركز هذه المبادئ على مجموعة من القضايا المرتبطة، بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي تشكل في جوهرها عصب التنمية المستدامة، فالمبادئ تعتبر بمثابة الموجهات التي تقود إلى توجيه الدول والمنظمات إلى الحقول التي يجب أن يتم التركيز عليها في الممارسة الفعلية، لذا فإن هذه المبادئ تشكل مظلة العمل الرئيس في قضايا التنمية المستدامة.

4.2.1.2. أهداف التنمية المستدامة:

يتجسد الهدف الرئيس للتنمية المستدامة في تحقيق الرفاه الاجتماعي، والتوازن البيئي، والنمو الاقتصادي، وذلك عبر اتخاذ الإجراءات الكفيلة، بالابتعاد عن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الضارة، والانخراط في أنشطة ذات تأثيرات بيئية، واقتصادية، واجتماعية، إيجابية (Mensah & Casadevall, 2019, p6)، لذا فإن أهداف التنمية المستدامة تتعلق بمبدأ تحقيق أهداف التنمية البشرية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قدرة النظم الطبيعية، على توفير الموارد الطبيعية، وخدمات النظام الإيكولوجي، التي يعتمد عليها الاقتصاد والمجتمع، وعليه فإن أهداف التنمية المستدامة يمكن تجسيدها بمجموعة من الجوانب الهامة التي تشمل ما يلي: (Mensah&Casadevall, 2019, p6).

- 1- القضاء على الفقر والجوع، وضمان حياة صحية.
- 2- تعميم الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه، والصرف الصحي، والطاقة المستدامة.
- 3- دعم توليد فرص التنمية، من خلال التعليم الشامل والعمل اللائق.
- 4- تعزيز البنية التحتية المرنة والابتكار، وخلق المجتمعات والمدن القادرة على الإنتاج، والاستهلاك بشكل مستدام.
- 5- الحد من عدم المساواة في العالم، خاصةً تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- 6- الاهتمام بالسلامة البيئية، من خلال مكافحة تغير المناخ، وحماية المحيطات، والنظم الإيكولوجية الأرضية.
- 7- تعزيز التعاون بين مختلف العوامل الاجتماعية؛ لخلق بيئة من السلام، وضمان الاستهلاك والإنتاج المسؤول.

5.2.1.2. خصائص التنمية المستدامة ومميزاتها:

تتميز التنمية المستدامة في أنها توفر حلاً فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ودمج واحتواء التنمية البيئية وحمايتها، وتحقيق المساواة والعدل، وضمان تقرير المصير الاجتماعي، والتنوع الثقافي، والحفاظ على السلامة البيئية والتنوع البيولوجي، وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة قد خضع لبعض التغيرات خلال السنوات الماضية، إلا أن مبادئه وأهدافه الأساسية، ساهمت في تحقيق سلوك أكثر وعياً يتكيف مع قيود البيئة، مما أدى إلى تبني المفهوم في مجالات مختلفة من الأنشطة البشرية (Klarin, 2018, P.88)، لذا فقد أوردت الأدبيات المتنوعة مجموعة من الخصائص المميزة للتنمية المستدامة، والتي تتمثل في الجوانب التالية: (الدويكات، 2016، ص1).

- 1- تعتبر التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد؛ لأنها تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض، وتسعى إلى حماية هذه الموارد والحفاظ عليها.
- 2- تلبي التنمية المستدامة احتياجات الفرد الأساسية والضرورية من الغذاء والكساء، وحاجات الإنسان الصحية والتعليمية، التي تعمل على تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للبشر.
- 3- تحافظ التنمية المستدامة على التنوع الحيوي، حيث يعتبر من أهم أولوياتها، فعناصر البيئة منظومة متكاملة، كما تحافظ التنمية المستدامة على التوازن ما بين هذه العناصر مما يوفر بيئة صحية للإنسان.
- 4- تهتم التنمية المستدامة بالحفاظ على عناصر البيئة الحيوية، ومركباتها الأساسية مثل: (الهواء والماء)، حيث تعمل على عدم استنزاف الموارد الطبيعية في البيئة.
- 5- تعمل التنمية المستدامة على رسم الخطط والاستراتيجيات، التي تنظم وتحدد طرق استخدام هذه الموارد، مع المحافظة على قدرتها على العطاء.
- 6- تعتمد التنمية المستدامة على التنسيق بين سبلات استخدام الموارد الطبيعية، واتجاهات الاستثمارات التي يقوم بها الإنسان، حيث تعمل جميعها بانسجام داخل منظومة البيئة، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المتواصلة المنشودة.

من خلال ما سبق يرى الباحث أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاث (البيئي والاقتصادي والاجتماعي)، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في كل بعد من هذه الأبعاد، دون أن يؤثر التطور سلباً في أي بعد على الأبعاد الأخرى.

6.2.1.2. أبعاد التنمية المستدامة:

لقد شكل الانسان محور اهتمام عملية التنمية المستدامة، حيث تضمن مفهوم التنمية المستدامة تحسين الرعاية الصحية للإنسان، والتعليم، والرفاه الاجتماعي، والحفاظ على البيئة، وضمان عدم استنزافها خدمة للبشر، إذ إن التنمية المستدامة تعتبر نمطا، يهدف إلى استثمار مصادر الثروات الطبيعية، من خلال العمل على تجديد الموارد الطبيعية والثروات، وإعادة التصنيع بالشكل الذي يضمن بيئة نظيفة صحية، وصالحة للأجيال الحالية، والقادمة (أبو جودة، 2011، ص1)، لذا فقد ركزت التنمية المستدامة على جميع الأبعاد، التي تضمن الحياة الكريمة للأفراد في الحاضر والمستقبل، من خلال تفصيلها للجوانب الهامة المضمنة ضمن أبعادها الرئيسية، فالتنمية المستدامة تتطلب الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بمعنى أنها تغيير حضاري يستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا، وثقافيا، واجتماعيا، وتكنولوجيا من أجل توظيف جميع الموارد البشرية والطبيعية والبيئية في خدمة الأجيال الحاضرة والقادمة (اسماعيل، 2015، ص40)، بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والمستقبلية والمحافظة على الموارد الطبيعية، من خلال استهلاك مواد أولية أقل، والحد من التلوث، بجانب توفير احتياجات الناس من غذاء وأمن وصحة وتعليم وغيرها، وبذلك يتضح أن التنمية المستدامة تعنى بجميع جوانب الحياة البشرية (عبد الرحمن، 2011، ص14)، وهو ما جسده الأبعاد والجوانب التي قامت عليها فكرتها الرئيسية، حيث تشمل هذه الأبعاد الجوانب التالية:

1- الأبعاد الاجتماعية:

إن النساء والأطفال هم محور اهتمام التنمية الاجتماعية، بمعنى أن التنمية يتم نسجها حول الناس، وليس نسج الناس حول التنمية، لأن الغاية من تطوير شراكة عالمية للتنمية، هو تطوير نظام تجاري مالي منفتح وغير تمييزي، يشمل الالتزام "بالحوكمة والتنمية"، بهدف الحد من انتشار الفقر، وانعدام المساواة داخل المجتمعات، وانعدام المساواة بين الجنسين، والحد من التدهور البيئي، وإصلاح التعليم، وتحسين الرعاية الصحية، والحصول على مياه نظيفة، وتسهيل التبادل التجاري بين الدول، وتسهيل التبادل الثقافي أيضا (أبو جودة، 2011، ص4). وبذلك فإن فكرة التنمية المستدامة تعتبر ركيزة أساسية في المجال الاجتماعي فهي تحد من الفقر والتفاوت بين الطبقات، ولتجسيد جوانب التنمية البشرية، والتي يعتبر البعد الاجتماعي محورها الرئيس، فإن هناك مجموعة من الركائز التي تسمح بتجسيد التنمية البشرية على أرض الواقع، وذلك من خلال العمل على تحقيق بعض الحاجات المرتبطة بالعنصر البشري، ولعل أهمها: (بن قري، 2014، ص57)

أ- **المشاركة الشعبية:** وهي من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المتواصلة، عن طريق إشراك الناس في التخطيط وصنع القرارات من جهة، ثم المساهمة في تنفيذها من جهة أخرى.

ب- **ضمان الحاجات الأساسية:** من التعليم، والرعاية الصحية، وفرص العمل الملائمة لكل فئات المجتمع.

ج- **تحقيق العدالة الاجتماعية:** بين أفراد الجيل الحالي من جهة، ثم بين أفراد الجيل الحالي وجيل المستقبل من جهة أخرى.

د- **ضبط السكان:** نظرا للتفاوت الكبير بين مستويات التنمية، وتزايد عدد السكان خاصة في البلدان النامية التي يسودها الاكتظاظ والفقر والتخلف.

2- الأبعاد الاقتصادية:

بالنظر إلى الأدبيات الاقتصادية السائدة خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، فقد تناولت هذه الأدبيات قضايا التنمية الاقتصادية بمنظور ضيق، إذ ساد الاعتقاد في تلك الحقبة أن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو، في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخول الأفراد، يعبر عن حقيقة التنمية الاقتصادية، إلا أن الإشكالات الاقتصادية التي حدثت أبان تلك الفترة، قد دفعت الاقتصاديين إلى التفكير في إعادة تعريف مفهوم التنمية الاقتصادية، إذ واجهت العديد من الدول مجموعة من الأزمات الاقتصادية وتردي المؤشرات الاجتماعية، بالرغم من تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، لذا فقد أعيد تعريف التنمية الاقتصادية خلال حقبة السبعينات، بصورة تضمن تقليل أو إزالة الفقر، وعدم المساواة والبطالة في سياق اقتصاد يرفع شعار: "إعادة التوزيع من النمو" ولقد أصبح شعارا شائعا وعاما، وهو ما يتوافق مع مفاهيم التنمية الاقتصادية المستدامة، كأحد أهم أبعاد التنمية المستدامة، التي برزت خلال تلك الحقبة الزمنية، وبالتالي تم تجسيد المفهوم بشكل مختلف عما كان سائدا (بن قري، 2014، ص56)، وعليه فقد أصبحت التنمية المستدامة، تمثل فرصة جديدة لتحسين نوعية النمو الاقتصادي في المجتمعات، وكيفية توزيع الإنتاج بشكل عادل على كافة طبقات المجتمع، بهدف الحد من الفروق بين دخل الأفراد والمجتمعات (أبو جودة، 2011، ص2)، وقد أصبح الاعتماد على نهج التنمية المستدامة عنصرا جوهريا في المخططات الاقتصادية للدول والشركات، وخصوصا فيما يتعلق بالقوانين التي تحكم عمل الحكومات والشركات بهدف حماية البيئة، ومنع التصحر، وتأمين حق الإنسان في الحصول على مياه نقية صالحة للشرب، وتحسين الصرف الصحي لمجتمعات المستقبل والحد من الفقر، وذلك من خلال تأمين تجارة عادلة، تضمن دخول البلدان النامية الى الأسواق العالمية (Aguiton, 2001, P.106)، ويهتم البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة بإصلاح المناهج الاقتصادية، من خلال الاعتماد على المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية، وذلك من خلال الآتي: (صورية، 2017، ص3):

أ- العدالة في توزيع الموارد البيئية.

ب- الحد من تبديد الموارد الطبيعية.

ج- تحديد حصة استهلاك الفرد من الموارد الطبيعية.

د- الحد من الفروقات في الدخل بين الأفراد والمجتمعات.

ه- أن تتحمل البلدان المتقدمة مسؤولية معالجة التلوث.

3- الأبعاد البيئية:

يعتبر البعد البيئي من أهم الركائز الأساسية التي تركز عليها التنمية المستدامة، ويحتل مفهوم التنمية المستدامة بمختلف أبعاده، أهمية كبيرة على المستوى الدولي، فاهتمام الدول يتزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة، من أجل الوصول إلى مستقبل مستدام للأجيال القادمة، وذلك لمواجهة الكوارث البيئية والبشرية المحتملة، مثل التزايد المستمر في عدد السكان، والتدهور البيئي، والاحتباس الحراري، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، والكثير من المشكلات البيئية التي تؤثر على الرفاه البشري، وعلى عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام (موسشيت، 2000، ص17)، لذلك يتضح أن الارتباط بين البيئة والتنمية قديم ووثيق، وهذا الارتباط الوثيق أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة، وذلك من أجل الحفاظ على البيئة وصون الطبيعة، حيث إن التنمية تهدف إلى الحفاظ على العمليات الإنتاجية المتجددة للموارد الطبيعية، والتي بدورها تحسن من النظام البيئي في الزراعة والغابات والمراعي، وتضمن استمرار القدرة المتصلة على العطاء البيئي، مما يحافظ على ثراء التنوع البيولوجي (أبو جودة، 2011، ص4).

أصبحت البيئة محددًا عالميًا يفرض نفسه، ويؤثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم مدى تقدم الدول، وتتمثل أهم الأهداف التي تجسد البعد البيئي في الجوانب التالية: (بن قري، 2014، ص57)

أ- منع التلوث والحد منه.

ب- رفع مستوى إدارة الموارد الطبيعية والبيئية وتحسين استغلالها.

ج- الحفاظ على سلامة الأنظمة الأيكولوجية.

د- الحفاظ على التنوع البيولوجي.

ه- الاهتمام بالقضايا البيئية على المستوى العالمي، ومن بين القضايا المثيرة للاهتمام في الوقت الراهن، مشكلة التلوث، التصحر، والتغيرات المناخية العالمية.

7.2.1.2. مؤشرات التنمية المستدامة:

وقد أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتاباً، حول مؤشرات التنمية المستدامة تضمن نحو (130) مؤشراً، مصنفاً إلى ثلاث فئات اقتصادية رئيسية حسب نموذج (DPSIR)، ويمكن إيضاح هذه المؤشرات في الجدول التالي:

جدول (3.2): مؤشرات التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض.

المؤشر الرئيس	المؤشرات الفرعية	الوصف
المؤشرات الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً، فإنه يمثل عنصراً مهماً، بحيث يعكس نوعية الحياة.
	نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	هو إجمالي تكوين رأسمال في سنة ما، مقسوم على الناتج المحلي الإجمالي، ويساعد هذا المؤشر في قياس النمو الرأسمالي، وتحديد الاستثمارات اللازمة، لتحقيق النمو الاقتصادي.
	مؤشر الدين الداخلي، كنسبة من الناتج المحلي	هو الدين العام الداخلي الإجمالي، مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا المؤشر قوة في قياس الاستدامة المالية، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.
	رصيد الحساب الجاري، كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي	يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري، درجة مديونية الدول، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد، من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات، بهدف تعزيز القدرة على التسديد.
	صافي المساعدة الإنمائية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط، التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية، وهو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.
المؤشرات الاجتماعية	مدة الحياة ومستوى الصحة	وتتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين، وذلك اعتماداً على تحديد احتمال، ألا يعيش المولود حديثاً حتى سن الأربعين.
	التمدرس وتلقي المعارف	وتتمثل في حرمان الأفراد من القراءة والكتابة والاتصال، وذلك اعتماداً على معدل القراءة والكتابة بين البالغين.
	إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع	وتقيس نسبة السكان المحرومين من العناصر الأساسية للحياة، وذلك بالاعتماد على حساب مؤشرين أساسيين: (نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة، نسبة الأطفال المحرومين من الاحتياجات الأساسية).

المؤشر الرئيس	المؤشرات الفرعية	الوصف
	معدل البطالة	ويعكس هذا المؤشر عدد الأفراد الذين هم في سن العمل والقادرين عليه، ولم يحصلوا على فرصة عمل، كنسبة مئوية من القوة العاملة الكلية في بلد ما.
	معدل الأمية بين البالغين	يستخدم التعليم لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم (15) سنة، والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.
	معدل النمو السكاني	يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان، وأهميته في التنمية المستدامة، وتكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل، عن معدل النمو السكاني.
	عدد الجرائم المسجلة لكل (100) ألف نسمة من السكان	عدد الجرائم المسجلة سنويا من الأجهزة الأمنية، مضروبا في مئة ألف، ومقسوما على السكان، خلال منتصف السنة، ويعكس هذا المؤشر الحالة الأمنية، بالإضافة إلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
المؤشرات البيئية	الغلاف الجوي	ويشمل هذا المؤشر: التغير المناخي، تدهور طبقة الأوزون، نوعية الهواء.
	الأراضي	ويشمل هذا المؤشر: مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، والأراضي المزروعة دائما، واستخدام المبيدات والأسمدة، ومساحة الغابات، والتصحر، والمستوطنات الحضرية.
	البحار والمحيطات	ويشمل: مجموع السكان في المناطق الساحلية، قيمة الصيد السنوي للأسماك.
	المياه العذبة	ويشمل هذا المؤشر حجم المياه السطحية، والجوفية المستخرجة، نسبة الاستنزاف والتلوث.
	التنوع الحيوي	نسبة المحميات الطبيعية.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى دراسة (بن قري، 2014). "آثار تحرير تجارة الخدمات على التنمية المستدامة في الاقتصاديات النامية، دراسة مقارنة لقطاع الاتصالات بين الجزائر ومصر"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

يتضح من العرض السابق أن مؤشرات قياس التنمية المستدامة هي مؤشرات واسعة، وممتدة لجميع الجوانب التي ركزت عليها الأبعاد المرتبطة بها، إذ تضمنت هذه المؤشرات ما يزيد عن (130) مؤشرا مصنفا، وفقا للأبعاد التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وفي إطار تناول هذه المؤشرات، فإن الأدبيات النظرية قد ركزت على أهم هذه المؤشرات في كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة، وذلك ارتباطا بأهمية المؤشر، واستحواذه على الوزن النسبي الأكبر من بين تلك المؤشرات المرتبطة بكل بعد، لذا يرى الباحث أن المؤشرات الواردة في الجدول أعلاه تحتل الوزن النسبي الأهم المعبر عن كل بعد من الأبعاد، والتي يمكن الاعتماد عليها بشكل نسبي، لقياس مستوى تحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتنوعة.

ومن خلال المراجعة الفكرية لأبعاد التنمية المستدامة، يرى الباحث أن فكرة التنمية المستدامة تقوم على جانب العدالة المضمن في أبعادها المتنوعة، إذ ينصرف هذا المفهوم إلى فكرة العدالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فعدالة التنمية الاقتصادية تقتضي عدالة توزيع نمو الثروة، وعدالة حفظ حق الأجيال القادمة في المقدرات الاقتصادية والقومية التي تمتلكها الدولة، كما ويقتضي مفهوم العدالة الاقتصادية ضرورة الأخذ بعين الاعتبار معالجة التفاوت الطبقي، ومحاولة تعزيز قدرات الفئات الهشة، وهو ما يتقاطع بشكل تطبيقي مع مفاهيم العدالة الاجتماعية، التي تركز على عدالة توزيع الخدمات وتوفيرها، والعدالة في مراعاة حقوق الفئات الهشة، وتوفير الجوانب الأساسية للخدمات الاجتماعية، المرتبطة بالصحة والتعليم وغيرها، كما أن مفاهيم العدالة الاجتماعية تتطلب ضرورة إيجاد آليات لإعادة التوازن المجتمعي، عبر إقرار سياسات فاعلة لمكافحة الفقر والجوع والبطالة، لضمان تعزيز السلم المجتمعي، الذي يسهم في النهاية بتعزيز جوانب التنمية الاجتماعية المستدامة، وأخيرا فإن العدالة البيئية تفرض ضرورة مراعاة الموارد الطبيعية وعدم استنزافها بالحاضر، وبالتالي حرمان الأجيال القادمة من حقوقهم في تلك الموارد، فالإضرار بالبيئة يعني مساسا صارخا بحقوق المواطنة الراهنة والقادمة وهو ما تناوله البعد البيئي للتنمية المستدامة بشكل جوهري، في محاولة لتقييد أي ممارسات، قد تقضي إلى الإضرار بالبيئة والموارد، وبالتالي الإضرار بحقوق الأجيال القادمة، وبالمحصلة فإن جميع هذه الأبعاد تتضمن في طياتها حماية الحقوق، وإنفاذ العدالة بجوانبها المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالنظر إلى الوقائع الراهنة يبقى مفهوم تطبيق العدالة، مفهوما نسبيا مختلفا بين المجتمعات، كنتيجة مباشرة لاختلاف معدلات التطور المجتمعي، المصاحب لمفاهيم الإدراك النوعي لحقيقة التنمية المستدامة، فالدول المتقدمة التي أدركت طبيعة هذه المفاهيم، وما يرتبط بها من مزايا، عملت جاهدة على تعزيزها، وبالتالي صنفت في ريادة الدول التي تسعى لتوطيد التنمية المستدامة بشكل فاعل، في حين أن الدول التي لا تمتلك قاعدة عريضة من الإدراك الفكري لجوهر التنمية المستدامة تبقى تطبيقاتها تأخذ طابعا نظريا محدودا، وفقا لمصالح النخب السياسية، والمزايا التي يمكن الحصول عليها من الدول المتقدمة، وعليه فإن التجسيد الحقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة يتطلب إيمانا عميقا بمبادئها، فهما استراتيجيا لمتطلباتها وإدراكا لأهميتها في رسم مستقبل الشعوب، حتى تأخذ مسارا صائبا في الممارسة الفعلية، خصوصا في الدول النامية.

8.2.1.2. أثر الحوكمة على التنمية المستدامة:

لقد تناولت الأدبيات المتنوعة علاقة "الحوكمة" بالتنمية المستدامة، وقد اختلفت هذه الأدبيات في نتائجها، وفقا للمناطق والبلدان والأدوات القياسية المستخدمة في هذه الأدبيات، وقد أظهرت معظم

هذه الأدبيات تأثيرًا إيجابيًا ومباشرًا "الحوكمة" على تحقيق الأهداف الإنمائية، مثل الحد من الفقر وزيادة فرص العمل، وإعادة توزيع الدخل بشكل أكثر إنصافًا، وفي واقع الأمر فإن نتائج هذه الدراسات تعد نتائج مقبولة على نطاق واسع، إذ إنها تتسق مع الافتراضات التي مفادها، أن الحكم الرشيد يلعب دورًا هامًا، في تحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية المهمة، فقد أصبح من المسلمات على نطاق واسع، أن الحكم الرشيد هو أساس التنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطرد والشامل، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر والجوع (Iyad,2019,p3)، أما على صعيد تأثير "الحوكمة" على التنمية المستدامة للقطاع الزراعي، فإن مبادئ "الحوكمة" تركز على تحقيق التكثيف المستدام لإنتاج المحاصيل الزراعية، والتنويع المستدام للمحاصيل، وإمدادات البذور وإدارة الموارد الوراثية النباتية، والحصول على المدخلات، وتحسين تكنولوجيا الإنتاج، وسلامة الغذاء (Dasgupta & Roy, 2011)، وبما أن الزراعة تعتبر أحد أهم الأدوات الواعدة، للحد من الفقر، وتأمين سبل العيش المحلية للشعوب.

ومن أهم الشروط الرئيسة المطلوبة للقطاع الزراعي، هو ضمان وجود هياكل الحكم الرشيد، والسياسات ذات الصلة بالحكم الرشيد على جميع المستويات، من أجل تحسين القطاع الزراعي، للوصول إلى الاستدامة، وبرغم حاجة البلدان النامية إلى تطبيق الاقتصادات القائمة على الزراعة، إلا أن درجات تطبيق "الحوكمة" في هذه البلدان في أدنى مستوياتها، حيث يتطلب تطبيق الحكم الرشيد ضمان وجود عدة أبعاد رئيسة، مثل: الاستقرار السياسي، سيادة القانون، المحاسبة والمساءلة، وحكومات فعالة تعمل من أجل الوصول إلى الجودة التنظيمية والسيطرة على الفساد (UNDP,2008)، إذ يعد استخدام الدولة لسياسة فعالة أمرًا ضروريًا من أجل تلبية الطلب المتزايد على الغذاء الآمن، بطريقة مستدامة، وفي حين أن النمو في الطلب على الأغذية والأعلاف والوقود والألياف، يوفر فرصًا كبيرة للزراعة لذا يجب أن تتصدى السياسات الحكومية لتحديات، مثل: زيادة نمو الإنتاج، وتعزيز الأداء البيئي، والتكيف مع تغير المناخ، وتحسين قدرة المزارعين على مواجهة الصدمات السوقية، الناجمة عن الطقس وغيرها من الظروف غير المتوقعة، بمعنى أن تعتمد "الحكومة" سياسة غذائية زراعية تعالج التحديات السابقة بشكل جيد،

وتفصل بوضوح بين التدابير المستهدفة التي توفر الدعم اللازم للمزارع، والتدابير التي تدعم زيادة إنتاجية المزارع، والاستدامة، والمرونة، والربحية الإجمالية، وهو ما تعززه مبادئ "الحوكمة" في إطار تطبيقها في المؤسسات العامة ذات الصلة بالقطاع الزراعي (OECD,2008)، أما فيما يتعلق بتأثير الحوكمة على التنمية الزراعية المستدامة، فإن الحديث هنا لا ينفصم عن الإطار العام لآثار "الحوكمة" على التنمية المستدامة، إلا في بعض الجوانب التي تظهر تركيزًا خاصًا على إطار العمل

الزراعي، فالتنمية الزراعية المستدامة تتجسد من خلال مجموعة من الجوانب الهامة، التي تركز على زيادة الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة، من خلال تطوير التسويق والتصنيع الزراعي، والتأهيل الاجتماعي والبيئي للقائمين على القطاع الزراعي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال التحول الزراعي الجيد والمحكم (وزارة الزراعة السعودية، 2010، ص1)، لذا فقد بات من المؤكد أن تطبيق حوكمة الزراعة، ينبئ بدخول عصر من الاكتفاء الذاتي من الطعام، إذا تم ضمان توزيعه العادل على المناطق الأكثر احتياجاً، كما أن هناك ضرورة ملحة إلى التقيد ببعض التعليمات، والقوانين عند استخدام طريقة زراعة المحاصيل، حتى تعود على المجتمع بالنفع لا الضرر، فكل شيء إذا تم اتباع القواعد الصحيحة والقوانين فيه، ستكون النتائج إيجابية، ويتم تقادي الآثار السيئة بشكل كبير (أحمد، 2018، ص2)، وحيث يصعب إدراك مفهوم الحكم الرشيد في مجمله في البلدان ذات البناء المؤسسي القوي، والتي تطبق ثقافة الحكم الديمقراطي الراسخة، التي تدعمها أنظمة سياسية سليمة ومحكمة، لذلك يكون من الأكثر وضوحاً، البحث في الحكم الرشيد في البلدان التي تسعى جاهدة للوصول إليه من خلال تركيز الجهود على سد الفجوة بين ما يمكن تحقيقه وبين هذه البلدان النامية التي لديها مؤسسات هشة وأطر تنظيمية ضعيفة، وقدرات إدارية غير كافية، تسعى جاهدة للوصول إلى "الحوكمة" في كافة قطاعات الدولة، ومن أهم هذه الجهود، هو تعزيز الحكم الرشيد في سياق زراعة المحاصيل في البلدان النامية، والذي يستهدف بشكل أساس تدريب كبار الموظفين العموميين في القطاع الزراعي، والممثلين المنتخبين المسؤولين عن إدارة قطاعي الزراعة والتنمية الريفية في بلدهم، وتشمل الفئات المستهدفة الأخرى، مثل: مديري المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات المنتجين، والقطاع الخاص.

من خلال العرض السابق، فإن تعزيز التنمية الزراعية المستدامة الهادفة إلى تطوير القطاع الزراعي بكافة جوانبه، هذا الهدف لا يمكن بلوغه إلا بالاعتماد على معايير "الحوكمة" وإسقاطها على آليات، وسبل تحقيق التنمية المستدامة؛ لبناء مجتمع قادر على تحمل المسؤولية، بإرساء مبدأ "الشفافية والعدالة" للنهوض بالإنسان وبيئته، وهناك جملة من المعايير الخاصة "بالحوكمة" والتي حددتها المنظمات والهيئات الدولية، والتي تختلف فيما بينها فمعايير الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تختلف عن المعايير التي وضعها الاتحاد، فالأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي جعلت معايير "الحوكمة" تتكون من المشاركة، وحكم القانون والشفافية وحسن الاستجابة والتوافق والمحاسبة والرؤية الاستراتيجية، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فأطرت مجموعة من المعايير التي تضم دولة القانون، وحسن إدارة القطاع العام، والسيطرة على الفساد وخفض النفقات

العسكرية، كما أن الاتحاد الأوروبي وضع خمسة مبادئ أساسية للحوكمة، وهي: الانفتاح والمشاركة والمسؤولية، والفعالية والتماسك والتعايش، إن طابع التعدد الذي يطبع مكونات "الحوكمة" المذكورة سابقا، يفيد بأنها تبقى ذات إطار شمولي وتكاملي، رغم الأهداف والاعتبارات الخاصة لكل هيئة أو منظمة، وبالرغم من ذلك فإن تطبيق مرتكزات "الحوكمة" المرجعية ومعاييرها ومؤشراتها، سينعكس على أبعاد التنمية المستدامة، وصولا إلى التنمية الإنسانية في بعدها الشامل في جميع الظروف، سواء في الرخاء أو في الحروب والأزمات، وهو ما سيؤدي حتما إلى الترابط بين مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي، بالاستناد إلى الحكم الرشيد - الحوكمة - الذي يعتمد على مبدأ المشاركة، والتخطيط طويل الأمد في حقول الزراعة والتعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها، ويتوخى قدرا من العدالة والمساءلة الشرعية والتمثيل، فمن خلال كل ما سبق تبرز العلاقة الوطيدة بين التنمية، ومكافحة الفقر، وتحسين المستوى المعيشي، وغيرها من الأمور المتصلة بالتنمية المستدامة وصالح "الحوكمة"، أو ما يسمى بمبادئ وأبعاد الحكم الرشيد لأن هذا الأخير هو الضامن، لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية حقيقية ومستدامة.

3.1.2. القطاع الزراعي والتنمية الزراعية المستدامة في فلسطين

1.3.1.2. القسم الأول: هيكل وتطور القطاع الزراعي الفلسطيني:

تمهيد:

تعتبر الزراعة من أهم القطاعات الحيوية، وأحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من دول العالم، سواء أكانت هذه الدول نامية أم متقدمة؛ لأنها تشكل مصدراً للمواد الأولية وللغذاء، كما توفر الكثير من فرص العمل، كما أن الزراعة تساهم في توفير الكثير من الموارد الأولية اللازمة للصناعة؛ مما يساهم في تحقيق عائدات مالية، من هذه الصناعات القائمة على الزراعة (المعهد العربي للتخطيط، ص2)، ويشكل القطاع الزراعي عنصراً أساسياً في معالجة قضايا التنمية المستدامة في الوطن العربي، حيث تعتمد معظم الدول العربية على الزراعة في توفير فرص العمل، وتحقيق مصادر الدخل وتصل مساهمة القطاع الزراعي إلى (30%) من الإنتاج القومي في عدة دول مثل: (سوريا والعراق والسودان)، كما يساهم في حل العديد من المشاكل التي تواجه الدول العربية، مثل: الحد من الفقر، وتوفير فرص العمل (أبو حلوب، 2016، ص20)، لذا فإن تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من أهم أساسيات المحافظة على حياة الإنسان بشكل خاص في الوطن العربي، بسبب قلة الموارد الطبيعية المتاحة، سواء كانت مياهاً أو أراضي زراعية، كما تساهم التنمية الزراعية المستدامة في الحفاظ على البيئة وحمايتها، وحفظ حق الأجيال القادمة في تحقيق تنمية شاملة، تضمن لهم حياة كريمة (أبو بطة، 2016، ص4)، هذه المساهمة تعتمد على مجموعة من الأبعاد، لإرساء قواعد التنمية الزراعية المستدامة المتمثلة في استمرار واستدامة السلسلة الغذائية ابتداءً من (المنتج الزراعي حتى وصوله إلى المستهلك النهائي)، مع اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاستدامة استخدام الأراضي وخصوبتها، واستدامة الموارد المائية بالشكل المناسب، من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وذلك بهدف الحصول على الأمن الغذائي وتحقيق سبل حياة كريمة فاتباع نظام التنمية الزراعية المستدامة يعد أمراً ضرورياً للحفاظ على الموارد الطبيعية وبالتالي استمرار الحياة التي وهبها الله إياها (أبو بطة، 2016، ص5)، ويحتل القطاع الزراعي مكانة هامة على الصعيد الفلسطيني، باعتباره رافعة تنموية حقيقية، تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، ومواجهة سياسات الاحتلال الاسرائيلي، الهادفة إلى تهجير المزارعين عن أراضيهم في ظل تراجع قدرات هذا القطاع، نتيجة لغياب الدعم الحقيقي الهادف إلى تمكين المزارعين، لذا فإن خلق التنمية الزراعية المستدامة، تتطلب تفعيل دور وزارة الزراعة الفلسطينية، حتى تقوم بدورها الريادي في تنمية القطاع الزراعي، وفق استراتيجية محكمة، تعمل على الحفاظ على الأرض الزراعية (أبو حبله، 2010، ص1).

الأطراف ذات العلاقة بالقطاع الزراعي:

تتنوع الجهات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي في فلسطين، وذلك ارتباطاً بطبيعة أعمالها سواء الإشرافية أو التنفيذية، وتشمل هذه الجهات وزارة الزراعة، والأفراد المزارعين، والشركات الزراعية، والجمعيات الزراعية، وأخيراً المانحين والمؤسسات الدولية (عمرية، ص27)، وبهدف دراسة الحالة سيتم عرض الطرف الأهم والذي يعتبر مظلة القطاع الزراعي في فلسطين، والمتمثل بوزارة الزراعة الفلسطينية.

• وزارة الزراعة الفلسطينية:

تعريف ونشأة وزارة الزراعة:

أنشئت وزارة الزراعة الفلسطينية عام (1996) في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد صدور مرسوم رئاسي من الرئيس ياسر عرفات يقضي بتأسيسها، وتتولى الوزارة عملية توجية وإدارة القطاع الزراعي الفلسطيني، من خلال تعزيز تمسك المزارع الفلسطيني بأرضه، وإدارة الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية، وتحسين إنتاجية الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى إيجاد البنية التحتية الزراعية المناسبة.

رؤية ورسالة الوزارة:

وتتطلق رؤية ورسالة وزارة الزراعة من الوقائع المرتبطة بطبيعة أعمالها، كونها تعتبر المظلة الرئيسة للعمل الزراعي الفلسطيني، حيث يمكن توضيح رؤيتها ورسالتها كما يلي: (وزارة الزراعة، الموقع الرسمي، 2020).

الرؤية:

"زراعة مستدامة ذات جدوى، وقادرة على المنافسة محلياً وخارجياً، والمساهمة بشكل فاعل في تعزيز الأمن الغذائي، وارتباط الإنسان بأرضه، وسيادته على موارده، وصولاً إلى بناء الدولة الفلسطينية".

الرسالة:

"تحسين إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة الفلسطينية، وبالتالي تحسين دخل المزارعين الريفيين وأصحاب العلاقة الآخرين، من خلال توفير البيئة المواتية، والتعاون والشاركة مع القطاع الخاص والأهلي؛ لتقديم خدمات الإرشاد، ونقل التكنولوجيا والبيطرة، ووقاية النبات، وتسهيل التجارة الزراعية، وإدارة الموارد البشرية والزراعية بكفاءة وفاعلية".

مهام وأهداف الوزارة:

تضطلع وزارة الزراعة بمهام أساسية في توجيه وإدارة القطاع الزراعي، إضافة إلى مهام الإشراف والرقابة، وتوفير بعض الخدمات الرئيسية، وذلك من خلال مقرها الرئيس، ومديريات ومكاتب الزراعة والبيطرة في كافة المحافظات والتجمعات الرئيسية، وتتمثل الأهداف الرئيسية للوزارة في مجموعة من الجوانب الهامة التي تشمل التالي: (وزارة الزراعة، الموقع الرسمي، 2020).

- 1- تعزيز صمود وتمسك المزارعين بالأرض.
- 2- إدارة الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية بكفاءة وبشكل مستدام.
- 3- تحسين إنتاجية الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي.
- 4- تحسين قدرة الإنتاج الزراعي الفلسطيني على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.
- 5- إيجاد بنية تحتية وخدمات زراعية مناسبة.
- 6- تعزيز وتقوية الإطار المؤسسي والقانوني الزراعي.
- 7- تكثيف تأهيل وتدريب القوى البشرية العاملة في الزراعة.
- 8- تشجيع التعاون والتكامل الزراعي العربي والإقليمي.
- 9- المشاركة في المنظمات، وتوقيع الاتفاقات الإقليمية، والدولية ذات العلاقة بالزراعة والغذاء.
- 10- اعتماد مبدأ المشاركة في تنمية، وتعزيز دور القطاع الأهلي والشعبي.
- 11- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.
- 12- إنشاء تنظيمات المزارعين، والاتحادات الزراعية التخصصية.
- 13- إدماج النوع في التنمية الزراعية.

• الزراعة في فلسطين نظرة عامة:

أهمية الزراعة في فلسطين:

تعتبر الزراعة ذات أهمية كبيرة فهي توفر مصدرا أساسيا للغذاء للإنسان والحيوان، كما أنها توفر الكثير من فرص العمل، وتعتبر مصدرا ماليا للعديد من المشروعات التي تعتمد على الصناعات المتحولة، وتحد في نفس الوقت من نسبة التلوث في الهواء، وتمنع انجراف التربة، كما تساهم بشكل أساس في تحقيق الأمن الغذائي القومي (الحيارى، 2015)، وتبرز أهمية الزراعة بالنسبة للفلسطينيين بشكل خاص كونها رمزا للصمود الفلسطيني، فالزراعة في فلسطين لا تقف أهميتها على ما تقدمه من إنتاج ودعم في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية بل يتعدى ذلك إلى كونها وسيلة للدفاع عن الأرض، وحمايتها من المصادرة والتوسع الاستيطاني، كما تحمي الزراعة أيضا الحقوق المائية للفلسطينيين، فهي تمثل وسيلة لدعم الصمود كما تتبع أهمية الزراعة في فلسطين من خلال قدرتها على دعم الاقتصاد الوطني، حيث تساهم الزراعة بنسبة (4.6%) من إجمالي الناتج المحلي وتساهم بنسبة (15%)، من نسبة إجمالي الصادرات الفلسطينية وبنسبة (13%)، من تشغيل الأيدي العاملة في الزراعة (مروان، 2018، ص1).

أنواع الزراعة في فلسطين:

وتقسم الزراعة النباتية في منطقة الدراسة إلى قسمين:

1- الزراعة البعلية: انظر (الدين، 2017، ص1).

2- الزراعة المروية: انظر (السالم، 2008، ص68)

• تقسيمات القطاع الزراعي الفلسطيني:

يحتل القطاع الزراعي الفلسطيني مركز القيادة لعملية التنمية الاقتصادية في فلسطين، بوصفه أحد قطاعات الإنتاج السلعي، الذي يتميز بقدرته الاستيعابية المرتفعة من العمالة، والتي تسهم بشكل رئيس في حل المعضلات الاقتصادية، والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة، وقد لعب هذا القطاع دورا محوريا هاما، من خلال إسهامه في معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال

الفترات السابقة، وقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إبان الاحتلال الإسرائيلي عام (1967) ما نسبته (27%)، إلا أن هذه المساهمة أخذت بالتراجع في السنوات اللاحقة لتبلغ (14%) عام (1994)، واستمرت هذه الحالة إلى أن وصلت هذه النسبة إلى (3.3%) في العام (2015)، وقد ارتبط هذا التراجع بمجموعة مركبة من الأسباب أهمها: سياسة الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة الأراضي، والحصار المطبق على القطاعات الإنتاجية الهامة (جلس، 2017، ص3)، وفي الواقع الاقتصادي الفلسطيني خصوصا في قطاع غزة، فإن القطاع الزراعي يمثل ركيزة أساسية، تلعب دورا أساسيا في توفير الأمن الغذائي النسبي لسكان القطاع، بالإضافة إلى مساهمتها في خلق فرص العمل للعديد من الشرائح الاجتماعية، سواء العاملة في القطاع الزراعي بشكل مباشر، أو تلك المرتبطة بعمل القطاع الزراعي بشكل غير مباشر، كما ويشارك هذا القطاع بنصيب هام من التجارة الداخلية والخارجية المرتبطة بالأعمال الزراعية، هذا بالإضافة إلى إسهامه في توفير العديد من المواد الأولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، التي تشكل أساسا لعمل العديد من الصناعات المحلية، وهو ما ينعكس إيجابا على دورة رأس المال الفلسطيني، ومعدلات النمو الاقتصادي بشكل عام، (سحويل، 2011، ص1)، وبالنظر إلى تقسيمات القطاع الزراعي فإنه يشمل مجموعات رئيسة تتمثل في الإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني والمختلط، ويساهم الإنتاج النباتي والحيواني بشكل مباشر في توليد الدخل، وتحسين ظروف المعيشة للمواطن الفلسطيني، ويساعد في تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر، بما يوفره من غذاء، ودخل للمزارعين والمستثمرين في هذا المجال (عمرية، 2014، ص24). ويمكن بيان أهم التقسيمات المكونة لهيكل القطاع الزراعي كالتالي:

أولا: الإنتاج النباتي:

يتكون قطاع الإنتاج النباتي في فلسطين من مجموعة متنوعة، تشكل في حصيلتها أهم مخرجات هذا القطاع، وتشمل تلك المكونات زراعة الخضروات والفواكه والحبوب والأزهار والتبغ، والبندورة والخيار من أهم المنتجات الزراعية، بينما يشكل كل من الزيتون والعنب والحمضيات أهم منتجات الفواكه، فيما تعد البطاطا والقمح والبصل أهم المحاصيل الحقلية (عمرية، 2014، ص26)، وتشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن إجمالي حجم الأراضي المزروعة في فلسطين قد بلغت (931.5) كيلو متر مربع، منها (843.5) كيلو متر في الضفة الغربية و (88) كيلو متر مربع في قطاع غزة، وقد شكل نسبة الأراضي المزروعة في القطاع ما نسبته (24.1%) من إجمالي المساحة الكلية لقطاع غزة (كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2016، ص27)، وتشير الإحصاءات الخاصة بالقطاع الزراعي، أن المساحة

المزروعة بأشجار البستنة شكلت النسبة الأكبر من مجموع مساحات الأراضي المزروعة، حيث بلغت (59.5%)، وأما نسب المساحات المزروعة بالخضروات والمحاصيل الحقلية فقد بلغت (14%) و(26%) على التوالي، ويلاحظ تركيز الزراعة المروية في قطاع غزة، حيث تحتل (68.9%) من مجموع المساحة المزروعة في قطاع غزة، أما في الضفة الغربية فإن نسبة الزراعة المروية لا تتجاوز (7.4%) من إجمالي المساحة المزروعة في الضفة الغربية (أبو عمر وأبو قاعود، 2013، ص26)، وقد استحوذ الإنتاج النباتي على الحصة الأكبر من مكونات القطاع الزراعي في قطاع غزة، ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة، والمشار إليها في الجدول أدناه فإن مساهمة الإنتاج النباتي قد بلغت (55.1%) من إجمالي قيمة الإنتاج للقطاع الزراعي في قطاع غزة خلال العام (2016)، وقد كان النصيب الأكبر لإنتاج الخضروات بنسبة مساهمة (50.9%) من إجمالي الإنتاج النباتي في قطاع غزة، والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج النباتي في قطاع غزة.

جدول (4.2): قيمة الإنتاج النباتي في قطاع غزة.

القيمة ألف دولار

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إنتاج أشجار الفواكه والحمضيات	44182	61051	54416	45764	61618	46467	72701
إنتاج الخضروات	98122	115164	113864	123125	100822	107111	120199
إنتاج المحاصيل الحقلية	17950	22644	28873	33469	37004	31218	41818
إنتاج أزهار القطف والطبية	5415	2380	1978	2181	681	1457	1142
إجمالي الإنتاج النباتي	165669	201239	199131	204359	200125	186252	235861

المصدر: وزارة الزراعة، قيمة الإنتاج الزراعي في المحافظات الجنوبية و (الشوا، وديع (2017)، ص27).

يلاحظ من الجدول (4.2) وجود حالة من التحسن النسبي، لقيمة الإنتاج النباتي في قطاع غزة خلال الفترة (2010م-2016م)، إذ ارتفعت قيمة الإنتاج النباتي بما نسبته (42.3%) خلال العام (2016م) مقارنة بالعام (2010م)، ومن الملاحظ أن ارتفاع قيمة الإنتاج النباتي خلال هذه الفترة، ترتبط بتحسين قيم إنتاج أشجار الفواكه والخضروات، وقيم إنتاج المحاصيل الحقلية، إذ ارتفعت قيمة إنتاج أشجار الفواكه والحمضيات بما نسبته (64.5%) خلال العام (2016م) مقارنة بالعام (2010م)، وفي ذات الاتجاه فإن ارتفاع قيمة إنتاج المحاصيل الحقلية، لأكثر من الضعف خلال العام (2016م) مقارنة بالعام (2010م) وقد ساهم في تحسن قيم الإنتاج النباتي في قطاع غزة.

ثانيا: قطاع الثروة الحيوانية:

يتميز قطاع الثروة الحيواني بارتفاع مساهمته في توليد الدخل الزراعي، حيث تشير الأدبيات النظرية إلى أن النقل النسبي لهذا القطاع يبلغ (46%) في توليد الدخل الزراعي، وبالتالي فهو يشكل المكون الرئيس الثاني للقطاع الزراعي، بعد قطاع الإنتاج النباتي في فلسطين، إذ يتم الاعتماد عليه من الأسر لتوليد الدخل والغذاء في العديد من المناطق، والذي يسهم بدوره في توليد دخول إضافية، تسهم في تحسين مستويات الدخل لهذه الأسر، خصوصا في المناطق الريفية (أبو عمر وأبو قاعد، 2013، ص32)، ويتكون هيكل الإنتاج الحيواني في فلسطين، من مجموعة من الأنشطة التي تشكل في مجملها الإطار العام لهذا القطاع، وتشمل هذه المكونات على كل من الأغنام والماعز والأبقار، والدواجن اللحم والبيض، إضافة لقطاع النحل والأسماك والجدول التالي يوضح التركيب الهيكلي لمكونات قطاع الإنتاج الحيواني في الأراضي الفلسطينية.

جدول (5.2): مساهمة فروع الثروة الحيوانية في الإنتاج الحيواني في الأراضي الفلسطينية.

الفرع	نسبة المساهمة
الأغنام والماعز	46%
الدواجن	36%
الأبقار	14%
الاسماك	1%
النحل	1%
أخرى	2%

المصدر: أبو عمر وأبو قاعد، 2013، (تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية)، ص33.

من الجدول يتضح أن نشاط تربية الأغنام والماعز، يستحوذ على المكون الأكبر ضمن قطاع الثروة الحيوانية، إذ يسهم بما نسبته (46%) من مكونات قطاع الإنتاج الحيواني في الأراضي الفلسطينية، يليه قطاع الدواجن الذي يأتي في المرتبة الثانية، من حيث الوزن النسبي للتركيب الهيكلي لقطاع الثروة الحيواني، ويستحوذ على ما نسبته (36%)، أما قطاع الأبقار فيحصل المرتبة الثالثة بوزن نسبي (14%)، يليه قطاعا الأسماك والنحل، والفروع الأخرى التي تستحوذ على النسبة الأدنى، ضمن مكونات قطاع الثروة الحيوانية، وتشكل ما نسبته (4%)، أما على مستوى قطاع غزة فيشكل قطاع الإنتاج الحيواني ركيزة أساسية من ركائز القطاع الزراعي، وذلك نظرا لارتفاع مساهمته في تشكيل القيمة النهائية للإنتاج الزراعي، حيث وصلت نسبة مساهمته في الإنتاج الزراعي الإجمالي في قطاع غزة ما نسبته (41.2%) خلال العام (2016م) وهو ما يظهره الجدول التالي:

جدول (6.2): تطور قيمة الإنتاج الحيواني في قطاع غزة.

القيمة بالآلاف دولار

السنة	قيمة الإنتاج الحيواني	قيمة إنتاج الثروة السمكية	نسبة المساهمة في قيمة الإنتاج الزراعي %
2010م	127340	11134	41.8
2011م	166734	3336	44.9
2012م	155379	6227	43
2013م	174128	9917	44.8
2014م	142405	10100	40.3
2015م	150175	14002	42.8
2016م	176522	15121	41.2

احتسب الباحث هذه الأرقام. المصدر: وزارة الزراعة.

من خلال الجدول السابق يتضح أن قطاع الإنتاج الحيواني في قطاع غزة، يشكل عماداً رئيساً من أعمدة القطاع الزراعي، وذلك ارتباطاً بالثقل النسبي لمساهمة هذا القطاع في تشكيل قيمة إنتاج القطاع الزراعي بمحافظات قطاع غزة، إذ إن ما يقارب من نصف قيمة إنتاج القطاع الزراعي في محافظات قطاع غزة يولدها الإنتاج الحيواني، وقد بلغت أقصى قيمة لمساهمة هذا القطاع في توليد القيمة النهائية، لإنتاج القطاع الزراعي ما نسبته (44.9%) خلال العام (2011م)، ومن ثم أخذت هذه النسبة بالتراجع لتستقر إلى (41.2%) في العام (2016م)، وهذه الزيادة في قيمة الإنتاج الحيواني في العام (2011) ترتبط بحالة التجارة غير الرسمية التي سادت قطاع غزة في ذلك العام، والتي عرفت بتجارة الأنفاق والتي تطلها إدخال كميات كبيرة من كافة أشكال المنتجات الحيوانية سواء الحية أو غيرها، وهو ما أسهم بتضخيم قيم المساهمة لهذه الفرع في قيمة الإنتاج الزراعي بقطاع غزة، ومن الملاحظ وجود اتجاه عام إيجابي لمساهمة قطاع الإنتاج الحيواني في قيمة الإنتاج الزراعي بقطاع غزة خلال الفترة (2010-2016)، حيث ارتفعت هذه النسب من (41.8%) خلال العام (2010)، لتصل أقصاها في العام (2011) بما نسبته (44.9%)، ومن ثم شهدت حالة من التراجع الطفيف لتبلغ أدنى قيمة للمساهمة خلال العام (2016) وبنسبة (41.2%)، وفي ذات الإطار فإن قيم إنتاج الثروة السمكية قد شهدت حالة من التذبذب وعدم الثبات، حيث وصلت أدنى قيمة لإنتاج الثروة السمكية، في العام (2011) وبلغت (3336) ألف دولار، بينما بلغت أقصى قيمة في العام (2016) وقدرت بنحو (15121) ألف دولار، وبقيت مساهمتها محدودة في قيمة الناتج

الزراعي لتسجل ما نسبته (4%) في العام (2016)، ويرى الباحث أن أسباب الانخفاض النسبي في مساهمة الثروة السمكية في الإنتاج الزراعي، إلى محدودية مساحة الصيد المسموحة لصيادي قطاع غزة والتي حددها الاحتلال الإسرائيلي، هذا بالإضافة إلى العوائق الفنية الخاصة بمعدات الصيد، التي لا يسمح الاحتلال بدخول أجزاء كبيرة منها إلى قطاع غزة.

• تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر تتبع المؤشرات الكلية الخاصة بالقطاع الزراعي، من أهم الجوانب التي تشير إلى الأداء العام لهذا القطاع، من حيث درجة مساهمته في النمو الاقتصادي، وتتبع المسار التاريخي لقدرات القطاع الزراعي في خلق النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، يتضح وجود حالة من التراجع الحاد في هذه المستويات، إذ إن هذا القطاع كان يسهم بما نسبته (27%) من الناتج المحلي الإجمالي إبان الاحتلال الإسرائيلي عام (1967) (جلس، 2017، ص3)، إلا أن هذه المساهمة أخذت تتراجع في السنوات اللاحقة إلى أن وصلت هذه النسبة إلى (2.8%) في العام (2017)، وهو ما تظهره الحقائق الإحصائية الصادرة عن جهات الاختصاص، والتي يشير إليها الجدول التالي:

جدول (7.2): تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي %
2010م	6,122.0	5.44
2011م	6,882.3	5.94
2012م	7,314.8	4.63
2013م	7,477.0	4.15
2014م	7,463.4	3.83
2015م	7,719.3	3.45
2016م	8,037.0	3.49
2017م	11,030.0	2.8

قام الباحث بحساب الأرقام. المصدر: "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني (2016) ص15، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرات الحسابات القومية الصحفية (2018)، وزارة الزراعة الفلسطينية".

يشير الجدول السابق إلى وجود حالة من التراجع الحاد، في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفضت نسبة مساهمته من (5.4%) في العام (2010) لتصل إلى أدنى مستوى في العام (2017) وبنسبة (2.8%)، هذه الحالة من الانخفاض في الاتجاه العام، لمساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، يعود إلى مجموعة من الأسباب، حيث يرى (جابر والصيرفي، 2014، ص 31-32)، أن بداية الانهيار والتراجع للقطاع الزراعي قد ارتبط بتوقيع اتفاق أوسلو عام (1993)، إذ انفتح باب الوظائف في مؤسسات السلطة، والاعتماد على المنتجات الزراعية القادمة من الكيان الصهيوني، شكلت بداية انهيار القطاع الزراعي الذي كان يشكل عام، (1992) نحو (30%) من إجمالي الناتج المحلي لفلسطين، لقد أدى فتح مؤسسات السلطة واستقبال الوظائف، إلى هجرة الآلاف من المزارعين باتجاه المدن، كما كان للمحاصيل الزراعية الإسرائيلية ذات الجودة العالية، دور في تراجع نسبة الزراعة والمزارعين، كما كُن المنافسة غير العادلة من خلال الاحتكار، أضرت كثيراً بصغار ومتوسطي المزارعين، وقد أغلق الكثير منهم مزارعهم نتيجة هذه المنافسة والتحكم بالأسعار، بالإضافة أن الدعم الرسمي الحكومي للزراعة والمزارعين يكاد يكون معدوماً، إذ أن المواطن الفلسطيني عبر التاريخ يملك مهنة واحدة، وهي الزراعة، وعلى الرغم من ملاءمة البيئة الفلسطينية للزراعة الصيفية والشتوية، إلا أن اهتمام الحكومة بالقطاعات الاستهلاكية الأخرى، كما اكتفت بالمحاصيل القادمة من إسرائيل وضع الزراعة في حالة تراجع لاعتمادها على ذاتها زراعيًا، هذا ويضيف (حلس، 2017، ص 3) إلى أن تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، يرتبط بمجموعة مركبة من الأسباب، أهمها سياسات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة الأراضي، والحصار المطبق على القطاعات الإنتاجية الهامة.

من خلال العرض السابق، يتضح وجود حالة من التراجع الحاد في أداء القطاع الزراعي، منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية حتى الوقت الراهن، ويرى الباحث أن هذا التراجع يرتبط بمجموعة من الجوانب الهامة التي تضاف إلى الأسباب التي أوردتها الأدبيات النظرية، وفي مقدمتها سياسات الاحتلال الإسرائيلي، وضعف السيطرة على المقدرات الوطنية من الموارد والأراضي وغيرها، ويرى الباحث: أن ضعف البنية التحتية والإدارية، المتعلقة بتنظيم العمل الزراعي تعتبر من أهم العوامل الداخلية التي أدت إلى تراجع أداء هذا القطاع، إذ إن السياسات العامة التي طبقت في الأراضي الفلسطينية، لم تشكل حالة فعالة لحماية هذا القطاع الهام، وأفسحت المجال لإحلال مجموعة من القطاعات الأخرى؛ للعمل كبديل عن القطاع الزراعي، وقدمت لها الحوافز المتنوعة، والتي كان من أهمها قطاع الخدمات والقطاع التجاري الذي أخذ يتوسع بشكل مضطرد، كما أن هذه السياسات لم تستطع حماية الأراضي الزراعية، ومنع التمدد العمراني على تلك الأراضي، عبر تخصيص استخدامات الأراضي، أو المخططات الهيكلية التي رصدت منذ قدوم السلطة الفلسطينية، وهو ما أسهم في مزيد من التراجع لهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى.

• تطور حجم الإنتاج والقيمة المضافة للقطاع الزراعي:

يعتبر حجما الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة من أهم المؤشرات التي تعكس أداء القطاع الزراعي، باعتبارها العامل الأهم الذي يحدد نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير القيمة المضافة إلى صافي الإنتاج في العمل الزراعي، باعتبارها حصيلة لاستثناء تكلفة مستلزمات الإنتاج من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي، وبالتالي فإنها تعتبر من أدق المؤشرات، الذي ينظر اليه كمؤشر أفضل من مؤشر الإنتاج؛ لأنها توضح المساهمة الحقيقية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن هذا المؤشر يعتبر من المؤشرات الهامة، كونه يمثل المردود الاقتصادي للنشاط الصناعي، كما وأنه يستبعد أي إسراف أو هدر في استخدام المواد الخام في عملية الإنتاج (القريشي، 2000)، وبالنظر إلى الإحصاءات الخاصة بالقيمة المضافة وقيمة الإنتاج الزراعي، يتضح وجود فوارق جوهرية كبيرة بين هذه القيمة، هذه الفروقات في محصلتها تعكس مدى الارتفاع في قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي، التي تسهم في رفع تكلفة الأعمال الزراعية، فقد بلغ إجمالي حجم الإنتاج الزراعي خلال العام (2016) (413.5) مليون دولار، بينما بلغ إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع في نفس العام (236.6) مليون دولار وبالتالي فقد شكلت قيمة الاستهلاك الوسيط ما يقارب من (43%) من قيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني خلال العام (2016)، ويرتبط ارتفاع تكلفة الأعمال الزراعية بمجموعة متنوعة من الأسباب، أهمها السياسات الإسرائيلية المبرمجة الهادفة إلى تقويض قدرات القطاع الزراعي الفلسطيني من النمو، عبر استخدام أدواتها المتنوعة، المتمثلة بمصادرة وتدمير الأراضي الزراعية واستخدام حركة الاستيراد والتصدير على المعابر، كأداة لتنفيذ سياساتها الاقتصادية ضد القطاعات الإنتاجية الفلسطينية. والجدول التالي يوضح مسار التطور لقيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني.

جدول (8.2): تطور حجم القيمة المضافة للقطاع الزراعي الفلسطيني.

القيمة مليون دولار

السنة	القيمة المضافة للقطاع الزراعي	القيمة المضافة للزراعة قطاع غزة	القيمة المضافة للزراعة الضفة الغربية
2011م	408.7	159.7	249.0
2012م	339.1	110.4	228.7
2013م	309.9	116.9	193.0
2014م	286.4	89.3	197.1
2015م	265.7	87.2	178.5
2016م	236.6	79.6	157.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2016، ص16 وسلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2018، ص101 والتقرير السنوي 2013، ص 102.

من الجدول (8.2) يتضح وجود حالة من التراجع في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية، حيث انخفض حجم القيمة المضافة، من (408.7) مليون دولار خلال العام (2011) إلى (236.6) مليون دولار خلال العام (2016)، وبنسبة تراجع (42.1%)، وقد ارتبط تراجع حجم القيمة المضافة للقطاع الزراعي الفلسطيني، بتباطؤ أداء الزراعة في قطاع غزة، حيث تراجعت القيمة المضافة للزراعة في قطاع غزة بنسبة كبيرة مقارنة بال الضفة الغربية، فمن خلال تتبع حركة التطور للقيمة المضافة للزراعة في قطاع غزة نجدها تراجعت بنسبة (50.1%) خلال العام (2016) مقارنة بالعام (2011)، في حين كان معدل هذا التراجع للقيمة المضافة للزراعة في الضفة الغربية بنسبة (36.9%) خلال العام (2016) مقارنة بالعام (2011).

ويرى الباحث أن تضخم حجم تكاليف وحدات الأعمال في الاقتصاد الفلسطيني، يرتبط بالإجراءات والممارسات التي تطبقها دولة الاحتلال الإسرائيلي، والتي تسهم في تضخيم التكلفة، والتي من أهمها تعدد القنوات التي يتم من خلالها استيراد مستلزمات الإنتاج، سواء عبر نظام الوساطة من خلال التجار الإسرائيليين، أو من خلال الاستيراد المباشر الذي يجب أن يمر بالموانئ الإسرائيلية، والتي يرتبط بمرورها تكاليف مرتفعة، يضاف إليها تكاليف النقل والتخليص على المعابر التجارية، كما أن ضعف التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الزراعي، تعتبر سببا آخر لارتفاع تكلفة الأعمال الزراعية، وصعوبة منافستها للمستوردات التي تتسم بدرجة أعلى من جودة المنتجات الزراعية المحلية، وهذا الجانب مرتبط بضعف القدرات الاستثمارية للمزارع الفلسطيني من جهة، وإجراءات الاحتلال التي قد تعيق توطين بعض أنواع التكنولوجيا الزراعية الحديثة، خشية منافستها للمنتجات الإسرائيلية، وأخيرا فإن ضعف توفر المياه الصالحة للزراعة، وارتفاع نسبة ملوحتها يشكل عاملا رئيسا من عوامل ضعف جودة المنتج وارتفاع تكلفته، إذ يعتمد المزارعون على نظام الري التكميلي، الذي يتطلب حفر الآبار المخالفة؟؟ في معظم الأحيان، وتشغيلها عبر المولدات الكهربائية التي تسهم في تعظيم تكلفة العمل الزراعي، جميع هذه العوامل أدت إلى إضعاف قدرة هذا القطاع في الإسهام الفاعل في الناتج المحلي الزراعي، وقد ترافق مع هذا التراجع ضعف قدرة القطاع الزراعي التشغيلية، والتي انخفضت بوتيرة متصاعدة لتعكس حجم التراجع والضعف في القطاع الزراعي الفلسطيني الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول (9.2): تطور إعداد العاملين في القطاع الزراعي الفلسطيني.

السنة	عدد العاملين في القطاع الزراعي	عدد العاملين في القطاع الزراعي بقطاع غزة	عدد العاملين في القطاع الزراعي بالضفة الغربية	نسبة المساهمة في التشغيل
2011م	93,000	23,400	69,600	9.4
2012م	91,100	21,400	69,700	11.8
2013م	84,100	22,500	61,600	10.7
2014م	85,400	21,400	64,000	10.6
2015م	73,200	18,400	54,800	8.7
2016م	62,100	15,900	46,200	7.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2016، ص 22.

من الجدول (9.2) يتضح وجود حالة من التراجع في مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل، حيث انخفضت نسبة هذه المساهمة من (9.4%) عام (2011)، لتصل الى (10.6%) خلال العام (2014)، ومن ثم استمرت وتيرة هذا الانخفاض، لتصل في ذروتها في العام (2016)، حيث وصلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل (7.2%) فقط، وقد كان الانخفاض في العمالة الزراعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة التراجع في اعداد العاملين في القطاع الزراعي بقطاع غزة (32%) خلال العام (2016)، مقارنة بالعام (2011)، أما في الضفة الغربية فقد وصلت هذه النسبة الى (33.6%).

ويرى الباحث أن تراجع معدلات التشغيل في القطاع الزراعي، ترتبط بعزوف العديد من شرائح المزارعين عن العمل في الأنشطة الزراعية، واتجاههم إلى قطاعات أخرى تنسم بانخفاض حجم المخاطرة بها، وتوسعت أنشطتها في الأراضي الفلسطينية، مقارنة بالقطاع الزراعي كالقطاع التجاري والخدمات، كما أن ضعف توفير الحماية والدعم من الحكومة للمزارع الفلسطيني، يعتبر سببا آخر من أسباب العزوف عن العمل في القطاع الزراعي، وبالتالي حرمان شريحة واسعة من فرص العمل التي كان يوفرها هذا القطاع الهام، باعتباره من أكثر قطاعات العمل كثافة في معظم دول العالم، وأخيرا فإن تضخم حجم تكاليف الإنتاج الزراعي، والمعوقات الإسرائيلية التي تستهدف قطاعات الإنتاج السلي، كانت من أبرز العوامل التي ساهمت في إضعاف قدرة هذا القطاع على امتصاص العمالة، وأدت إلى مراجعة مساهمته في التشغيل.

2.3.1.2. القسم الثاني: التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين:

تمهيد:

يرتبط الوصول إلى التنمية الزراعية المستدامة ارتباطاً وثيقاً، بقدرة الدولة على معالجة الاستدامة الزراعية بنظرة شمولية، وباستعدادها للقيام بذلك، وهو ما يستلزم رؤية وإجراءات متضافرة وعزماً ومشاركة وثيقة من كافة أصحاب المصلحة، وتتمثل المعضلة الرئيسة التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة، في عملية المقايضة ما بين الأبعاد الثلاث المرتبطة بها، وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وغالباً ما يجب الاختيار بين الحماية والإنتاج، وبين الاحتياجات قصيرة الأجل والمتطلبات طويلة الأجل، وبين نماذج التنمية الزراعية التي تؤثر بطرق مختلفة في الأمن الغذائي، والإنصاف والفقير في المناطق الريفية، ويكمن الحل في الفهم الحقيقي لهذه المقايضات والآثار مختلف الخيارات الممكنة، وفي هذا الإطار فإن المنافسة ما بين المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية على سبيل المثال - قائمة للحصول على الأراضي والمياه، والتي يكون عادة توسع نطاقها على حساب المساحات الخضراء، مما يتسبب باضمحلال التنوع البيولوجي، وزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وبالتالي فإن عملية التوازن، وفهم الخيارات تعتبر الجانب الهام لترسيخ التنمية الزراعية المستدامة، وتعتبر الزراعة في فلسطين رمز الهوية الفلسطينية، والدعامة الأساسية في الاقتصاد، حيث يمارس الزراعة حوالي (90%) من السكان بشكل غير رسمي، وتكتسب زراعة الزيتون في فلسطين النصيب الأكبر من صادرات المزارعين الفلسطينيين، كما تمتاز الأراضي الفلسطينية بالخصوبة العالية، مما فتح المجال أمام التنوع الزراعي في المحاصيل المختلفة (الكوثر، 2018، ص2)، إلا أن القطاع الزراعي مازال يعاني من الكثير من المشكلات والمعوقات التي تشكل حاجزاً كبيراً في وجه تقدمه، وتنميته بشكل أفضل، واستدامته، لذلك فإن تنمية القطاع الزراعي، وتوفير الأمن الغذائي، يعتبران مسألة بالغة الأهمية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المعهد العربي للتخطيط، ص6)، والتي من شأنها أن تساهم في مواجهة التحديات التي تواجه استدامة الدولة الفلسطينية.

مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

إن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، لا ينفصم عن الإطار العام للتنمية المستدامة، فالمبادئ التي تقوم عليها التنمية الزراعية، هي ذات المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة، مع التركيز على إسقاط تلك المبادئ والأبعاد على القطاع الزراعي، لذا فقد عرفت التنمية الزراعية المستدامة بأنها:

"تلك التنمية التي تقوم على حتمية ادارة وصيانة الموارد الزراعية، وحمايتها من التدهور، وذلك عن طريق استخدام التطبيق التقني، والإدارة للمزارع الجيدة والإصلاح الإداري والمؤسسات القادرة والمؤثرة والسياسات الحكيمة، بطريق تضمن الحصول على تحقيق حاجات البشر الغذائية، سواء الأجيال الحاضرة والقادمة ورفاهيتها، وعدالة توزيع الفرص والدخول، وكذلك كفاءة نظم الانتاج وتخفيض وطأة الفقر" (الصعيدى، 2010، ص10)، كما وعرفت التنمية الزراعية المستدامة أيضا بأنها: "التنمية التي تسمح باستمرارية الحصول على المنافع من استخدام الموارد الأرضية، مع المحافظة على تلك الموارد من التدهور، بما يضمن توفير الاحتياجات الحالية دون التنازل عن القدرة على توفير الاحتياجات المستقبلية للأجيال القادمة" (طعيمة، 2003، ص53)، هذا ويضيف (الرسول ومرسي ورمضان، 2017، ص3)، بأن التنمية الزراعية المستدامة هي: "تلك التنمية التي تعتمد على تحسين إدارة الموارد الأرضية والمائية والهواء، وتحسين إدارة الفاقد من الموارد، والعمل على رفع الإنتاجية، وتخفيض استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة، والتي تتطلب القيام بعملية التخطيط والابتكار، في مجالات متنوعة مرتبطة بالعمل الزراعي، خصوصا في إدارة الأصول، إلى جانب ضمان الاستدامة من استخدام الموارد"، وتتصف التنمية الزراعية بالاستدامة عندما تكون سليمة من الناحية الأيكولوجية، وبقابليتها للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعدالتها من الناحية الاجتماعية ومناسبتها من الناحية الثقافية، وبكونها إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل (بكدي وباشا، 2016، ص176)، فالممارسة غير السلمية للنشاط الاقتصادي والإنتاج الزراعي، واستخدام مدخلات إنتاجية ملوثة للبيئة، كالأسمدة والمبيدات، بالإضافة إلى الاعتماد على مصادر طاقة غير متجددة، ينتج عنها غازات ملوثة للهواء، ينتج عنها تغيرات مناخية مصاحبة لظاهرة الاحتباس الحراري، مما ينتج عنه كوارث طبيعية نتيجة التغيرات الحرارية؛ مما يسبب انهيار النظام البيئي، والتأثير بصورة مباشرة على النظام الاقتصادي الزراعي، والذي ينصب أخيراً على مستوى رفاهية الأشخاص من الناحيتين الاقتصادية والبيئية، مما يشير إلى ضرورة العمل، وبشكل مستدام في القطاع الزراعي؛ لضمان حماية البيئة، وتعزيز حقوق الأجيال القادمة في استخدامات الموارد الطبيعية، وهو ما يتماشى مع الأهداف العامة للتنمية المستدامة (الرسول ومرسي ورمضان، 2017، ص5).

من خلال العرض السابق، يرى الباحث أن التنمية الزراعية المستدامة، هي مفهوم مشتق من المفهوم العام للتنمية المستدامة، الذي أقرته المؤسسات الدولية، وأخذ بالتطور حتى عصرنا الراهن، إذ إن تأطير التنمية المستدامة كمفهوم في القطاع الزراعي، إنما هو نتاج لعملية إسقاط المبادئ العامة للتنمية المستدامة، وتخصيصها بما يتناسب مع بيئة، ومفاهيم القطاع الزراعي، لذا يمكن

للباحث أن يستخلص تعريف التنمية الزراعية المستدامة، استناداً إلى المفاهيم السابقة على أنها: جهد جماعي منظم، يقوم على مفاهيم العمل المشترك، بين كافة المكونات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، بهدف تعزيز حجم الإنتاجية، وحفز القيم المضافة للقطاع الزراعي، بما يسهم في تعزيز الدخل، وتخفيض الفجوة بين الريف والحضر، من خلال تخفيض معدلات الفقر والبطالة، وتمكين المزارعين من الحصول على مستوى ملائم من خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية، وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في إطار العمل الزراعي، مع ضمان القيام بالممارسات الزراعية السلمية التي لا تسهم في تحقيق الأضرار بالبيئة، أو استنزاف الموارد بشكل غير مدروس، وذلك من أجل ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية، وحفظ حقوق الأجيال القادمة في تلك الموارد.

أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

في إطار الرؤية الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة، وفي ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية تتبثق عدة أهداف من أجل الوصول إلى كفاءة زراعية مستدامة، تكون قادرة على تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير سبل عيش كريمة للمزارعين، حيث تتمثل أهم تلك الأهداف في الجوانب التالية: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية).

- 1- التخفيف من حدة الفقر: حيث يمثل سكان الريف حوالي (70%) من إجمالي سكان العالم، لذلك فإن النمو في القطاع الزراعي، يعتبر أكثر فاعلية من النمو في القطاعات الأخرى وفي الحد من الفقر.
- 2- ترشيد استخدام المياه: سيزداد الطلب العالمي على المياه بنسبة (50%)، بحلول العام (2030) لذلك فإن ترشيد استخدام المياه، يعتبر أحد أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة.
- 3- النمو الاقتصادي والعمالة، وتوفير الإنتاج المستدام: تعتبر الزراعة هي محرك النمو الاقتصادي لصالح الفقراء.
- 4- استخدام الطاقة: يعتقد أن الطلب العالمي على الطاقة سيرتفع بنسبة (50%) بحلول العام (2030) لذلك من المحتمل أن يتم تحويل بعض المحاصيل لاستخدامها كوقود حيوي.
- 5- الحد من تغير المناخ: تساهم إمكانات الزراعة في الحد من انبعاثات الكربون، وذلك من خلال الاعتماد على التدابير الإنتاجية الزراعية.
- 6- إدارة النظام البيئي: إن تحسين الكفاءة الزراعية، يمكن أن يساهم في تلبية الطلب العالمي المتزايد، مع الحد من تدهور المياه والأراضي الزراعية والغابات (Farming first, 2015).

مبادئ التنمية الزراعية المستدامة:

تعتمد التنمية الزراعية المستدامة على مجموعة هامة من المبادئ، التي تسهم في إحداث التوازن بين أبعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وترسي أساسا لإعداد سياسات واستراتيجيات وحوافز، سعيا إلى توجيه التحول نحو الاستدامة، وتتمثل هذه المبادئ في الجوانب التالية: (مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأوسط، 2016، ص3).

- 1- تحسين الكفاءة في استخدام الموارد.
- 2- اجراءات مباشرة لحفظ الموارد الطبيعية، وحمايتها وتعزيزها.
- 3- حماية سبل المعيشة في الريف، وتحسين المساواة والرفاه الاجتماعي.
- 4- تعزيز قدرة الناس والمجتمعات والنظم الأيكولوجية على الصمود، خاصة أمام تغيرات المناخ وتقلبات الأسواق.
- 5- تعزيز آليات "الحوكمة" المسؤولة والفعالة.

أهمية التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين:

يعتبر القطاع الزراعي في فلسطين من أهم القطاعات التي يجب العمل على تطويرها وتنميتها، حيث يشكل هذا القطاع عماد الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويشغل حوالي (30%) من الأيدي العاملة، كما تساهم تنمية القطاع الزراعي في فلسطين في دعم الفلاح الفلسطيني، ليتثبت أكثر بأرضه في مواجهة ممارسات الاحتلال الاسرائيلي (الحمود، 2012، ص1)، إذ إن الزراعة في فلسطين تعتبر مكونا داعما للنسيج الوطني الفلسطيني، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، لذلك فإن تنمية وتدعيم قطاع الزراعة في فلسطين، يعتبر أمرا بالغ الأثر في تنمية الدولة الفلسطينية

واستدامتها، ويتفق الجميع على أن هناك الكثير من المعوقات تواجه نمو وتطور القطاع الزراعي من الناحية الاقتصادية والسياسية والقانونية والمالية والفنية، وفي مقدمتها الإجراءات التعسفية للاحتلال الاسرائيلي، وتدمير الأراضي الزراعية، ومصادرة المياه والأراضي، ومنع المزارعين من الوصول إلى حقولهم، وإقامة جدار الفصل العنصري (عبد، 2017، ص1).

وتقوم سياسة التنمية الزراعية المستدامة على الاستغلال الأمثل للمواد الزراعية، من أجل تحسين القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي في الأسواق، وتمكين القطاع الزراعي الفلسطيني من لعب دور هام في عملية التنمية الزراعية المستدامة، ولتحقيق هذا الغرض يقع على عاتق المؤسسات

والجمعيات الزراعية الفلسطينية، العمل على رفع مستوى البناء المؤسسي الزراعي، من خلال دعم هذه الجمعيات وتطويرها من أجل القيام بواجباتها، لذلك لابد من توفير الأسس التي من شأنها أن تعمل على دعم عملية التنمية، بما يعود على الدولة والمجتمع بعائد إيجابي، حيث تعتبر الزراعة أحد أهم مكونات الاقتصاد الفلسطيني الناشئ (أبو حبله، 2010، ص3).

أهداف التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين:

تتجسد الأهداف العامة للتنمية الزراعية المستدامة في فلسطين، وفقاً لاستراتيجية التنمية الزراعية للفترة (2010-2020)، والتي أقرتها وزارة الزراعة الفلسطينية في مجموعة من الجوانب الهامة المتمثلة في الجوانب التالية: (وزارة الزراعة، 2010، ص2)

- 1- الحفاظ على مصادر المياه، وزيادة العائد من الوحدة.
- 2- حماية الأرض الزراعية.
- 3- توفير مستلزمات الإنتاج.
- 4- تحقيق الأمن الغذائي في بعض المحاصيل الاستراتيجية، بالاستثمار على فاتورة الاستيراد.
- 5- تحسين مستوى دخل المزارع.
- 6- خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
- 7- تحسين الجودة والقدرة التنافسية.
- 8- ربط القطاع الزراعي بالصناعي.
- 9- تنمية الثروة الحيوانية والسمكية.
- 10- تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات.

يتضح من خلال العرض السابق، أن الأهداف العامة للتنمية الزراعية المستدامة التي أقرتها وزارة الزراعة للفترة (2010-2020) هي أهداف عامة في جوانبها المتنوعة، ويرى الباحث أنها أهداف غير محددة، ويصعب قياسها، وأن العمل في إطار القطاع التخصصي في جوانب التنمية المستدامة يتطلب إقرار أهداف أكثر تحديداً، ويمكن تطبيقها وقياس نتائجها على أرض الواقع، كما يجب أن يتم تضمين تلك الأهداف، جوانب تتعلق بأصحاب المصلحة الأهم في القطاع الزراعي، وهم المزارعون وأسرهم، مع التركيز على الجوانب الاجتماعية المرتبطة بالصحة والتعليم، كأحد أهم المؤشرات المرتبطة بالتنمية المستدامة في إطار بعدها الاجتماعي.

3.3.1.2. القسم الثالث: التحديات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني:

يعتبر قطاع الزراعة في فلسطين من أكثر القطاعات التي تواجه العديد من المشاكل والمعوقات، وذلك لعدة أسباب من أهمها: ممارسات الاحتلال الاسرائيلي التي تتمثل في مصادرة الأراضي الزراعية، وقطع الأشجار كما أن محدودية الأرض الزراعية وندرة المياه تعتبر مشكلة كبيرة، تؤثر على الإنتاج الزراعي بأكمله (رضوان، 2011، ص37)، وتتمثل أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في فلسطين في التالي:

أولاً: ممارسات الاحتلال الاسرائيلي:

بالرغم من عدم القدرة على حصر ممارسات الاحتلال الاسرائيلي المتعددة، ضد القطاع الزراعي في فلسطين، والتي تسبب الكثير من المشكلات والمعوقات، التي تؤثر سلباً على هذا القطاع إلا أنه يمكن تحديد أهمها وهي:

- 1- جدار العزل العنصري، وما نتج عنه من فصل للأراضي الزراعية، وتدمير مساحات منها، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية فيها.
- 2- مصادرة الأراضي الزراعية، وإقامة المستوطنات عليها، بالإضافة إلى شق الطرق الالتفافية؛ مما أدى إلى التهام مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الفلسطينية (وكالة وفا، 2019).
- 3- استغلال الكثير من الأيدي العاملة في القطاع الزراعي، للعمل في المستوطنات الإسرائيلية.
- 4- التضيق على حركة ونقل المنتجات الزراعية الفلسطينية، بين المحافظات في الداخل الفلسطيني، بالإضافة إلى فرض الكثير من القيود، على تصدير واستيراد المنتجات الزراعية؛ مما يتسبب في زيادة الكلفة الزراعية، ويؤدي إلى انخفاض نمو الناتج القومي الفلسطيني من القطاع الزراعي.
- 5- سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على مصادر المياه؛ مما يؤدي إلى ندرة المياه، ويضع العديد من العراقيين على المواطنين، أمام استغلال مواردهم الطبيعية، والاستفادة منها، ويشير تقرير البنك الدولي (2009)، حول المصادر المائية في فلسطين إلى أن رفع القيود التي يضعها الاحتلال الاسرائيلي على المياه؛ سوف يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الفلسطيني بنسبة (10%)، وسوف يؤدي أيضاً إلى توفير (110 آلاف) فرصة عمل إضافية (عمرية، 2014).

ثانياً: ضعف التمويل الزراعي:

يعتبر عدم كفاية مصادر التمويل الموجه نحو الزراعة من المعوقات، التي تواجه القطاع الزراعي في فلسطين، إذ إن البنوك العاملة في فلسطين، تبحث عن تقديم تمويلات ذات مخاطر متدنية، وهو أمر غير موجود في القطاع الزراعي، الذي إن لم يتعرض لمخاطر طبيعية، فإنه قد يتعرض إلى مخاطر مصدرها إسرائيل، من خلال تجريف أو مصادرة الأراضي، وبالتالي فإن التمويل يتجه نحو القطاعات الأخرى الأكثر استقراراً، وأقل مخاطرة من القطاع الزراعي (جابر والصيرفي، 2014، ص31-ص32)، لذا تكاد فلسطين تخلو من أي مؤسسات متخصصة في دعم وتمويل القطاع الزراعي في أوقات الكوارث، أو توفير قروض وتمويل خاص بالاستثمار الزراعي؛ مما يؤثر على التأمين الزراعي، ويحد من الإنتاج الزراعي، وبالتالي يحد من باقي الصناعات الأخرى القائمة على الإنتاج الزراعي (وكالة وفا، 2019، ص5)، هذا بالإضافة إلى ضعف رأس مال المنظمة الزراعية حيث لا تزيد حصة رأس مال الشركات الزراعية، عن (1%)، من مجموع رأس مال الشركات الاقتصادية الفلسطينية بشكل عام، بمعنى أن أي نشاط زراعي، يتعلق بمستلزمات الزراعة يتم بدون رأس مال أو أرباح متراكمة، وأخيراً فإن العجز الدائم في ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية، أدى إلى غياب استراتيجية زراعية فلسطينية تنموية، تعمل على تأمين القطاع الزراعي واستدامته (أبو حلوب، 2016، ص60).

ثالثاً: ضعف التشريعات المؤسسية الخاصة بالزراعة:

تعتبر التشريعات النازمة للعمل الزراعي من أهم المكونات المؤطرة لبيئة عمل مستقرة، هذه التشريعات تحتاج إلى إطار مؤسسي فاعل، يستطيع إنفاذها وتفعيلها، في نظام حيوي مؤثر، ينتج عنه مخرجات إيجابية، داعمة للاقتصاد الوطني، إلا أن القطاع الزراعي الفلسطيني يعاني من الضعف في الإطارين التشريعي والمؤسسي، وتتمثل أهم جوانب الضعف في النقاط التالية:

1- وقوع فلسطين تحت الاحتلال، وعدم قدرتها على السيطرة على مواردها وحدودها، أدى إلى ضعف "حوكمة" البناء المؤسسي فيها، وضعف التشريعات المنظمة للقطاع الزراعي، هذا بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين مؤسسات القطاع العام والمجتمع المدني؛ وقد نتج عنه اعتماد فلسطين على التمويل الخارجي والازدواجية في تقديم الخدمات وهذا يضعف البناء المؤسسي فيها إذ إن التمويل الخارجي يدعم رؤية ووجهة نظر الممول، وليس اتجاهات المؤسسة الزراعية التنموية الفلسطينية (أبو حلوب، 2016، ص61).

2- عدم وجود نظام تأمين زراعي فلسطين، لمساندة المزارعين وتعويضهم عند حدوث الكوارث. ت - ضعف القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الزراعي، والافتقار إلى وجود مراجعة دورية للخطط الاستراتيجية المتعلقة بالقطاع الزراعي، وعدم تحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالزراعة، بما يوائم المتغيرات المستجدة كل ذلك يعتبر من أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني (وفا، 2019، ص2).

رابعاً: التحديات المتعلقة بالبنية التحتية:

1- ضعف البنية التحتية الزراعية، المتمثلة بالطرق الزراعية ونظام الري الحديث، والتسويق والأبحاث الزراعية، وغياب التسهيلات النقدية لقطاع الزراعة، وقد أسهمت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، بتدمير البنية التحتية الخاص بالزراعة والأراضي المكشوفة، والحمامات الزراعية ومحطات معالجة المياه، وشبكات الري والآبار، وقوارب الصيد ومشاريع الثروة الحيوانية، وقوارب الصيد (الشوا، 2017، ص32).

2- ضعف البنية التحتية الخاصة بقطاع التسويق الزراعي، والخاصة بمحطات التسويق وأدواتها، بالإضافة إلى ضعف المعارف الخاصة بأساليب وطرق التسويق، والتصدير لدى المزارعين (المدهون، 2016، ص45).

3- تدني المستوى التكنولوجي المستخدم في العملية الزراعية، وغياب النمط الزراعي الحديث، إذ يعتمد المزارعون على تكنولوجيا قديمة، نتيجة لحالة الانغلاق، وعدم الاحتكاك بالعالم الخارجي؛ للاستفادة من التجارب لتطوير الأفكار ونقل التكنولوجيا (حسين، 2015، ص2).

هذا ويضيف آخرون مجموعة من التحديات التي تواجه نمو الإنتاجية الزراعية في فلسطين بشكل أكثر تخصصية، وتنحصر هذه التحديات في الجوانب التالية:

- 1- انخفاض نمو الإنتاجية الزراعية، نتج عن عدم كفاية الاستثمار في البحث والتطوير في المجال الزراعي.
- 2- عدم الاهتمام بمخاطر تغير المناخ، وأثرها على الإنتاج الزراعي.
- 3- الخسائر الفادحة في الغابات، والتي تؤثر على التنوع البيولوجي.
- 4- افتقار أسواق الأغذية العالمية إلى مؤسسات دولية، تضمن المنافسة الفعالة في المجال الزراعي.
- 5- الخطر الذي تشكله الأمراض الوبائية العابرة للحدود، والتي ترتبط بالإنتاج الحيواني.
- 6- الإنتاج المتنامي للمواد البيولوجية وتعدد استخداماتها (Braun & Birner، 2016).

- 7- قلة المياه والأراضي الزراعية، وزيادة المنافسة عليها من القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، بداية من السيطرة على موارد المياه وقطع الأشجار، وصولاً إلى مصادرة الأراضي الزراعية.
- 8- تدني إنتاجية التربة بسبب العوامل التي حدثت من مستوى الخصوبة.
- 9- الاستعمال غير السليم والمفرط للكيماويات بدون رقابة، وبشكل خاص المبيدات الزراعية.
- 10- عدم جودة نوعية المياه المستعملة في الري بسبب الضخ الزائد.
- 11- الرعي الجائر وما تسبب به من تدهور الغطاء النباتي، ومواطن الأحياء البرية النباتية والحيوانية.
- 12- زيادة الزحف العمراني والحضري، والتوسع العشوائي في الإنشاءات على حساب الأراضي الزراعية، بسبب التضخم في عدد السكان، وقلة مساحة الأرض (وفا، ص1).
- 13- ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية، وعدم تأهيل محطات التجارب بدرجة كافية، والنقص الحاد في وجود المختبرات، والمعدات والأجهزة اللازمة، بالإضافة إلى نقص الباحثين والمدرّبين لتغطية البحث والتطوير في المجالات الزراعية المطلوبة؛ تسبب بضعف القدرات الزراعية في فلسطين

المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في غزة:

يعاني العديد من المزارعين في قطاع غزة من الكثير من المشاكل؛ بفعل ممارسات الاحتلال الاسرائيلي، والتي تتمثل في حرمانهم من أراضيهم ومصادرتها، ومنعهم من الوصول إليها وعدم السماح بتسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية على المستوى الدولي، وحرمان المزارعين الفلسطينيين من الحصول على أساليب الزراعة الحديثة، بالإضافة إلى النمو السكاني المتزايد، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وندرة المياه اللازمة للري (جرادة، 2016، ص5).

ومن أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي الآتي:

- 1- قيام الطائرات الاسرائيلية برش مادة "اوكسيفلون" على الأراضي الزراعية الواقعة على الشريط الحدودي، وهذه المادة هي عبارة عن مبيد أعشاب يقتل النباتات، ويساهم في منع نموها.
- 2- قيام جيش الاحتلال الاسرائيلي بتجريف الأراضي الزراعية الحدودية، والتي تمثل حوالي (35%) من مساحة الأرض الزراعية في قطاع غزة؛ مما يكبد القطاع الزراعي خسائر فادحة.

- 3- منع الاحتلال الاسرائيلي استيراد بعض السلع الزراعية المتوفرة داخل قطاع غزة بحجة توفر الاكتفاء الذاتي وعدم الحاجة اليها؛ مما يخل بتوازن قانون العرض والطلب، ومن المنتجات ذات الاكتفاء الذاتي في قطاع غزة: الزيتون بنسبة (80%)، الحمضيات بنسبة (50%)، الخضراوات بنسبة (96%) والدواجن بنسبة (95%) (زغبر، 2018، ص1-2).
- 4- القيود على حرية تنقل السلع والخدمات بين المحافظات الفلسطينية، بالإضافة إلى القيود المفروضة على التجارة الخارجية مع الدول الأخرى؛ مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتسويق الزراعي، واختلال التوازن في أسعار السوق المحلية للإنتاج.
- 5- الحد من مساحات الصيد في قطاع غزة، ومهاجمة الصيادين في البحر.
- 6- منع الرعاة من الوصول إلى المراعي الطبيعية في المناطق الحدودية.
- 7- تدني كفاءة المشاريع الممولة من المانحين الخارجيين؛ لأنها تنفذ من العديد من الوسطاء الداخليين والخارجيين؛ مما يؤدي إلى ضعف كفاءة نتائجها (وفا، 2019، ص3).
- 8- هدر المياه، والمبالغة في استخدام مياه الري في الحقول؛ مما ينتج عنه قيمة إنتاجية اقتصادية متدنية، للكثير من المحاصيل الزراعية في قطاع غزة.
- 9- زيادة ملوحة المياه العادمة والمعالجة المستخدمة في الري، بالإضافة إلى أنها تعمل بأنظمة قديمة لا تفي بمتطلبات الزراعة.
- 10- يعتمد المزارعون في قطاع غزة على الخبرة المكتسبة من الأجداد، في تقييم كميات الري المناسبة لمحصول معين في جميع أنحاء قطاع غزة، دون مراعاة الاختلاف الجغرافي، واختلاف نوع التربة الذي ومن خلال ذلك يتم تحديد كمية المياه المناسبة (النجار، 2019، ص140-143).
- 11- القيود البرية والبحرية التي يفرضها جيش الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة، تؤدي إلى خسائر في الإنتاج الزراعي، وصيد الأسماك تقدر سنوياً بنحو (80) مليون دولار.

بالنظر إلى أهم التحديات والإشكالات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني، يتضح أنها تتركز بشكل رئيس على المعوقات الخارجية المتعلقة بالجانب الإسرائيلي، وجزء منها يرتبط بالإطار الداخلي لعمل المؤسسات النازمة للقطاع الزراعي، ويرى الباحث أنه بالرغم من أهمية هذه التحديات والمخاطر التي وثقتها الأطر النظرية، إلا أن هناك مجموعة أخرى من التحديات والإشكالات التي لا تقل أهمية عما ذكر، كونها تحمل ترجمة حقيقية لمستقبل القطاع الزراعي، وليس للواقع الراهن فقط، ومن أهم هذه الإشكالات والتحديات، تلك المرتبطة بالجوانب التكنولوجية المستخدمة في العملية الزراعية، إذ إن العصر الراهن يحمل آفاقاً كبيرة، وهامة من التحديات التكنولوجية المستخدمة في القطاع الزراعي بدول العالم المختلفة، والتي غابت عن الاستخدام في

قطاعنا الزراعي، وبالتالي فإن تحديات نقل وتوطين التكنولوجيا يجب اعتبارها أولوية هامة، تفوق في أهميتها التحديات الأخرى، المرتبطة بالأعمال والموارد أو جوانب الإغلاق والحصار، إذ إن توطين التكنولوجيا الحديثة في الأعمال الزراعية، يمكنها أن تلعب دورا هاما في تخطي مجموعة من التحديات الراهنة، التي تواجه القطاع الزراعي، فالاعتماد على تقنيات الري بالضغط المنتظم أو تقنيات الحصاد المائي أو التعقيم الحراري للتربة، وغيرها من التقنيات الحديثة، يمكنها أن تسهم في رفع معدلات الإنتاجية، وتخفيض التكاليف الزراعية، ومن جانب آخر فإن نقل هذه التكنولوجيا ليس أمرا معقدا أو صعبا، حتى في ظل الإجراءات الإسرائيلية على المعابر، إذ إن العديد من الشركات الإسرائيلية تقوم بإنتاج تلك التكنولوجيا وتسويقها، ويمكن استيرادها من تلك الشركات، ففي المحصلة النهائية مصلحة المزارع والقطاع الزراعي، هي التي تحدد الخيارات التي يمكن سلوكها، إلا أن هذه الخيارات تحتاج إلى إرادة فاعلة، ومؤسسات قوية تؤمن بهذا الاتجاه في العمل الزراعي.

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2. الدراسات المحلية:

1- دراسة (الدريملي، 2019) بعنوان: "أثر تطبيق مبادئ "الحوكمة" في منظمات العمل التنموي، على تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة".

هدفت الدراسة الحالية إلى إبراز أثر تطبيق مبادئ "الحوكمة" (الشفافية والإفصاح، العدالة والإنصاف، دور أصحاب المصالح، الرقابة والمحاسبة، الديمقراطية التشاركية)، على تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين في منظمات العمل التنموي الأهلي في قطاع غزة

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لدراسة تأثير تطبيق "الحوكمة" على التنمية المستدامة في منظمات العمل التنموي الأهلي في قطاع غزة، وقد تم الاعتماد على كل من المصادر الأولية والثانوية، في جمع البيانات، تمثلت مصادر المعلومات الثانوية بالمسح المكتبي للأدبيات المتعلقة بالموضوع البحثي، أما فيما يتعلق بالمصادر الأولية فقد تم الاعتماد على أداة الاستبانة لجمعها، حيث تم توزيع (150) استبانة على كل من الإدارة العليا، والوسطى داخل المنظمات الأهلية العاملة في المجال التنموي، والبالغ عددها وفقاً لمعايير اختيار مجتمع الدراسة الخاصة بالدراسة الحالية (46) منظمة، وقد تم استرداد (122) استبانة استخدمت لأغراض التحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها بوجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبادئ الرقابة والمحاسبة والديموقراطية التشاركية، على تحقيق التنمية المستدامة، بينما لم يكن لمبادئ (الشفافية والإفصاح، والعدالة والإنصاف ودور أصحاب المصالح) أثر معنوي في تحقيق التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في منظمات العمل التنموي في قطاع غزة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام منظمات العمل التنموي الأهلية بربط خططها الدورية والاستراتيجية، بالخطة الوطنية العامة لفلسطين، في إطار تكامل وظيفي، يهدف إلى تحقيق الأهداف العامة للتنمية المستدامة في فلسطين.

2-دراسة (رشوان وأبو رحمة، 2018) بعنوان: "أثر تطبيق مبادئ "الحوكمة" كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية" (دراسة حالة على الكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية).

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التأصيل العلمي، للتعرف على أثر تطبيق مبادئ "الحوكمة" على تحقيق التنمية المستدامة، في تعزيز جودة وشفافية التقارير المالية في الكليات الجامعية الحكومية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لبيان أثر تطبيق مبادئ "الحوكمة" كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، في تعزيز جودة التقارير المالية في الكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية، وقد اعتمدت الدراسة على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، وقد تم استخدام أسلوب المسح المكتبي، لإعداد الإطار النظري بالاعتماد على الدراسات السابقة، والدوريات والرسائل العلمية، بينما استخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية، إذ تم توزيعها على عينة من المدراء ورؤساء الأقسام، والمحاسبين العاملين، بالأقسام المالية والإدارية بالكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية البالغ عددهم (120) موظفا وموظفة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبادئ "الحوكمة" على تحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية، إذ تبين وجود أثر لكل من: (وجود إطار فاعل "للحوكمة"، "دور أصحاب المصالح"، "الإفصاح")، في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام من الكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية بنشر ثقافة التنمية المستدامة "والحوكمة"، لما لهما من أهمية في جودة التقارير المالية والإدارية.

3-دراسة (صايح، 2018) بعنوان: "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ "الحوكمة"، في الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، من وجهة نظر المدراء ورؤساء الأقسام أو المكلفين إدارياً.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، للتعرف على أثر تطبيق مبادئ "الحوكمة" في الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وقد اعتمدت الدراسة على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، حيث تم استخدام أسلوب المسح المكتبي للأدبيات المنشورة،

حول الموضوع البحثي للحصول على البيانات الثانوية، وتم استخدام أداة الاستبانة للحصول على البيانات الأولية، وتمثل مجتمع الدراسة بالمدراء ورؤساء الأقسام والمكلفين إدارياً في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، بفروعها في الضفة الغربية ومحافظات غزة والقدس الشريف، والبالغ عددهم (162) موظفاً، وقد تم الاعتماد على أسلوب العينة القصدية الحصصية تبعاً للمسمى الوظيفي، لتحديد أعداد مفردات عينة الدراسة التي بلغت (112) موظفاً، تم استهدافهم، حيث استخدمت هذه الاستثمارات لأغراض التحليل.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثل أهمها في وجود درجة متوسطة لتطبيق مبادئ "الحوكمة" في الجمعية، المستهدفة وبوزن نسبي (70.5%)، بينما كان هناك درجة مرتفعة من الأداء المؤسسي بالجمعية وبوزن نسبي (83.4%)، كما أظهرت النتائج وجود أثر معنوي، لكل من الشفافية والإفصاح والمسؤولية الاجتماعية، والقوانين والتشريعات والمساءلة على الأداء المؤسسي في الجمعية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على توفير دليل يشتمل على معايير "الحوكمة" ودليل أخلاقيات للمهنة خاص بجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية كمنظمة (UNDP)، والذي يعزز بدوره المساءلة وجودة القوانين والتشريعات، ودور مجلس الإدارة والممارسات الفضلى.

4- دراسة (أبو حسنين، 2017) بعنوان: "معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية بقطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير الحكم الرشيد، المتمثلة في كل من: (الشفافية، المساءلة، المشاركة، سيادة القانون، الاستجابة، التوافق، المساواة والعدالة، الفاعلية والكفاءة، الرؤية الاستراتيجية)، ودورها في تنمية الموارد البشرية، بوزارة الداخلية الفلسطينية، الشق المدني في قطاع غزة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، للتعرف على معايير الحكم الرشيد، ودوره في تنمية الموارد البشرية، بوزارة الداخلية الشق المدني بقطاع غزة، وقد اعتمدت الدراسة على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، وتم استخدام أسلوب المسح المكتبي للأدبيات المنشورة حول الموضوع البحثي، للحصول على البيانات الثانوية، وتم استخدام أداة الاستبانة للحصول على البيانات الأولية، وتمثل مجتمع الدراسة بأصحاب المناصب الإدارية الإشرافية (العليا والوسطى) بالوزارة والبالغ عددهم (254) موظفاً، وقد تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، وتم توزيع استمارات الاستبيان واستردادها؛ لاستخدامها لغرض التحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود درجة متوسطة من التطبيق لمبادئ الحكم الرشيد بوزارة الداخلية بنسبة (61.23%)، ووجود درجة متوسطة من تنمية الموارد البشرية بالوزارة بلغت (62.71%)، كما أظهرت النتائج وجود أثر معنوي، لمجموعة من مبادئ الحكم الرشيد في تنمية الموارد البشرية بالوزارة، حيث تمثلت تلك المتغيرات بكل من (الرؤيا الاستراتيجية، التوافق، الفاعلية والكفاءة)، بينما لم يكن لكل من: (الشفافية، المساءلة، المشاركة، سيادة القانون، الاستجابة، المساواة والعدالة) اثرا معنوي ذو دلالة إحصائية على تنمية الموارد البشرية بالوزارة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإدارة العليا في الوزارة لمعايير الحكم الرشيد، والعمل على نشر ثقافة تطبيقها داخل الوزارة، من خلال برامج تنقيفية تسهم في بناء منظومة، تدعو إلى تطبيق هذه المعايير، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة، لتنمية الموارد البشرية، ومراجعتها وتقييمها بشكل دوري.

5- دراسة (الحلو، 2012) بعنوان: "دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في أكبر (100) منظمة غير حكومية في قطاع غزة، وأثرها على مساهمة هذه المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، للتعرف على دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية على التنمية المستدامة بقطاع غزة، وقد اعتمدت الدراسة على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، حيث تم استخدام أسلوب المسح المكتبي للأدبيات المنشورة حول الموضوع البحثي، للحصول على البيانات الثانوية، وتم استخدام أداة الاستبانة للحصول على البيانات الأولية، وقد تمثل مجتمع الدراسة برؤساء مجلس الإدارة المدراء التنفيذيين والبالغ عددهم (200) موظف في المنظمات المستهدفة، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، وتم توزيع (200) استمارة، وقد تم استرداد (145) استبانة استخدمت لأغراض التحليل.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج، تمثلت أهمها في وجود درجة مرتفعة من التطبيق لمبادئ الحكم الرشيد بالمنظمات غير الحكومية، حيث بلغ الوزن النسبي لهذا المحور (77.7%)، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة، لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد على التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة، هذا بالإضافة إلى وجود أثر معنوي

ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد على التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة، إذ تمثلت أهم الأبعاد المؤثرة في تحقيق التنمية المستدامة بكل من: (المساءلة، العدل والمساواة، الفاعلية والكفاءة، اللامركزية، الشفافية).

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير الأنظمة الداخلية، بما يضمن تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في مختلف مراحل إدارة المنظمة، هذا بالإضافة إلى ضرورة تطوير برامج تدريبية للعاملين، وفق الاحتياجات اللازمة، لضمان نجاح تطبيق الحكم الرشيد في المنظمة.

2.2.2. الدراسات العربية:

1- دراسة (إبراهيم وحمادي وعبد الكريم، 2019) بعنوان: "دور الحوكمة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب فرع ديالى".

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال بيان الجوانب المرتبطة بالعلاقة، وأثر "الحوكمة" الضريبية بالتنمية المستدامة بجوانبها المتنوعة في الهيئة العامة للضرائب بالعراق.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لبيان دور الحوكمة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة بالعراق، وقد اعتمدت الدراسة على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، وقد تم استخدام أسلوب المسح المكتبي، لإعداد الإطار النظري بالاعتماد على الدراسات السابقة، والدوريات والرسائل العلمية، بينما استخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية، إذ تم توزيعها على عينة من المحاسبين (المخمنين)، والمدققين الداخليين (الفاحص الضريبي)، وتم توزيع (70) استبانة، وتم استرداد (60) استبانة، استخدمت لأغراض التحليل.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثل أهمها في وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الحوكمة الضريبية والتنمية المستدامة، كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للحوكمة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف في الخبرة والكفاءة للمحاسب (المخمن)، والمدقق (الفاحص الضريبي)، العاملين في الهيئة العامة للضرائب في آليات وأسس وإجراءات الحوكمة الضريبية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق مبادئ واسس الحوكمة الضريبية في الهيئة العامة للضرائب، لما له من أثر في تحقيق العدالة في حماية حقوق أطراف العلاقة بالهيئة، وهو ما يؤدي إلى تعزيز ثقة المكلفين بعدالة النظام الضريبي.

2-دراسة (مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية، 2017) بعنوان: "تعزيز مشاركة المجتمع المدني في قطاع الزراعة في مصر".

هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى تطبيق أسس، ومعايير الحوكمة الرشيدة في القطاع الزراعي على المستوى المحلي، من وجهة نظر الأطراف الثلاثة أصحاب العلاقة، (مسئولي الأجهزة الحكومية، أعضاء الجمعيات التعاونية، والمزارعين)، وقد تم التركيز على إيضاح مدى تطبيق كل من: (المشاركة، الشفافية، المساءلة، الفعالية، الاستجابة) كأهم ابعاد "الحوكمة" في إطار القطاع الزراعي.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبيان اثر تطبيق مبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية في الكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية، وقد استخدمت أداتي المقابلة الشخصية، والمجموعات البؤرية كأدوات لجمع البيانات الأولية، وقد تمثل مجتمع الدراسة بالأطراف المعنية بالقطاع الزراعي مسؤولي الأجهزة الحكومية، أعضاء الجمعيات التعاونية، والمزارعين (في محافظتي بني سويف والمنيا)، حيث تم إجراء (8) مقابلات معمقة مع مسؤولي الأجهزة الحكومية (4) من محافظة بني سويف، و (4) من محافظة المنيا، كما تم إجراء (17) مقابلة معمقة مع أعضاء الجمعيات التعاونية في المحافظات المستهدفة، وتم الاعتماد على تنفيذ عدد (2) من المجموعات البؤرية في محافظتي بني سويف والمنيا لجمع البيانات الأولية والوصول إلى الاستخلاصات الميدانية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثل أهمها: في وجود حالة من الضعف في تطبيق محاور "الحوكمة" في القطاع الحكومي بجمهورية مصر المسؤول عن القطاع الزراعي، وقد تمثلت جوانب الضعف في كل من: (المشاركة، الشفافية، الفعالية، الاستجابة)، من وجهة نظر كل من المزارعين والجمعيات التعاونية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التواصل بين الأجهزة الحكومية، والجمعيات التعاونية، والمزارعين ومحاولة إزالة المعوقات التي تواجه المشاركة بين الأطراف الثلاثة، كما أوصت أيضا بضرورة المشاركة بين الأطراف الثلاثة في عملية صنع، وتنفيذ ومتابعة السياسات الزراعية، واتخاذ القرارات، وكذلك في خطط وبرامج تطوير القطاع الزراعي، مع إتاحة جميع المعلومات التي تهم المزارعين على مواقع الأجهزة الحكومية على شبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي.

3- دراسة (بن عرفة وبن عرفة، 2017) بعنوان: "الحوكمة أساس التنمية المستدامة".

هدفت الدراسة إلى إيضاح الإطار المفاهيمي "الحوكمة" وأهمية تطبيقها في المجالات المتنوعة لدفع عملية التنمية المستدامة في البلدان المتنوعة، كما وهدفت أيضا إلى محاولة إظهار الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة الفساد، والآليات الهامة التي يمكن اتباعها؛ لمكافحة هذه الظاهرة باعتبارها عنصرا رئيسا لتقويض التنمية المستدامة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لبيان دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات، حيث تم استخدام أسلوب المسح المكتبي، لإعداد الإطار النظري بالاعتماد على الدراسات السابقة، والدوريات والرسائل العلمية، والتقارير المتنوعة المرتبطة بالموضوع البحثي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثل أهمها في أن الحكم الرشيد يعتبر الأداة الفعالة لدى معظم الدول؛ لمجابهة آلة الفساد بمشاركة المجتمع المدني، وتطبيق سياسات تنمية فعالة في إطار المحافظة على القيم الإنسانية والمواثيق الدولية، من خلال تطبيق مبادئ "الحوكمة" الجيدة، كما أظهرت النتائج أن "الحوكمة" هي الأداة القوية بيد السلطات المختلفة والمؤسسة النظامية، قصد تجسيد رؤية واضحة لآفاق التنمية المستدامة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة اجراء دورات تدريبية، ضمن فعاليات الحوكمة، والحكم الرشيد للمواطنين بتنسيق حكومي في الدول المعنية بالتنمية، كما أوصت أيضا بضرورة تأسيس معاهد مختصة في الحوكمة، على غرار المعهد الكندي للحوكمة.

4- دراسة (الحايك، 2016) بعنوان: "أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية (دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على المفاهيم والأطر النظرية المتعلقة "بالحوكمة"، وإبراز دورها في تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية، بالتطبيق على المديرية العامة للجمارك في سوريا.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لبيان أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية في سوريا، وقد اعتمدت الدراسة على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، حيث تم استخدام أسلوب المسح المكتبي، لإعداد الإطار النظري بالاعتماد على

الدراسات السابقة، والدوريات والرسائل العلمية، بينما استخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية، وقد تمثل مجتمع الدراسة بالعاملين في المديرية العامة للجمارك، بالإضافة إلى المخلصين الجمركيين والمحامين وجميع الأفراد الذين يرتبطون بأعمال تخص الجمارك، وتم الاعتماد على اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة، بلغ عددها (90) مفردة، وتم توزيع الاستبانات عليهم، وتم استرداد (81) استبانة، استخدمت لأغراض التحليل.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثل أهمها في وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين تطبيق آليات الحوكمة، وتحسين الأداء المالي والوظيفي والمؤسسي في المؤسسات الحكومية، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق مبادئ (المشاركة والتقييم والفعالية والشفافية والعدالة والمساواة)، في تحسين أداء العمل الجمركي في سوريا.

وقد أوصت الدراسة بضرورة البدء في تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الحكومية وتحديث وتطوير الأنظمة والقوانين، لتواكب متطلباتها، كما أوصت أيضا بضرورة سن المزيد من القوانين، لتعزيز الإفصاح والشفافية لدى المؤسسات الحكومية.

5- دراسة (حكار وبوفليسي، 2015) بعنوان: "دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة ماليزيا".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية بماليزيا، وإظهار أثر تطبيق أبعاد الحكم الرشيد على حركة التطور الاقتصادي بماليزيا، رغم التباينات الأيديولوجية والعرقية

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لبيان ماهية الحكم الرشيد ومقوماته، وكذلك ماهية التنمية الاقتصادية وأهميتها، واستعراض مختلف فواعل ومعايير الحكم الرشيد، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي؛ لبيان أهم الظروف والتطورات المصاحبة لنشأة الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية، وتتبع مسيرة التنمية التي شهدتها ماليزيا، وأهم العوامل التاريخية التي ساعدت في إنجازها، كما استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، لدراسة التقارير الدولية، كتقارير البنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، وتقارير حقوق الإنسان في ماليزيا؛ لاستخلاص المؤشرات الخاصة بالحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية، وأخيرا فقد استخدمت الدراسة أيضا منهج دراسة الحالة للتجربة الماليزية، كونه يعطي معلومات تفصيلية عن الحالة المدروسة، وقد اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات، وتم استخدام أسلوب المسح المكتبي، لإعداد الإطار النظري بالاعتماد على الدراسات السابقة، والدوريات والرسائل العلمية والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية والمؤسسات الدولية وغيرها، للوصول إلى الأهداف المرجوة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود دور فاعل للحكم الرشيد في تعزيز التنمية الاقتصادية في ماليزيا، كما أظهرت النتائج، وجود علاقة قوية بين قواعد الحكم الراشد المتمثلة في: (المساءلة، المحاسبة، الشفافية والمشاركة) والتنمية الاقتصادية، وأخيرا فقد أشارت النتائج إلى أن أهم العوامل التي أسهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية، دعم وتشجيع القطاع الخاص، وزيادة حجم تدخلاته في الحياة الاقتصادية، مع تفعيل مبدأ "الرقابة" من الحكومة الماليزية على أنشطته، وهو ما أسهم في حفز الاستثمارات، هذا بالإضافة إلى انتهاج الحكومة الماليزية لسياسة إحلال الواردات، التي أسهمت في دعم المنتج المحلي، وحفز الصادرات، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد أوصت الدراسة البلدان العربية خاصة والإسلامية عامة أن يتخذوا موقف ماليزيا ويتجهوا نحو المناهج الصحيحة والسبل الرشيدة، التي تساعد على الخروج من قوقعة التخلف والتشرذم، التي يعيشون فيها، كما أوصت أيضا بضرورة الاهتمام بعناصر الحكم الرشيد، وتفعيل كل من مبدأ (المساءلة، الرقابة، المحاسبة، والشفافية في تدفق المعلومة)، بغية الوصول لأفضل النتائج.

3.2.2. الدراسات الأجنبية:

1- Rodorff et al, (2019) Study about: "Good Governance: A Framework for Implementing Sustainable Land Management, Applied to an Agricultural Case in Northeast-Brazil".

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع نظام "الحوكمة" المطبق في شمال شرق البرازيل، وهدفت أيضا إلى تطوير إطار حوكمة جيد؛ لتنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي الزراعية؛ للتغلب على العقبات التي تواجه تلك المناطق، خاصة فيما يتعلق بالمكافحة البيولوجية للآفات، وخدمات النظم البيئية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لبيان واقع تطبيق الحوكمة في إطار القطاع الزراعي في شمال شرق البرازيل، وتطوير إطار حوكمة جيد للإدارة المستدامة للأراضي الزراعية، وقد اعتمدت الدراسة على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، حيث تم استخدام أسلوب المسح المكتبي، لإعداد الإطار النظري بالاعتماد على الدراسات السابقة، والدوريات والرسائل العلمية، بينما تم الاعتماد على تقنية المجموعات البؤرية، لجمع البيانات الأولية، حيث تم عقد مجموعتين بؤريتين، بمشاركة لجنة من الخبراء والممارسين، وممثلي المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى المزارعين، وضمت المجموعة الأولى (8) أشخاص من

المزارعين من فئتي الرجال والنساء، وبحضور الخبراء وممثلي المنظمات غير الحكومية، بينما ضمت المجموعة الثانية (12) شخصا من النساء والرجال، بغية التحقق من ممارسة الإدارة المستدامة للأراضي التي من المفترض تنفيذها.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثل أهمها في وجود ضعف في جوانب المساءلة، في ظل ضعف الإجراءات التي تتخذها الحكومة، بشأن الإدارة المستدامة للأراضي، كما أظهرت النتائج وجود ضعف في جوانب "الشفافية" لدى الجهات المعنية بالقطاع الزراعي، وخصوصا المنظمات البحثية العامة والخاصة، والتي يجب أن تقوم بنشر نتائج أبحاثها بشكل ملائم على المستوى المحلي بطريقة شفافة ومفهومة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تكليف النظام الرسمي لتمكين إطار الحكم الرشيد، لضمان المساءلة والشفافية التي تسهم في تحقيق أداء أفضل، للإدارة المستدامة للأراضي الزراعية.

2- Dhaoui, I (2019) Study about: “Good governance for sustainable development”.

هدفت الدراسة إلى بيان شروط الحكم الرشيد، والعلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد، ومؤشرات التنمية المستدامة المختارة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لبيان شروط الحكم الرشيد، والعلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد، ومؤشرات التنمية المستدامة المختارة، وقد اعتمدت على المصادر الثانوية في جمع البيانات، حيث تم استخدام أسلوب المسح المكتبي، لإعداد الإطار النظري بالاعتماد على الدراسات السابقة، والدوريات والرسائل العلمية والتقارير المتنوعة المرتبطة بالموضوع البحثي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثلت أهمها في وجود أثر إيجابي مباشر، لأبعاد الحكم الرشيد ممثلة الشفافية والعدالة والإنصاف والكفاءة والفعالية والاستجابة والمساءلة والرقابة في تحقيق أهداف التنمية المتمثلة في، الحد من الفقر، وزيادة العمالة، وإعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة، فالحكم الرشيد هو أساس التنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطرد والشامل، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر والجوع، كما أظهرت النتائج أن من أهم شروط الحكم الرشيد هو: توفير البعد المؤسسي الذي يعتبر أمرا حاسما، لنجاح التنمية المستدامة، مما يمكن الحكومة من المشاركة، بشكل أكثر فعالية وكفاءة ومسؤولية في خطط التنمية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إقامة الحكم الرشيد من خلال تحديد الآليات والعمليات والنتائج أولاً.

3- Stojanović, I. , Ateljević, J. , Stević, R (2016) Study about: “Good Governance as a Tool of Sustainable development”.

هدفت الدراسة إلى اختبار الروابط بين مفهوم غامض للحكم الرشيد، والأبعاد غير متجانسة الغاية للتنمية المستدامة وتحليل آثار الحكم الرشيد على مؤشرات معينة للتنمية المستدامة، وخاصة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على مستوى فئات مختلفة من البلدان.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لبيان أثر الحكم الرشيد على مؤشرات التنمية المستدامة المختارة على مستوى فئات مختلفة من بلدان العالم، وقد اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات، حيث تم استخدام أسلوب المسح المكتبي، لإعداد الإطار النظري بالاعتماد على الدراسات السابقة، والدوريات والرسائل العلمية، والتقارير المتنوعة المرتبطة بالموضوع البحثي، وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل القياسي، لتحديد أثر الحكم الرشيد على التنمية المستدامة، حيث تم الاعتماد على سلسلة زمنية للفترة (2000-2012) لـ (215) دولة متنوعة، صنفت استناداً لتصنيف الأمم المتحدة للبلدان (UNDESA، 2012)، حيث تم تقسيم هذه الدول إلى خمس فئات مختلفة من البلدان: (1) متقدم، (2) انتقالي، (3) نام، (4) غير متطور و (5) دول جزرية صغيرة، وقد تم تمثيل الحكم الرشيد بمجموعة من الأبعاد التي شملت (المساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، حكم القانون، مكافحة الفساد)، أما التنمية المستدامة فقد تم الاعتماد لقياسها، على مجموعة من المؤشرات التي شملت (نصيب الفرد من الناتج المحلي، كمقياس للنمو الاقتصادي، معدل عدد الفقراء عند (2) دولار أمريكي يوميًا كمقياس للفقر، مؤشر جيني كمقياس لعدم المساواة).

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثل أهمها في وجود آثار إيجابية للحكومة الرشيدة ممثلة ب (المساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، حكم القانون، مكافحة الفساد) على التنمية المستدامة، وقد أظهرت النتائج أيضاً أن الدلالة الإحصائية واتجاه وكثافة آثار أبعاد الحكم الرشيد، تختلف بالنسبة للمؤشر المختار للتنمية المستدامة والانتماء إلى فئة معينة من البلدان، إذ تشير النتائج إلى أنه لا يوجد نموذج "مقاس واحد يناسب الجميع" للحكم الرشيد.

4- Kardos, M (2012) Study about: "The reflection of good governance in sustainable development strategies".

هدفت الدراسة إلى تحديد انعكاسات الحكم الرشيد، في تحقيق التنمية المستدامة في دول الاتحاد الأوروبي، وتقديم فهم أفضل، للطريقة التي يتم بها استخدام "الحوكمة" الجيدة، فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لبيان انعكاسات الحكم الرشيد على التنمية المستدامة في دول الاتحاد الأوروبي، وقد اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية، لجمع البيانات من خلال المسح المكتبي للأدبيات البحثية المنشورة المتعلقة بالموضوع، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى المواضيعي للبيانات، من الوثائق التي تعرض استراتيجيات التنمية المستدامة، لدول الاتحاد الأوروبي، ومواقع الويب التي تشير إلى عملية تنفيذ التنمية المستدامة، وقد تم الاعتماد على الاستدلالات النوعية لتحليل المحتوى، وذلك من خلال النظر في الأقسام التي تشير إلى الحكم الرشيد، والمفاهيم المتعلقة به، وقد تم اختيار عينة من (9) دول في الاتحاد الأوروبي، وفقا لمؤشر المجتمع المستدام للعام (2010) حيث شملت تلك الدول (السويد، لاتفيا، الدنمارك، هنغاريا، لتوانيا، المملكة المتحدة، ايسلندا، اسبانيا، بلجيكا).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور الحوكمة الرشيدة، فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية المستدامة هو توفير الإطار الاستراتيجي الضروري، للالتزام المشترك طويل الأجل المتجسد في الأهداف الاستراتيجية، وآليات تكامل السياسات من حيث التنسيق الرأسي والأفقي، كما وأظهرت النتائج أن التنظيم الإداري والتشريعي في البلدان المستهدفة، يعمل بكفاءة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من المشاركة من أصحاب المصلحة من مؤسسات الدولة، والأعمال التجارية والصناعة، والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المختلفة، في عملية صياغة وتنفيذ التنمية المستدامة في البلدان المستهدفة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام والمشاركة، لتعزيز آليات التنسيق الرأسي، ونشر الممارسات الجيدة حول عمليات التشاور العام، وتقريب استراتيجيات التنمية المستدامة إلى الأشخاص، بأشكال يمكنهم فهمها واستخدامها، لتغيير سلوكهم إلى سلوك أكثر استدامة.

4.2.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات السابقة الأطر النظرية للجوانب الخاصة من "الحوكمة والتنمية المستدامة"، من حيث المفاهيم والمبادئ والمرتكزات والأبعاد والمؤشرات والخصائص، والتي شكلت بمجملها الأطر النظرية الخاصة بالموضوع البحثي، وقد عملت هذه الدراسات على ربط جوانب الحوكمة بالتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، في مؤسسات القطاع العام والخاص، مع التركيز بشكل أكبر على تطبيقها في إطار القطاع العام تحت مسمى الحكم الرشيد، ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة التي شكلت ركيزة هامة للاستناد عليها في التوجه البحثي الراهن، فقد خلص الباحث إلى مجموعة هامة من التوجهات المرتبطة بها، والتي تشمل ما يلي:

- 1- هدفت معظم الدراسات السابقة إلى إظهار تأثير الحكم الرشيد بأبعاده المتنوعة، على تحقيق التنمية المستدامة.
- 2- استخدمت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة.
- 3- اعتمدت معظم الدراسات السابقة على أداة الاستبانة، لجمع البيانات الأولية، وبعض منها استخدم النماذج القياسية المعتمدة على السلاسل الزمنية.
- 4- تباينت العينة الدراسية في الدراسات السابقة، وفقاً للبيئة التي تمت بها الدراسة، واختلفت أحجام العينات حسب الفئة المستهدفة من الدراسة.

5.2.2. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، فقد خرج الباحث بمجموعة من الفوائد التوجيهية، التي شكلت أساساً للتوجه نحو الدراسة الحالية، والتي يمكن إيجازها بما يلي:

- 1- التعرف على أحدث التطورات، التي ارتبطت بالمفاهيم النظرية الخاصة بمتغيرات الدراسة.
- 2- الوقوف على أحدث الإسهامات العلمية، التي تناولتها الأدبيات المتنوعة الخاصة بالموضوع البحثي.
- 3- المساهمة في تكوين الأساس العلمي النظري المتعلق بمتغيرات الدراسة.
- 4- التعرف على مختلف المنهجيات التي تناولت موضوع البحث، والأسس العلمية التي استندت إليها هذه المنهجيات في تطبيق التقنيات البحثية المختلفة.
- 5- التعرف على الأبعاد المختلفة، لمتغيرات الدراسة المرتبطة بمحاور المتغير المستقل والتابع، والتي أجمعت عليها معظم الدراسات السابقة.

6- المساعدة في توجيه الدراسة الحالية، نحو اعتماد المنهج، والأداة المناسبة التي يمكن استخدامها لتنفيذ الدراسة الحالية.

7- التعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة في عملية تحليل البيانات.

6.2.2. أوجه اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

1- اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة، في استخدامها المنهج الوصفي التحليلي، بأدواته المتنوعة لجمع وتحليل البيانات.

2- اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة، في استخدامها أداة الاستبيان كأساس لجمع البيانات الأولية.

3- اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات، في الأبعاد والمتغيرات الفرعية، حيث اتفقت في أبعاد "الحوكمة" مع كل من: دراسة (أبو حسنين، 2017)، ودراسة (الحو، 2012)، ودراسة (صايح، 2018)، ودراسة (مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية، 2017)، ودراسة (إبراهيم وحمادي وعبد الكريم، 2019)، ودراسة (حكار وبوفليسي، 2015)، ودراسة (الحايك، 2016)، ودراسة (Rodorff et al, 2019) ودراسة (Dhaoui, I 2019)، في حين اتفقت في أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة كل من دراسة (الحو، 2012)، ودراسة (الدريملي، 2019)، ودراسة (رشوان وأبو رحمة، 2018)، ودراسة (إبراهيم وحمادي وعبد الكريم، 2019)، ودراسة (Dhaoui, I 2019).

4- اتفقت معظم الدراسات السابقة على عينة الدراسة، التي تستهدف الإدارة العليا والوسطى من العاملين في المؤسسات الحكومية.

7.2.2. أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية:

1- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مشكلة الدراسة، التي تسعى إلى تقديم إجابات محددة حول أسئلتها المفترضة، إذ تعتبر هذه الدراسة، من الدراسات القلائل التي عملت على الربط بين "الحوكمة" بأبعادها المتنوعة، و"التنمية الزراعية المستدامة" في قطاع غزة.

2- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

3- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، في الفرضيات التي بنيت عليها.

4- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في بيئة التطبيق، حيث ركزت الدراسة الحالية على اختيار البيئة الزراعية، كمجال لاختبار أثر "الحوكمة" على تحقيق التنمية المستدامة المرتبطة بها، وهو ما لم يتم تناوله على المستوى المحلي.

8.2.2. ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية من أهم التوجهات الفكرية الحديثة، خاصة الاهتمام بقضايا كل من "الحوكمة" و"التنمية المستدامة" والتي تعتبر قضايا حديثة النشأة، وبالتالي فهي تعبر عن اتجاه فكري تطبيقي حديث المحتوى، ونظرا لطبيعة التوجهات الحديثة التي تركز على قضايا الحوكمة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في إطار العمل الحكومي، في ظل بيئة العمل الحديثة، فإن هذه الدراسة تماشت مع هذه التوجهات، أملا في تقديم مجموعة من الإسهامات التي تميزها عن غيرها من الدراسات السابقة، والتي يمكن حصرها في التالي:

- 1- تظهر الدراسة الحالية الإسهامات الفكرية الحديثة، في مجالي "الحوكمة" أو الحكم الرشيد والتنمية الزراعية المستدامة في إطار العمل الحكومي.
- 2- تميزت الدراسة الحالية في شمولية المحتوى، لمفاهيم أبعاد "الحوكمة" والتنمية الزراعية المستدامة، حيث تحتوي هذه الدراسة على إطار نظري تفصيلي بشكل واضح، مما يساعد الباحثين والمهتمين بالرجوع إليه، والاستفادة منه بشكل واسع.
- 3- تميزت الدراسة الحالية في كونها تعتبر الدراسة الأولى على المستوى المحلي على حد علم الباحث، التي تتناول الربط بين جوانب "الحوكمة" والتنمية الزراعية المستدامة في إطار بيئة العمل الحكومي في قطاع غزة، إذ خلت البحوث المحلية من أي دراسات تتعلق بهذا الإطار، وهو ما يدعم أصالة هذه الدراسة، من حيث الموضوع، والأسلوب البحثي المستخدم في التحليل في إطار القطاع الحكومي.
- 4- إن هذه الدراسة حاولت إكمال الجهود البحثية التي أجريت على المستوى العربي والدولي في مجالي "الحوكمة" والتنمية الزراعية المستدامة، وذلك بإضافة جديدة تمثلت في البيئة الفلسطينية، الأمر الذي يمثل إضافة هامة على المستوى العلمي، تدعم الجهود البحثية المستمرة في المجالين الإداري والاقتصادي، بما يعزز من أصالة البحث العلمي وحداثته، سواء من حيث المفاهيم، أو التطبيقات في البيئات المتغيرة.

9.2.2. الفجوة البحثية:

جدول (10.2): مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية لاستخلاص الفجوة البحثية.

الدراسة الحالية	الفجوة البحثية	الدراسات السابقة
- ربطت الدراسة الحالية بين قضايا "الحوكمة" وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، داخل المؤسسات الحكومية في قطاع غزة. - تناولت الدراسة الحالية التنمية المستدامة في إطار القطاع الزراعي في قطاع غزة. - ربطت الدراسة الحالية بين "الحوكمة" والتنمية الزراعية المستدامة.	- توجد مجموعة من الدراسات التي تناولت "الحوكمة"، إلا أنها لم تقم بربطها بقضايا التنمية الزراعية المستدامة. - توجد مجموعة من الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة إلا أنها تناولتها في إطارها العام، دون تناولها في الإطار الزراعي بالتطبيق على القطاع الحكومي. - على الرغم من أن هذه الدراسات قد ربطت بين متغيرات الدراسة الحالية، إلا أنها ربطت بينهما في الإطار العام، دون تخصيص، بينما خصصت الدراسة الحالية التركيز على التنمية المستدامة في إطار القطاع الزراعي، كما أن الدراسات التي ربطت بين المتغيرين قد اكتفت بالاعتماد على مجموعة محددة من أبعاد "الحوكمة" حيث اشتركت بالتركيز على أبعاد (الشفافية والإفصاح، المساءلة، العدالة والانصاف)، بينما أضافت الدراسة الحالية بعدي الاستجابة والرقابة كأبعاد هامة في إطار "الحوكمة" لم تتناولها هذه الدراسات.	- تناولت مجموعة من الدراسات السابقة موضوع "الحوكمة" مثل: دراسة أبو حسنين، (2017)، ودراسة (الحو، 2012) ودراسة (صايح، 2018)، ودراسة (مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية، 2017)، ودراسة (إبراهيم وحمادي وعبد الكريم، 2019)، ودراسة (حكار وبوفليسي، 2015)، ودراسة (الحايك، 2016) ودراسة (Rodorff، 2019)، et al، ودراسة (Dhaoui، I، 2019). - تناولت مجموعة أخرى من الدراسات موضوع التنمية المستدامة مثل: (الحو، 2012)، ودراسة (الدريملي، 2019)، ودراسة (رشوان وأبو رحمة، 2018)، ودراسة (إبراهيم وحمادي وعبد الكريم، 2019)، ودراسة (Dhaoui، I، 2019). - يوجد مجموعة من الدراسة التي ربطت بين قضايا الحوكمة والتنمية المستدامة (الحو، 2012)، ودراسة (الدريملي، 2019)، ودراسة (رشوان وأبو رحمة، 2018)، ودراسة (إبراهيم وحمادي وعبد الكريم، 2019)، ودراسة (بن عرفة وبن عرفة، 2017)، ودراسة (Kardos، M، 2012)، ودراسة (Dhaoui، I، 2019)، ودراسة (Ateljević، J.، Stojanović، I.، Stević، R، 2016).
طبقت الدراسة الحالية على القطاع الزراعي في إطار عمل المؤسسات الحكومية في قطاع غزة.	- من الملاحظ أن جميع الدراسات التي تناولت قضايا الحوكمة والتنمية المستدامة قد طبقت في بيئات متغايرة، ومنها البيئة الفلسطينية إلا أنها لم تطبق على المؤسسات الحكومية العاملة في المجال الزراعي.	

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

المقدمة:

تحل منهجية البحث العلمي درجة كبيرة من الأهمية، والسبب في ذلك هو حاجة أي بحث علمي للدقة والتنظيم، فالبحث العلمي ليس كغيره من الموضوعات الإنشائية أو الأخبار النصية، فالأمر ينطوي عليه الكثير من النتائج المرتبطة بحياة البشر أنفسهم، لذا شرع العلماء والخبراء العلميون نحو إيجاد منهجية للبحث العلمي يسير على دربها الباحثون، فمنهجية البحث العلمي تمثل مجموعة من الخطوات المنظمة التي يتم من خلالها دراسة موضوع محدد، والوصول لنتائج ذات قيمة تساهم في حل المشكلة؛ من خلال مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يدونها الباحث، وعليه فإن منهجية البحث العلمي توضح طبيعة الخطوات المتسلسلة التي يجب على الباحث اتباعها لاجراء بحثه بطريقة واسلوم علمي منظم ومعرفة منطقية وموثق، لذا وتماشيا مع هذا الأسلوب فقد قام الباحث باتباع منهجية علمية متسلسلة لتنفيذ هذا البحث استندت الى الخطوات العلمية التي ارستها قواعد البحث العلمي، وقد أوضحت هذه المنهجية جميع الخطوات التفصيلية التي قام بها الباحث بداء امن صياغة المشكلة البحثية ومرورا باسئلتها المفترضة وأهدافها وفرضياتها وأساليب وطرق الكتابة العلمية، كما وشملت هذه المنهجية الإجراءات التفصيلية للدراسة التطبيقية، حيث قام الباحث بايضاح طبيعة الحالة المدرسة من حيث مجتمع الدراسة والعينة التي تم تمثيل المجتمع بها والطريقة العلمية المتبعة لهذا التمثيل، هذا بالإضافة الى اظهار طبيعة الأداة المستخدمة وكيفية اعدادها

وتصميمها والاسس المنهجية للاختبارات المتعلقة بفحص صلاحية هذه الأداة للاستخدام من حيث صدقها وثباتها وقدرتها على قياس الغرض الذي صممت لاجله وذلك بهدف دراسة دور حوكمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة، من وجهة نظر العاملين بوزارة الزراعة، وعليه فان هذا الفصل من الدراسة يوضح بشكل تفصيلي كافة الإجراءات المنهجية التي اتبعها الباحث لاجراء الدراسة التطبيقية سواء من حيث وصف المجتمع المستهدف او الأداة المستخدمة والاختبارات الإحصائية المتنوعة التي تم الاعتماد عليها لاجراء نموذج احصائي ملائم وذو صلاحية يمكن الاعتماد عليه في استخراج نتائج علمية موثوقة.

1.3 منهج الدراسة

يعد المنهج الوصفي من أهم المناهج البحثية وترجع أهميته الكبيرة في الاعتماد عليه للعديد من الدراسات وأيضاً الأبحاث، وهو المنهج القادر على وصف الظاهرة بشكل دقيق، من خلال الكيف وتوضيح خصائصها وكما عن طريق إعطائها وصف بشكل رقمي (اسماعيل، 2019)، فالمنهج الوصفي من أكثر المناهج المستخدمة، ويعود ذلك لقيامه بدراسة الظاهرة مع رصدها كما بالواقع، مع التعرف على كافة الأسباب وأيضاً العوامل المساهمة بحدوث الظاهرة من أجل الوصول لنتائج لحل المشكلة، وارتباطاً قدرة هذا المنهج على وصف الظاهرة وتحديد اتجاهاتها والعلاقات والأسباب المرتبطة بها، فقد لجأ الباحث الى استخدام هذا المنهج في دراسته الراهنة التي تركز على اظهار دور حوكمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة، من وجهة نظر العاملين بوزارة الزراعة، حيث قام الباحث بوصف متغيرات الدراسة واجراء المقارنات الوصفية للكتابات العلمية التي تناولتها بالبحث والتحليل، كما وقام الباحث بالاعتماد على استخدام إجراءات هذا المنهج في اجراء الدراسة التطبيقية وذلك من خلال الوصف الكمي لمتغيرات الدراسة المتسلسلة واجراء الاختبارات السببية لاثبات العلاقات والاثار والاتجاهات بين هذه المتغيرات التي أسهمت وبشكل تطبيقي في الإجابة على التساؤلات البحثية بالاعتماد على مجموعة من البرامج الإحصائية المتخصصة، وأهمها المجموعة الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS, SmartPLS) لحساب المؤشرات اللازمة لأغراض التحليل.

2.3 طرق جمع بيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية باستخدام تقنية المسح المكتبي للادبيات البحثية التي تناولت موضوع الدراسة لتكوين الاطار النظري، هذا بالإضافة الى اعتمادها على أداة الاستبانة لجمع البيانات من مصادرها الأولية والمتمثلة بآراء المبحوثين العاملين بوزارة الزراعة، هذا بالإضافة الى الاعتماد على تقنية المجموعات البؤرية المركزة للحصول على آراء

المستفيدين من خدمات الوزارة، حيث تم تنفيذ (4) مجموعات بؤرية، مع المزارعين، موزعين على المحافظات بواقع (45) مزارعاً، بالإضافة لإجراء حصر شامل للإدارة العليا والوسطى المتمثلة ب (مدير، رئيس قسم، رئيس شعبة) والبالغ عددهم (93) موظفاً، تم استهدافهم باستخدام أداة الاستبانة.

3.3 مجتمع الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي على معرفة دور حوكمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة، ويتكون مجتمع الدراسة من فئتين، وتتمثل الفئة الأولى بالعاملين في الإدارة العليا والوسطى (مدير، رئيس قسم، رئيس شعبة) والبالغ عددها (93) موظفاً حسب أرقام صادرة عن إدارة الموارد البشرية في وزارة الزراعة لعام (2019)، بينما تتمثل الفئة الثانية بالمستفيدين من خدمات وزارة الزراعة، وهم المزارعون وبلغ عدد عددهم (45) مزارعاً موزعين على محافظات قطاع غزة.

وبناءً على ذلك قام الباحث باستخدام أسلوب الحصر الشامل للفئة الأولى، المتمثلة بالعاملين لدى وزارة الزراعة، خلال الفترة الواقعة ما بين (3) مارس حتى (8) مارس (2020)، بينما تم استخدام أسلوب العينة العشوائية، في اختيار مزارعين لكل محافظات قطاع غزة، باستخدام أداة المجموعات البؤرية، والبالغ عددهم (45) مزارعاً موزعة (خانيونس= (12) مزارعاً، الوسطى= (14) مزارعاً، الشمال= (10) مزارعين، رفح= (9) مزارعين)، خلال الفترة الواقعة ما بين (4) مارس حتى (9) مارس (2020).

4.3 العينة الاستطلاعية

هي نوع من أنواع العينات التي يستخدمها أي باحث يقوم بدراسة ميدانية، وخاصة الباحث الجديد، حيث يلجأ إليها عندما تكون معرفته عن الموضوع بسيطة جداً، مما تزيد من معرفته حتى يتسنى له التعمق في دراسته والتوسع في جميع جوانبها، كما يطلق على العينة الاستطلاعية اسم الدراسة الكشفية، أو التمهيدية أو الصاغية أو التمهيدية أو الكشفية، وتعد الخطوة الأولى في سلسلة البحث الاجتماعي، ويتوقف العمل في مراحل البحث الأخرى التي تأتي بعد مرحلة الدراسة الاستطلاعية على البداية الصحيحة والملائمة التي تخطوها هذه الدراسة. ويتم التركيز في العينة الاستطلاعية على اكتشاف الأفكار الجديدة والاستخبارات المتباعدة التي تساعد الباحث على فهم مشكلة الدراسة، حيث تساعد الباحث في اكتشاف جميع المتغيرات المتعلقة بمشكلة البحث والتي يزعم الباحث دراستها، وتكون بمثابة متطلب أساسي يستند عليه بالتنبؤ بجوانب القصور والضعف والصعوبات

في إجراءات تطبيق الدراسة الميدانية من حيث المنهج وأدوات جمع البيانات لتلاشي الوقوع فيها في ضوء ما أسفرت عنها نتائج الدراسة الاستطلاعية، وتعد بمثابة تغذية راجعة للباحث من حيث مدى نجاعة تطبيق أدوات دراسته والاطمئنان مبدئياً على النتائج المتوقعة، كما تعطي الباحث خبرة قبلية على تطبيق البرامج والأدوات والاختبارات التي ينوي استخدامها مما يدفعه للقيام بتطبيق دراسته بمهارة عالية، وبناء على ذلك قام الباحث بدراسة عينة تجريبية مكونة من (36) مستجيباً ومستجيبة (88.6%) من الذكور، (11.4%) من الإناث، (للتحقق من الصدق والثبات لأداة الدراسة (الاستبانة)، والتي تعتبر الخطوة الرئيسية قبل بدء توزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة، للتحقق من الصدق والثبات، لأداة الدراسة الرئيسية والتي تتمثل بالاستبانة، وبعد التأكد من معايير الصدق والثبات، يتم توزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة.

5.3 أدوات الدراسة

1.5.3. الأداة الأولى (الاستبانة):

استخدمت الدراسة الحالية الاستبانة كأداة بحثية رئيسية لجمع البيانات من مصادرها الأولية، حيث تم تصميم هذه الاستبانة بالاعتماد على الأسس العلمية في المراجع والأدبيات التي تناولت الموضوع البحثي محل الاهتمام، حيث تمت المراجعة النقدية للدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وقامت بالاعتماد على نفس الأداة للاستفادة منها في صياغة وتوجيه أداة الدراسة الراهنة مع إجراء التعديلات عليها بما يتناسب مع الموضوع البحثي والبيئة الدراسية والاختلافات بينهما، وقد قام الباحث بتطوير الاستبانة بعد تحديد المتغيرات البحثية الرئيسية التي شملت المتغير المستقل بأبعاده المختلفة والمتغير التابع ومن ثم القيام بالبحث العلمي عن مفاهيم ومكونات هذه الأبعاد لإجراء الصياغة العلمية لاسئلة الاستبانة وفقاً لأبعادها مع إسقاط هذه الصياغات على الواقع التطبيقي المستهدف في بيئة العمل الزراعي في قطاع غزة، إذ تم تمثيل المتغير المستقل المتمثل بالحوكمة بمجموعة من الأبعاد التي احتوت على فقرات ممثلة لكل بعد في الاستبانة وتم تمثيل المتغير التابع المتمثل بالتنمية الزراعية المستدامة بمجموعة أخرى من الفقرات وذلك بغية إيضاح "دور حوكمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة"، حيث تم إعداد المسودة الأولية للاستبانة وعرضها على المختص الجامعي، حيث تم الاستقرار بصورة أولية على الاستبانة بعد عرضها الأولي على المختص الجامعي ومن ثم جاهزية الباحث لعرضها على مجموعة من الخبراء والمحكمين العاملين في الحقل الإداري والتنموي في قطاع غزة من أجل إبداء آرائهم لإقرارها بالشكل النهائي.

1.1.5.3. محتوى أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة (الاستبانة) من قسمين رئيسيين، ويتكون القسم الأول من البيانات الديموغرافية لمجتمع الدراسة المتمثلة ب (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، بينما يتمثل القسم الثاني بمحاور الدراسة الرئيسية بأبعادها، التي تستخدم لدراسة دور حوكمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة، وتتكون الدراسة من نوعين من المتغيرات، النوع الأول يتمثل في المتغير المستقل "أبعاد الحوكمة" والذي تم قياسه من خلال (50) فقرة موزعة على (6) أبعاد (الشفافية والإفصاح، العدالة والإنصاف، الاستجابة، المساءلة، المشاركة، الرقابة)، والنوع الثاني ويمثل المتغير التابع "التنمية المستدامة"، والذي تم قياسه من خلال (21) فقرة وبذلك تصبح الاستبانة مكونة من (71) فقرة، والجدول (1.3) يوضح محتويات متغيرات، ومحاور الدراسة.

جدول (1.3): محتويات متغيرات الدراسة.

المحاور	الأبعاد	المتغيرات	عدد الفقرات
المحور الأول	الشفافية والإفصاح	مستقل	9
	العدالة والإنصاف		9
	الاستجابة		8
	المساءلة		8
	المشاركة		8
	الرقابة		8
المحور الثاني	المحور ككل "الحوكمة"	مستقل	50
	التنمية المستدامة	تابع	21

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على الأطر النظرية والدراسات السابقة.

2.1.5.3. تصحيح أداة الدراسة (الاستبانة):

يعتبر المقياس المستخدم لتحديد اتجاهات الافراد او المبحوثين حول الفقرات من الجوانب الهامة التي يجب التأكد منها قبل توزيع الاستبانة البحثية، وتتعدد المقاييس المستخدمة لتصحيح أداة الدراسة، الا ان اشهرها واوسعها استخداما يتمثل بمقياس (ليكرت) الخماسي (Likert Scale) لتصحيح أداة الدراسة، حيث يركز هذا المقياس على الاوزان النسبية التي تعطى لاستجابات المبحوثين والتي تتدرج مستوياتها من الدرجة (1) حتى الدرجة (5)، والتي، يستفاد منها في التعبير

عن مستوى انخفاض، أو ارتفاع الموافقة على فقرات وبنود الاستبانة، (باتشيرجي، 2015)، فالدرجة (1) تعني عدم الموافقة بشدة فيما تشير الدرجة (2) إلى عدم الموافقة، بينما تمثل الدرجة (3) القيمة الحيادية، وتشير الدرجة (4) إلى الموافقة على الفقرة، وأخيراً فإن الدرجة (5) تشير إلى الموافقة بشدة من المبحوث على الفقرة المطروحة، ولتحديد مستوى الموافقة على كل فقرة من الفقرات، وكل محور، وكل بعد ضمن أداة الدراسة (الاستبانة)، يتم الاعتماد على استخدام قيمة الوسط الحسابي، وقيمة الوزن النسبي، والجدول (2.3) أدناه يوضح مستويات الموافقة استناداً لخمس مستويات: (منخفض جداً، منخفض، متوسط، مرتفع، مرتفع جداً).

جدول (2.3): مستويات الموافقة على فقرات وأبعاد ومحاور الدراسة.

مستوى الموافقة	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً
الوسط الحسابي	1-1.8	1.81 إلى 2.6	2.61 إلى 3.4	3.41 إلى 4.2	أكبر من 4.21
الوزن النسبي	20_36.0	36.2 إلى 52.0	52.2% إلى 68%	68.2% إلى 84%	أكبر من 84%
الوسط الحسابي: (مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين)، الوزن النسبي: (الوسط الحسابي ÷ 5) * 100					

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لمقياس الإجابة "ليكرت الخماسي".

2.5.3. الأداة الثانية (المجموعات البؤرية "المركزة"):

هي مجموعة مؤلفة من أفراد ذوي خصائص معينة يركزون المناقشات على قضية أو موضوع معين، وتتكون المجموعة المركزة من مجموعة صغيرة من الأشخاص، وتتكون المجموعة ما بين ستة و تسعة أشخاص، يتم جمعهم معاً بواسطة مشرف مدرب (الباحث) لاستكشاف المواقف والتصورات والمشاعر والأفكار حول موضوع" (Dilshad, 2013)، وبناء على ذلك قام الباحث بعمل (4) مجموعات بؤرية لمحافظة قطاع غزة، لمناقشة موضوع الدراسة من وجهة نظرهم، وبلغ عدد المزارعين (45) مزارعاً.

- محتوى أداة (المجموعة البؤرية "المركزة"):

تتكون الأداة الثانية المتمثلة ب (المجموعات البؤرية) من قسمين رئيسيين، يتكون القسم الأول منها بالبيانات الديموغرافية للمزارعين المتمثلة ب (النوع، العمر، المؤهل العلمي)، بينما يتمثل القسم الثاني

بمحاور الدراسة الرئيسية بأبعادها، التي تستخدم لدراسة دور حوكمة القطاع الزراعي على التنمية المستدامة، من وجهة نظر المزارعين (مرفق أسئلة المجموعات البؤرية في الملحق رقم "2").

6.3 صدق وثبات أداة الدراسة

يعد الصدق والثبات من معايير قياس جودة أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة، ويمكن القول أن مدى صدق وثبات أداة الدراسة هي من أهم أسس جمع البيانات في الدراسة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن ضعف ثبات وصدق الأداة يؤدي إلى ضعف صحة نتائج الدراسة بأكمله، وأن عدم صحة نتائج الدراسة تجعل الدراسة بدون قيمة، لذلك يجب على الباحث الأخذ بعين الاعتبار معايير الصدق والثبات في الدراسة.

1.6.3. صدق أداة الدراسة (الاستبانة):

1.1.6.3. الصدق الظاهري:

يعبر الصدق الظاهري عن مدى صدق الأداء، أي المظهر العام للأداء أو الصورة الخارجية لها من حيث نوع الفقرات وكيفية صياغتها ومدى وضوحها، حيث يشير إلى ما يبدو ظاهرياً أنه يقاس، ويتم التوصل إليه من خلال مجموعة من المحكمين ومختصين بالمجال نفسه، ويتم الحكم على الفقرات من خلال مدى ملائمتها للسمة أو الخاصية المراد قياسها (الزهيري، 2017)، حيث قام الباحث بتصميم أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة وعرضها على (6) من المحكمين لتحكيم الاستبانة (انظر ملحق رقم 3)، ولمعرفة تمثيل الفقرات لمتغيرات الدراسة وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، وبناءً على آرائهم تم تعديل الاستبانة وفق توجيهاتهم وإقرار الشكل النهائي للاستبانة (ملحق رقم 1)

2.1.6.3. صدق الاتساق الداخلي:

يعتبر صدق الاتساق الداخلي أحد معايير تحقيق صدق أداة الدراسة، ويعرف صدق الاتساق الداخلي بمدى ارتباط متوسط فقرات المحور مع المتوسط العام للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة، من خلال حساب معاملات الارتباط بينهما، بهدف التحقق من مدى صدق مقياس الاستبانة، إذ يتم التحقق من توافر هذا النوع من الصدق، من خلال توافر معاملات ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مجموعة من مستويات الدلالة، أكثرها شيوعاً واستخداماً (مستوى الدلالة أقل من 0.05)، ويتم التحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال أسلوبين، حيث يتمثل الأسلوب الأولي (معامل ارتباط بيرسون)، أما الأسلوب الثاني (درجة التشبع باستخدام التحليل العاملي "Outer Loadings").

1- صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لأبعاد المحور الأول "الحوكمة":

استناداً إلى نتائج معامل الارتباط بين الفقرات والبعد الذي ينتمي اليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستويين (0.01، 0.05)، بين متوسط فقرات البعد، والمتوسط العام للبعد نفسه، حيث بلغ أدنى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة السابعة للبعد الأول: "الشفافية والإفصاح" التي تنص على: "تستخدم الوزارة الوسائل التكنولوجية بشكل واسع لمشاركة المعلومات، وتعميمها مع محدودية الاستخدام الورقي" (0.346)، وكان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية، بينما بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط، للفقرة الأولى للبعد الثالث: "الاستجابة" التي تنص على: "تقوم الوزارة بمتابعة شكاوى المزارعين والرد عليها دون تأخير" (0.891) وقد كان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا البعد ذا دلالة إحصائية، وتشير هذه النتائج إلى توفر صدق الاتساق الداخلي لأبعاد المحور الأول: "الحوكمة" بشكل عام، والجدول (3.3) يوضح النتائج.

جدول (3.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لأبعاد المحور الأول "الحوكمة".

فقرات البعد الثاني: العدالة والإصاف			فقرات البعد الأول: الشفافية والإفصاح		
رقم الفقرة	معامل ارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
الفقرة 1	**0.506	0.002	الفقرة 1	**0.726	0.000
الفقرة 2	**0.677	0.000	الفقرة 2	**0.550	0.001
الفقرة 3	**0.600	0.000	الفقرة 3	**0.794	0.000
الفقرة 4	**0.584	0.000	الفقرة 4	**0.632	0.000
الفقرة 5	**0.577	0.000	الفقرة 5	**0.629	0.000
الفقرة 6	**0.523	0.001	الفقرة 6	**0.727	0.000
الفقرة 7	*0.346	0.039	الفقرة 7	**0.754	0.000
الفقرة 8	**0.613	0.000	الفقرة 8	**0.711	0.000
الفقرة 9	**0.593	0.000	الفقرة 9	**0.754	0.0000
فقرات البعد الثالث: الاستجابة			فقرات البعد الرابع: المساءلة		
الفقرة 1	**0.891	0.000	الفقرة 1	**0.675	0.000
الفقرة 2	**0.562	0.001	الفقرة 2	**0.775	0.000
الفقرة 3	**0.503	0.002	الفقرة 3	**0.440	0.008
الفقرة 4	**0.635	0.000	الفقرة 4	**0.607	0.000
الفقرة 5	**0.717	0.000	الفقرة 5	**0.630	0.000
الفقرة 6	**0.627	0.000	الفقرة 6	**0.687	0.000
الفقرة 7	**0.611	0.000	الفقرة 7	**0.705	0.000
الفقرة 8	**0.604	0.000	الفقرة 8	**0.519	0.000
فقرات البعد الخامس: المشاركة			فقرات البعد السادس: الرقابة		
الفقرة 1	**0.837	0.000	الفقرة 1	**0.599	0.000
الفقرة 2	*0.378	0.023	الفقرة 2	**0.619	0.000
الفقرة 3	**0.489	0.003	الفقرة 3	**0.613	0.000
الفقرة 4	*0.354	0.034	الفقرة 4	**0.457	0.005
الفقرة 5	**0.757	0.000	الفقرة 5	**0.752	0.000
الفقرة 6	**0.680	0.000	الفقرة 6	**0.508	0.002
الفقرة 7	**0.721	0.000	الفقرة 7	**0.675	0.000
الفقرة 8	**0.589	0.000	الفقرة 8	**0.686	0.000

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01،) * ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05).

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

2- صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للمحور الثاني "التنمية المستدامة":

استناداً الى نتائج معامل الارتباط بين فقرات المحور الذي ينتمي إليه، فقد كانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستويين (0.01)، (0.05) بين متوسط فقرات المحور والمتوسط العام للمحور نفسه، بإستثناء الفقرتين العاشرة والعشرين غير دالة إحصائياً وبالتالي غير مرتبطة مع المحور، وسيتم حذفها من التحليل، حيث بلغ أدنى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة الأولى التي تنص على: " تتسم أنشطة الوزارة بقدرتها الفاعلة، على تحسين الأمن الغذائي لسكان قطاع غزة" (0.374)، وكان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية، بينما بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط للفقرة الرابعة التي تنص على: " يوجد إسهام فاعل للأنشطة المنفذة من الوزارة في تعزيز مستويات الدخل للمزارعين وأسرهم " (0.800)، وقد كان هذا الارتباط ذا دلالة إحصائية، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا المحور ذا دلالة إحصائية، وتشير هذه النتائج إلى توفر صدق الاتساق الداخلي، لفقرات المحور الثاني "التنمية المستدامة" بشكل عام، والجدول (4.3) يوضح النتائج.

جدول (4.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للمحور الثاني "التنمية المستدامة".

فقرات المحور الثاني "التنمية المستدامة"					
رقم الفقرة	معامل ارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معامل ارتباط	مستوى الدلالة
الفقرة 1	*0.374	0.025	الفقرة 12	**0.512	0.001
الفقرة 2	**0.733	0.000	الفقرة 13	**0.728	0.000
الفقرة 3	**0.675	0.000	الفقرة 14	**0.520	0.001
الفقرة 4	**0.800	0.000	الفقرة 15	**0.560	0.000
الفقرة 5	**0.696	0.000	الفقرة 16	**0.598	0.000
الفقرة 6	**0.680	0.000	الفقرة 17	**0.586	0.000
الفقرة 7	**0.683	0.000	الفقرة 18	**0.708	0.000
الفقرة 8	**0.679	0.000	الفقرة 19	**0.575	0.000
الفقرة 9	**0.720	0.000	الفقرة 20	0.288	0.089
الفقرة 10	0.310	0.066	الفقرة 21	**0.467	0.004
الفقرة 11	**0.667	0.000			

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) * ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05).

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

3- صدق الاتساق الداخلي من خلال طريقة درجة التشبع "Outer Loadings" باستخدام التحليل العاملي لأبعاد ومحاور الدراسة:

ويقصد بالاتساق الداخلي مدى ارتباط درجات الأبعاد أو المحور، مع درجات الفقرات المكونة لها. ويتم التحقق من وجود صدق الاتساق الداخلي، من خلال درجة التشبع (**Outer Loadings**)، ويتم الحكم على صدق عباراته، من خلال درجة التشبع للفقرة، وتعرف بمعاملات الصدق أو التشبع على المتغير الكامن، حيث يتم الحكم على صدق الفقرات في ضوء القيمة الحرجة، ويتم حذف الفقرات التي تقل عن القيمة (0.3) من نماذج القياس؛ لأنها تشير إلى أنّ هذا المؤشر له مساهمة أقل من هذه العوامل (عامر، 2018)، ويوضح جدول (5.3) درجة التشبع (**Outer Loadings**)، لجميع فقرات أبعاد المتغير المستقل المتمثل (ب) (الحوكمة)، وفقرات المحور الثاني (التنمية المستدامة)، والتي تمثل نسبة مساهمات كل فقرة في البعد، أو المحور المنتمي إليه.

وبعد إجراء التحليل العاملي من خلال درجة تشبع فقرات الاستبانة، تبين وجود فقرات أقل من الحد الأدنى المسموح به، لتواجدها ضمن معايير صدق الاتساق الداخلي، بمعنى وجود درجة التشبع أقل من (0.3)، لكل من المحور الثاني "التنمية المستدامة"، وتم حذف الفقرتين (العاشرة، العشرين)، لضمان تحقيق صدق الاتساق الداخلي من خلال (درجة التشبع: **Outer Loadings**)، وقد بلغ أدنى درجة تشبع للفقرة السابعة للبعد الأول (**Outer Loadings= 0.300**)، وكذلك أيضاً الفقرة الثالثة للبعد الرابع، بينما بلغ أعلى درجة تشبع للفقرة السادسة، وتدرج تحت البعد الخامس (**Outer Loadings=0.921**)، وتعد هذه القيم مقبولة، ويمكن الاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة.

جدول (5.3): نتائج الاتساق الداخلي من خلال (درجة التشبع: Outer Loadings) باستخدام التحليل العاملي لأبعاد ومحاور الدراسة.

البعد الأول/ الشفافية والإفصاح:		البعد الثاني/ العدالة والإنصاف:		البعد الثالث/ الاستجابة:	
رقم الفقرة	Outer Loadings	رقم الفقرة	Outer Loadings	رقم الفقرة	Outer Loadings
الفقرة 1	0.488	الفقرة 1	0.737	الفقرة 1	0.717
الفقرة 2	0.721	الفقرة 2	0.539	الفقرة 2	0.661
الفقرة 3	0.644	الفقرة 3	0.794	الفقرة 3	0.764
الفقرة 4	0.649	الفقرة 4	0.626	الفقرة 4	0.753
الفقرة 5	0.602	الفقرة 5	0.647	الفقرة 5	0.759
الفقرة 6	0.538	الفقرة 6	0.719	الفقرة 6	0.670
الفقرة 7	0.300	الفقرة 7	0.752	الفقرة 7	0.678
الفقرة 8	0.625	الفقرة 8	0.707	الفقرة 8	0.892
الفقرة 9	0.506	الفقرة 9	0.758		
البعد الرابع/ المساءلة:		البعد الخامس/ المشاركة:		البعد السادس/ الرقابة:	
الفقرة 1	0.736	الفقرة 1	0.510	الفقرة 1	0.594
الفقرة 2	0.802	الفقرة 2	0.622	الفقرة 2	0.682
الفقرة 3	0.300	الفقرة 3	0.562	الفقرة 3	0.605
الفقرة 4	0.651	الفقرة 4	0.838	الفقرة 4	0.319
الفقرة 5	0.698	الفقرة 5	0.882	الفقرة 5	0.826
الفقرة 6	0.579	الفقرة 6	0.921	الفقرة 6	0.449
الفقرة 7	0.744	الفقرة 7	0.810	الفقرة 7	0.724
الفقرة 8	0.514	الفقرة 8	0.841	الفقرة 8	0.625
المحور الثاني/ التنمية المستدامة:					
الفقرة 1	0.409	الفقرة 12	0.473		
الفقرة 2	0.757	الفقرة 13	0.741		
الفقرة 3	0.735	الفقرة 14	0.545		
الفقرة 4	0.823	الفقرة 15	0.450		
الفقرة 5	0.738	الفقرة 16	0.508		
الفقرة 6	0.703	الفقرة 17	0.623		
الفقرة 7	0.700	الفقرة 18	0.719		
الفقرة 8	0.664	الفقرة 19	0.584		
الفقرة 9	0.700	الفقرة 20	0.147		
الفقرة 10	0.266	الفقرة 21	0.536		
الفقرة 11	0.695				

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

3.1.6.3. الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد معايير صدق أداة الدراسة، والذي يقيس من خلال مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة للوصول إليها، ويتم ذلك من قياس مدى ارتباط كل بعد من أبعاد محور الدراسة بالدرجة الكلية للمحور المنتمي إليه، حيث يتم حساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للبعد مع المحاور المكونة له، باستخدام معامل ارتباط (بيرسون).

ويتم التحقق من توافر معايير الصدق البنائي لأداة الدراسة، من خلال توافر معاملات ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، حيث يتضح من خلال الجدول (6.3) الصدق البنائي لأبعاد ومحاور الدراسة، واستنادا إلى نتائج معامل الارتباط بين أبعاد المحور الأول (الحوكمة) والأبعاد المنتمي إليه، حيث تراوحت معاملات الصدق البنائي لهذا المحور بين البعد الخامس "المشاركة"، وبلغت قيمة الصدق (0.796)، والبعد الثالث "الاستجابة"، وبلغت قيمة الصدق (0.897)، وتشير هذه القيم إلى وجود صدق بنائي، وذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05).

جدول (6.3): الصدق البنائي لأبعاد ومحاور الدراسة.

متغيرات الدراسة	البعد	عدد الفقرات	المتغير	الصدق البنائي	مستوى الدلالة
الشفافية والإفصاح:	الأول	9	المستقل	**0.862	0.000
العدالة والإنصاف:	الثاني	9		**0.837	0.000
الاستجابة:	الثالث	8		**0.897	0.000
المساءلة:	الرابع	8		**0.812	0.000
المشاركة:	الخامس	8		**0.796	0.000
الرقابة:	السادس	8		**0.872	0.000
المحور ككل "الحوكمة":	الأول	50		---	

** ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى دلالة (0.01).

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

2.6.3. ثبات أداة الدراسة:

- طريقة ألفا كرونباخ والثبات المركب:

من الصفات الأساسية التي يجب توافرها في أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة قبل البدء في استخدامها هي الثبات، حيث تكمن أهمية قياس درجة ثبات أداة الاستبانة في أهمية الحصول على نتائج صحيحة كلما تم استخدامه، فالأداء الضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها ولا الأخذ بنتائجها، وبالتالي ستكون النتائج الدراسة مضللة، ويعرف ثبات المقياس الي أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، وبناءً على المراجع الإحصائية التي تفترض قبول معامل الثبات هي قيمة (0.700) والتي تشير الي وجود درجة ثبات (البرق، المعلا، سليمان، 2013)، وقام الباحث باستخدام طريقة ألفا كرونباخ والثبات المركب في الدراسة، وقد بلغت قيمة معامل (ألفا كرونباخ) للمحور الأول ككل الذي يمثل: (الحوكمة) (0.961)، بينما المحور الثاني (النتمية المستدامة) (0.918)، فيما يتعلق بقيمة اختبار الثبات المركب للمحور الأول (0.964)، وللمحور الثاني (0.930)، وتشير هذه النتائج إلى وجود درجة مرتفعة من الثبات في أداة الدراسة التي تم جمعها من أفراد العينة التجريبية (الاستطلاعية)، والجدول (7.3) يوضح نتائج اختبارات الثبات لمتغيرات، وأبعاد ومحاور الدراسة.

جدول (7.3): نتائج اختبارات ثبات أبعاد ومحاور الدراسة.

متغيرات الدراسة	البعد	المتغير	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ	الثبات المركب
الشفافية والإفصاح	الأول	المستقل	9	0.729	0.803
العدالة والإنصاف	الثاني		9	0.869	0.896
الاستجابة	الثالث		8	0.866	0.905
المساءلة	الرابع		8	0.763	0.842
المشاركة	الخامس		8	0.896	0.915
الرقابة	السادس		8	0.751	0.825
المحور ككل "الحوكمة"	الأول		50	0.961	0.964
المحور "التنمية المستدامة"	الثاني		19 ¹	0.918	0.930

1 عدد الفقرات بعد حذف الفقرتين (10، 20) غير دالة إحصائية.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss)، وبرنامج (SmartPLS)

وبعد ان قام الباحث باستخدام معايير الصدق والثبات من خلال (صدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي، وصدق البنائي، ألفا كرونباخ، الثبات المركب)، حيث تم التحقق من المعايير المذكورة أعلاه ويمكن الاعتماد على أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة وتحليلها ومناقشة نتائجها وتعميمها.

7.3 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

يقوم الباحث قبل البدء بتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها يجب التأكد من اختيار الاختبارات المعلمية أو لالمعلمية بناءً على شرط التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، ويرتبط هذا الشرط بالعينات الصغيرة التي يقل حجمها عن (30) مفردة، حيث اعتمد الباحث على الاختبارات المعلمية بناءً على مبررات وهي ما تقره نظرية النهاية المركزية التي تفترض اعتماداً على الاختبارات المعلمية وذلك بسبب حجم العينة التي يزيد عن 30 مفردة (ربيع، 2007)، وبالإضافة يمكن استخدام الاختبارات المعلمية مع مقياس ليكرت الخماسي بغض النظر عن حجم المجتمع كبيراً أو صغيراً، وبغض النظر عن بيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (Geoff Norman, 2010)، ولأسباب المذكورة أعلاه يمكننا الاعتماد على الاختبارات المعلمية دون تحقيق شرط التوزيع الطبيعي.

8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

اعتمد الباحث في الدراسة على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS V.25)، في معالجة وتحليل بيانات الدراسة، وكذلك برنامج (SmartPLS v3.2.8)، من خلال استخدام مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية، واختبار فرضيات الدراسة، والتي تمثلت فيما يلي:

جدول (8.3): الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

الرقم	المقاييس	مكونات الاختبار
1.	قياس صدق متغيرات الدراسة	• صدق الاتساق الداخلي من خلال (معامل ارتباط بيرسون). • صدق الاتساق الداخلي من خلال (درجة التشبع باستخدام التحليل العاملي). • "صدق البنائي" من خلال (معامل ارتباط بيرسون).
2.	قياس ثبات متغيرات الدراسة	• طريقة (ألفا كرونباخ). • طريقة الثبات المركب.
3.	قياس التحليل الوصفي لمتغيرات (أبعاد ومحاور الدراسة)	• الجداول التكرارية والنسب المئوية. • الوسط الحسابي. • الوزن النسبي. • الانحراف المعياري. • اختبارات لعينة واحدة (One Sample T-test). لاختبار متوسطات الإجابات لأبعاد ومحاور الاستبانة حول القيمة (3) التي تعبر عن الدرجة المتوسطة. • الأشكال البيانية.
4.	فرضيات الدراسة	• معامل ارتباط بيرسون (Person correlations). • طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square - OLS). • اختبارات لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-test). • اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

الفصل الرابع

تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج

1.4 الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة، وفقاً للبيانات الديموغرافية

يوضح الجدول (1.4) الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة، وفقاً للبيانات الديموغرافية، وبلغ عدد المستجيبين في تعبئة استبانة الدراسة (93) موظفاً من العاملين بالإدارة العليا والوسطى المتمثلة ب (مدير، رئيس قسم، رئيس شعبة) في وزارة الزراعة بقطاع غزة.

حيث تشير النتائج حسب متغير النوع (92.5% من الذكور)، بينما بلغت نسبة (7.5% من الإناث).

فيما يتعلق بمتغير العمر بلغ نسبة (1.1%) أعمارهم تتراوح ما بين (22) إلى أقل من (30) سنة، (22.6%) أعمارهم تتراوح ما بين (30) إلى أقل من (38) سنة، (30.1%) أعمارهم تتراوح ما بين (38) إلى أقل من (44) سنة، (46.2%) تزيد أعمارهم عن (44) سنة.

أما سنوات الخبرة بلغت نسبة (10.8%) تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5) إلى أقل من (10) سنوات، (44.1%) تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10) إلى أقل من (15) سنة، (45.1%) تزيد سنوات خبرتهم عن (15) سنة.

جدول (1.4): الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديموغرافية (عدد المستجيبين = 93).

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

يوضح الجدول (2.4) المقاييس الوصفية لأبعاد، ومحاور الدراسة لدى العاملين بالإدارة العليا والوسطى، في وزارة الزراعة بقطاع غزة، حيث يتكون المتغير الأول المتمثل بالمتغير المستقل (أبعاد الحوكمة) من (50) فقرة، بينما يتكون المتغير الثاني المتمثل بالمتغير التابع (التنمية المستدامة) من (19) فقرة.

وفيما يتعلق بأبعاد حوكمة القطاع الزراعي، تراوحت الأبعاد ما بين البعد الأول المتمثل (الشفافية والافصاح) وبلغ المتوسط الحسابي (3.94 من 5) بوزن نسبي (78.8%)، وتعتبر عن درجة موافقة مرتفعة، والبعد الخامس (المشاركة) بوسط حسابي (3.61 من 5) بوزن نسبي (72.2%)، وتعتبر عن درجة موافقة مرتفعة، والشكل البياني (1.5) يوضح ذلك.

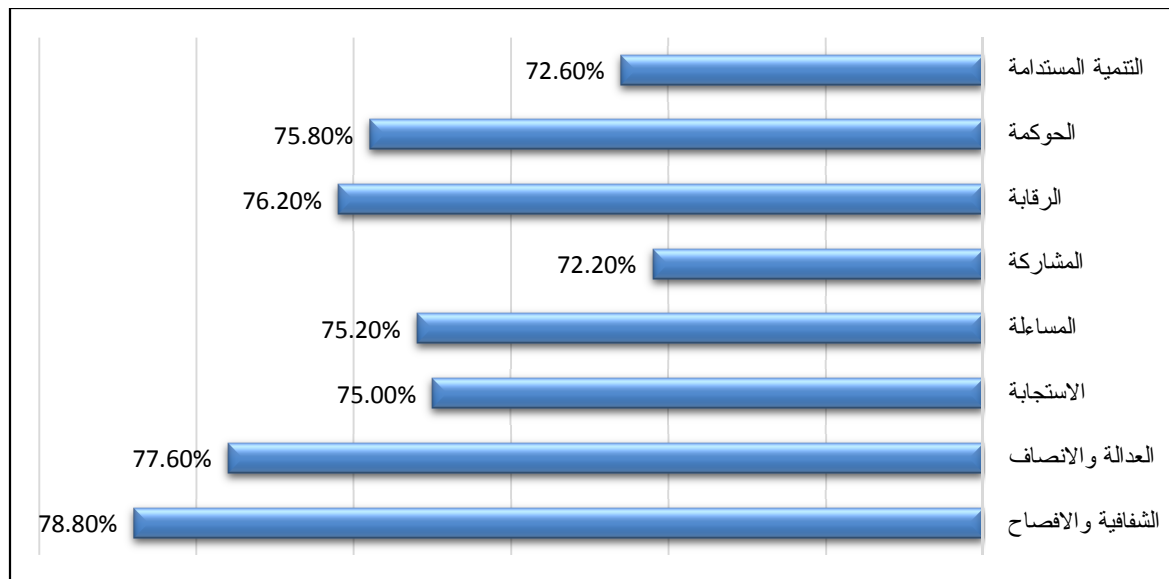
حيث تشير نتيجة قيم اختبار (ت لعينة واحدة)، للتحقق من أن متوسط الإجابات للدرجة الكلية للبعد، أو المحور لمتغيرات الدراسة حول القيمة (3)، التي تعبر عن الموقف المتوسط "الرأي الحيادي" من أفراد مجتمع الدراسة على البعد أو المحور أم لا، حيث تبين بأن قيمة الوسط الحسابي للدرجة الكلية للبعد أو المحور أكبر من القيمة (3)، وذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير إلى أن متوسط إجابات أفراد مجتمع الدراسة في تعبئة أبعاد ومحاور الدراسة، يميل نحو الموقف الإيجابي، وهذه النتيجة تعزز من الموافقة المرتفعة لأبعاد ومحاور الدراسة.

جدول (2.4): نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومحاور الدراسة.

المقاييس الوصفية الإحصائية لمتغيرات الدراسة					أبعاد ومحاور الدراسة
المقياس	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب
أبعاد المتغير المستقل	3.94	78.8%	0.54	16.65**	1
	3.88	77.6%	0.59	14.35**	2
	3.75	75.0%	0.71	10.00**	5
	3.76	75.2%	0.63	11.49**	4
المشاركة	3.61	72.2%	0.76	7.68**	6
الرقابة	3.81	76.2%	0.64	12.25**	3
المحور الأول ككل "الحوكمة"	3.79	75.8%	0.56	13.55**	
المحور الثاني "التنمية المستدامة"	3.63	72.6%	0.74	8.10**	

ملاحظة: (الوسط الحسابي = مجموع الإجابات ÷ عددهم، % الوزن النسبي = (الوسط الحسابي ÷ 5) * 100، الانحراف المعياري: هو انحراف القيم عن وسطها الحسابي، ويعتبر من معايير التنشئت، ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).



شكل (1.4): الأوزان النسبية لأبعاد ومحاور الدراسة.

تعقيب الباحث على نتائج جدول (2.4):

من خلال تحليل النتائج المتعلقة بمحاور الدراسة، والمتمثلة في مبادئ "الحوكمة" و"التنمية الزراعية المستدامة"، يتضح وجود اتجاه عام إيجابي، يرتبط بمستويات التطبيق والاهتمام من وزارة الزراعة بقطاع غزة، بمراعاة هذه الجوانب في أطر عملها المتنوعة، ويعزى الباحث هذا الاتجاه المرتفع، من حيث الموافقة على مستويات الاهتمام والتطبيق، المرتبط بمبادئ "الحوكمة والتنمية الزراعية المستدامة" بوزارة الزراعة في قطاع غزة، إلى مجموعة من الأسباب المتنوعة، إذ إن حالة الانقسام السياسي بين شطري الوطن قد فرضت حالة من توخي الحذر في إطار العمل المؤسسي، فرضت نفسها على طبيعة الإجراءات التي توجهت نحوها الجهات الإدارية بقطاع غزة، لإثبات جدارتها بالإدارة المنظمة، حيث سعت هذه الجهات إلى تعزيز أطر عملها، بما يفضي الطابع المهني على أعمالها، المقدمة في مواجهة من تعتبرهم خصوما سياسيين، يمكن أن يظهروا الجانب السلبي في إطار أعمالهم المتنوعة، لذا فقد اتجهت نحو تعزيز جوانب الشفافية والإفصاح عبر نشر تقاريرها والإفصاح عن جوهر أنشطتها المنفذة، واتخذت من وسائل المساءلة والرقابة آليات لتعزيز علاقتها بالمجتمع المحلي وطبقة المزارعين، كما أنها سعت للاستجابة -نسبيا- لمطالب الجهات المستفيدة من خدماتها، أملا منها في تعزيز صورتها المجتمعية لدى المواطن الفلسطيني في قطاع غزة، ومن جانب آخر فقد اهتمت السلطات الإدارية بقطاع غزة بتطبيق جوانب "الحوكمة"، للسعي نحو التنمية الزراعية المستدامة، سبيلا لترويج نفسها، كمؤسسة قادرة على استقطاب وإدارة التمويل من الجهات

المانحة، كي تستطيع تجنيد ما تستطيع الوصول إليه من هذه الجهات التي تفرض قيودا على طبيعة أعمالها، وتلزمها في العديد من الأحيان بتطبيق مبادئ "الحوكمة"، وتعزيز التنمية المستدامة، كسبيل للحصول على التمويل، لخدمة الطبقات المستهدفة، وهو ما عزز من ارتفاع مستوى الاهتمام والتطبيق بهذه الجوانب، والذي عكسته نتائج التحليل الخاصة بآراء العاملين بالوزارة بقطاع غزة.

3.4 نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات أبعاد ومحاور أداة الدراسة

1.3.4. نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الأول "الحوكمة":

1.1.3.4. نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الأول " الشفافية والإفصاح":

يوضح الجدول (3.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الأول "الشفافية والإفصاح"، التي تندرج تحت المحور الأول (الحوكمة)، لإجابات العاملين بالإدارة العليا والوسطى في وزارة الزراعة بقطاع غزة، ويتكون البعد من (9) فقرات، وبلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الأول (3.94) من (5) بانحراف معياري (0.54) وبوزن نسبي (78.8%)، ويشير هذا المؤشر الى وجود درجة موافقة مرتفعة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد، فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة الأولى التي تنص على: "تقوم الوزارة بنشر التقارير الخاصة بأنشطتها بشكل دوري، عبر صفحتها الرسمية على الانترنت" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.16 من 5) وبوزن نسبي (83.2%)، وتعتبر عن درجة موافقة مرتفعة، بينما احتلت الفقرة الثامنة التي تنص على: " تقوم الوزارة بالاستجابة السريعة للشكاوى المقدمة لها من أطراف العلاقة، ونشر هذه الردود، خصوصا تلك المتعلقة بالقضايا الحساسة ذات الاهتمام العام، المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.81 من 5) وبوزن نسبي (76.2%)، وتعتبر عن درجة موافقة مرتفعة ايضا.

جدول (3.4): ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول "الشفافية والإفصاح".

الترتيب	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	الفقرة
	0.54	78.80%	3.94	الدرجة الكلية للبعد الأول "الشفافية والإفصاح"
1	0.69	83.2%	4.16	1. تقوم الوزارة بنشر التقارير الخاصة بأنشطتها، بشكل دوري، عبر صفحتها الرسمية على الانترنت.
4	0.83	79.0%	3.95	2. تقوم الوزارة باعتماد، ونشر معايير واضحة، لتنفيذ أنشطتها في المناطق المتنوعة من قطاع غزة.
3	0.71	79.8%	3.99	3. تشمل التقارير السنوية على معلومات كافية ومفيدة، تمكن ذا المصالح من الاطلاع الجيد على أعمال الوزارة.
5	0.81	78.2%	3.91	4. تعتمد الوزارة على شروط مناسبة في اختيار المستفيدين من الأنشطة الزراعية، سواء المنفذة من الوزارة أو تلك المنفذة من مؤسسات المجتمع المدني.
2	0.83	80.4%	4.02	5. تقوم الوزارة بتقديم كافة المعلومات المطلوبة، لتسهيل عمل منظمات المجتمع المدني، واللجان المحلية في المجال الزراعي.
7	0.78	77.0%	3.85	6. تفصح الوزارة عن خططها، فيما يتعلق بالمشاريع المستقبلية الخاصة بالمنظمة.
6	0.77	77.6%	3.88	7. تستخدم الوزارة الوسائل التكنولوجية بشكل واسع، لمشاركة المعلومات وتعميمها مع محدودية الاستخدام الورقي.
9	0.83	76.2%	3.81	8. تقوم الوزارة بالاستجابة السريعة للشكاوى المقدمة لها من أطراف العلاقة، ونشر هذه الردود، خصوصاً تلك المتعلقة بالقضايا الحساسة ذات الاهتمام العام.
8	0.87	76.8%	3.84	9. تعتمد الوزارة سياسة الباب المفتوح أمام وسائل الإعلام بكافة أطيافها مع السماح لهم بحرية العمل، داخل أركان الوزارة بمكوناتها المتنوعة.
الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي ÷ 5) * 100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي، ويعتبر أحد معايير التشتت، الترتيب: ترتيب الفقرات من الأكبر إلى الأصغر بناءً على قيمة الوسط الحسابي.				

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

تعقيب الباحث على نتائج جدول (3.4):

تظهر نتائج التحليل المتعلقة بهذا المحور، وجود تقييم إيجابي مرتفع من العاملين بوزارة الزراعة في قطاع غزة، فيما يتعلق بمراعاة جوانب "الشفافية والإفصاح" داخل أعمالها المتنوعة، فقد بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو هذه المبدأ (78.80%)، الأمر الذي يشير إلى وجود درجة مرتفعة في آرائهم، نحو مراعاة هذه القواعد، ويرى الباحث أن مستوى الاهتمام المرتفع من الوزارة بتعزيز مبادئ "الشفافية والإفصاح" في أطر عملها، يرتبط بالتوجه الحكومي العام نحو الالتزام بقواعد "الحوكمة"، ومكافحة الفساد، وتعزيز جوانب الإصلاح الإداري في المؤسسات الحكومية، والذي أصبح مطلباً شعبياً ومجتمعياً، ضاغطاً باتجاه تعزيز هذا الاتجاه في العمل الحكومي، كما أن رغبة الجهات الإدارية بقطاع غزة، بإظهار صورة إيجابية للوزارة لدى المجتمع الفلسطيني، والمؤسسات الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني، قد شكل دافعاً لالتزامها بشفافية أعمالها وإفصاحها عن طبيعة أعمالها المنفذة، وأخيراً فإن المستوى المرتفع للالتزام الوزارة بمبدأ "الشفافية والإفصاح" في العمل ينبع من سعيها، لتعزيز صورتها الذهنية الإيجابية لدى الأوساط الإعلامية والمجتمعية، في محاولة منها للترويج بإنجازاتها، باعتبار أن نهج العمل الإداري المتبع بداخلها، يؤمن بالعمل الشفاف والإفصاح الكامل، رغبة من الجهات الإدارية القائمة عليها لإظهار نجاح النموذج الإداري للمؤسسات الحكومية في قطاع غزة، في مواجهة أي جهات سياسية أخرى، وفي ظل معادلة الحصار التي تخضع لها، لذا فقد كانت آراء العاملين بالوزارة نابعة من اتجاهين الأول مهني، والآخر ربما سياسي، لذا فقد اتفقت آراؤهم على إيجابية عمل الوزارة في قضايا "الشفافية والإفصاح".

وتتفق هذه النتيجة مع كل من دراسة (أبو حسنين، 2017)، التي أشارت إلى وجود مستوى اهتمام مرتفع من وزارة الداخلية بقطاع غزة، بجوانب الشفافية في إطار عملها، ودراسة (الحو، 2012)، حيث أشارت نتائجها إلى وجود درجة مرتفعة من التطبيق، لمبادئ الشفافية بالمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة، كما وافقت الدراسة مع دراسة (الدريملي، 2019)، التي أشارت إلى وجود اهتمام مرتفع، بتطبيق مبدأ "الشفافية والإفصاح" بمنظمات العمل التنموي العاملة في قطاع غزة، وقد اتفقت أيضاً مع دراسة (الحايك، 2016)، التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من الالتزام بتحقيق مبدأ "الشفافية والإفصاح" في المديرية العامة للجمارك السورية، وأخيراً فقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (رشوان وأبو رحمة، 2018)، التي أشارت إلى وجود درجة مرتفعة من الإفصاح لدى الكليات الحكومية الجامعية الفلسطينية، وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (صايح، 2018)، التي أشارت إلى وجود مستويات متوسطة من الالتزام بالشفافية في جمعية الهلال

الأحمر الفلسطيني، كما اختلفت هذه النتيجة أيضا مع دراسة (مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية، 2017)، التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض من الشفافية الممارسة، من الجهات الحكومية المشرفة على عمل القطاع الزراعي بجمهورية مصر العربية، كما اختلفت نتيجة هذه الدراسة أيضا مع نتيجة دراسة (Rodorff et al, 2019)، التي أشارت إلى وجود ضعف في جوانب "الشفافية" لدى الجهات المعنية بالقطاع الزراعي، وخصوصا المنظمات البحثية العامة، والخاصة في شمال شرق البرازيل.

2.1.3.4. نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثاني "العدالة والإنصاف":

يوضح الجدول (4.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثاني "العدالة والإنصاف"، التي تندرج تحت المحور الأول (الحوكمة) لإجابات العاملين بالإدارة العليا، والوسطى في وزارة الزراعة بقطاع غزة، ويتكون البعد من (9) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الثاني (3.88) من (5) بانحراف معياري (0.59) وبوزن نسبي (77.6%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة مرتفعة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد، فقد أظهرت النتائج أن الفقرة الثانية التي تنص على: "تقدم الوزارة خدماتها لجميع المستفيدين، ممن تنطبق عليهم الشروط دون تمييز" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.05) من (5) وبوزن نسبي (81%)، وتعتبر عن درجة موافقة مرتفعة، بينما احتلت الفقرة الثالثة التي تنص على: "تقوم الوزارة بتوزيع مواردها البشرية، لمتابعة الأنشطة الزراعية بشكل عادل، يراعي الوزن النسبي لتلك المناطق، واحتياجاتهم" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.72) من (5) وبوزن نسبي (74.4%)، وتعتبر عن درجة موافقة مرتفعة.

جدول (4.4): ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني "العدالة والإنصاف".

الترتيب	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	الفقرة
	0.59	77.60%	3.88	الدرجة الكلية للبعد الثاني "العدالة والإنصاف"
2	0.73	79.6%	3.98	1. تعتمد الوزارة على معايير واضحة، كأساس لمنح الاستفادة من أنشطتها وخدماتها.
1	0.83	81.0%	4.05	2. تقدم الوزارة خدماتها لجميع المستفيدين، ممن تنطبق عليهم الشروط دون تمييز.
9	0.82	74.4%	3.72	3. تقوم الوزارة بتوزيع مواردها البشرية، لمتابعة الأنشطة الزراعية بشكل عادل، يراعي الوزن النسبي، لتلك المناطق واحتياجاتهم.
5	0.78	77.4%	3.87	4. تراعي الوزارة مصالح كل الجنسين (الذكور والإناث)، عند تصميم أنشطتها المتنوعة.
6	0.78	76.8%	3.84	5. تراعي الوزارة مصالح جميع الأطراف ذوي العلاقة، عند تنفيذ أنشطتها الخاصة بالقطاع الزراعي.
8	0.85	76.0%	3.80	6. تراعي الوزارة التوزيع الجغرافي، أثناء تقديم أنشطتها استناداً إلى أولوية الاحتياج في المناطق المتنوعة.
7	0.74	76.6%	3.83	7. تتصف أنشطة الوزارة بالاستقلالية، وعدم التحيز لأي اتجاهات غير مهنية.
3	0.83	79.0%	3.95	8. تتيح الوزارة فرص المشاركة للجنسين، في الاستفادة من البرامج والمشاريع التنموية.
4	0.82	77.6%	3.88	9. تراعي الوزارة جوانب العدالة، في توزيع المستلزمات الزراعية على المستفيدين في المناطق الجغرافية المتنوعة.
الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي ÷ 5) * 100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت، الترتيب: ترتيب الفقرات من الأكبر إلى الأصغر بناءً على قيمة الوسط الحسابي.				

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

تعقيب الباحث على نتائج جدول (4.4):

من الملاحظ وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة، من العاملين بوزارة الزراعة في قطاع غزة، فيما يتعلق بمراعاة جوانب "العدالة والإنصاف" داخل أطر أعمالها، حيث بلغ الوزن النسبي

لمتوسط اتجاهاتهم نحو هذه المبدأ (77.60%)، الأمر الذي يشير إلى وجود درجة مرتفعة في آرائهم نحو مراعاة هذه القواعد، ويرى الباحث أن مستوى الاهتمام المرتفع من وزارة الزراعة بمراعاة هذا المبدأ، نابع من حرصها على توخي الحذر في التعامل مع المتغيرات المعقدة، أثناء عملها التنفيذي في بيئة قطاع غزة، إذ إن انتشار حالة العوز المتنامية في أوساط المزارعين، وتركيز المجهر الإعلامي، ووسائل التواصل الاجتماعي على أداء هذه المؤسسات، قد شكل أداة رقابة من نوع آخر على عمل هذه المؤسسات، فرضت عليها الالتزام بسلوك العدالة في التعامل، خصوصا مع فئة المزارعين، إذ فرضت عليها الالتزام بوضوح المعايير في التعامل مع المستفيدين، وعدم المحاباة في منح الاستفادة، حرصا منها على عدم فتح جبهات من الانتقادات من الجهات المتنوعة، التي تعمل باستمرار على مراقبة الأعمال الحكومية، وبالتالي عدم رغبة الوزارة في تشويه صورتها، وهو ما دفعها لتشديد إجراءاتها الرقابية على منح الاستفادة، خوفا من تنامي حالة التذمر بين المستفيدين، الذين يتسمون بحالة من العوز الشديد للمساعدة، في ظل بيئة العمل الزراعي المعقدة في قطاع غزة، ومن ناحية أخرى فإن الظروف السياسية والاقتصادية التي عايشها قطاع غزة، والتي اتسمت بعدم الاستقرار، والحروب المتتالية التي كان أهم ضحاياها فئة المزارعين باختلاف مناطقهم الجغرافية، قد فرض على الوزارة ترسيخ مبدأ "العدالة والمساواة" في استهداف المناطق الجغرافية المتنوعة، وفقا لأولوية الاحتياج التي خلفتها تلك الظروف، وخصوصا الحروب التي دمرت بعض المناطق تدميرا كليا، وعليه فقد شكل دافع إعادة الإعمار لهذه المناطق، ومراعاة خصوصية المناطق الأكثر تضررا، دافعا هاما لترسيخ مبدأ العدالة والمساواة في أطر أعمالها، ضمانا لمراعاة الأولوية في التدخل في تلك المناطق، وتوزيع أعباء التنمية إلى تلك المناطق بشكل متوازن، وفقا لأولوية احتياج كل منطقة متأثرة بهذه الظروف، وهو ما خلق حالة معقدة أمام الجهات الإدارية بالوزارة في كيفية خلق حالة من التوازن بين الاحتياجات المتزايدة للمناطق، وأولوية الاحتياج لكل منطقة، وفقا لخصوصية حجم الدمار، وما بين ضغوط احتياج جميع المزارعين للاستفادة، باعتبارهم متضررين من هذه الحروب، هذه المعادلة فرضت إلزاما على الوزارة مراعاة قواعد "العدالة والمساواة"، وفقا لنظرية التوزيع النسبي للاستفادة، ارتباطا بأولوية الاحتياج العادلة والمساواة بين المستفيدين، ارتباطا بمعايير تضمن عدالة وشفافية التدخل، وأخيرا فإن ضغوط الجهات المانحة التي تشترط مراعاة الجندر أثناء تنفيذ الأنشطة كشرط لتسهيل الحصول على التمويل، قد فرضت على الوزارة، الالتزام بالمساواة بين الجنسين في تقديم الاستفادة وهو ما شكل دافعا آخر لتعزيز هذا المبدأ في إطار عمل الوزارة بقطاع غزة.

وتتفق هذه النتيجة مع كل (الحلو، 2012)، حيث أشارت نتائجها إلى وجود درجة مرتفعة من التطبيق لمبدأ "العدالة والمساواة" بالمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة، كما واتفقت الدراسة مع دراسة (الدريملي، 2019)، التي أشارت إلى وجود اهتمام مرتفع بتطبيق مبدأ "العدالة والإنصاف"، بمنظمات العمل التنموي العاملة في قطاع غزة، وقد اتفقت أيضا مع دراسة (الحايك، 2016)، التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من الالتزام، بتحقيق مبدأ "الإنصاف والعدالة" في المديرية العامة للجمارك السورية.

3.1.3.4. نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الثالث "الاستجابة":

يوضح الجدول (5.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثالث "الاستجابة"، التي تندرج تحت المحور الأول (الحوكمة) لإجابات العاملين بالإدارة العليا، والوسطى في وزارة الزراعة بقطاع غزة، ويتكون البعد من (8) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الثالث (3.75) من (5) بانحراف معياري (0.71)، وبوزن نسبي (75%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة مرتفعة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد، فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة الأولى التي تنص على: " تقوم الوزارة بمتابعة شكاوى المزارعين، والرد عليها دون تأخير" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.03) من (5) وبوزن نسبي (80.6%)، وتعتبر عن درجة موافقة مرتفعة، بينما احتلت الفقرة الثانية التي تنص على: " تستجيب الوزارة بشكل سريع، لمقترحات المزارعين واهتماماتهم فيما يتعلق بالقضايا محل إجماعهم"، المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.48) من (5) وبوزن نسبي (69.6%)، وتعتبر عن درجة موافقة مرتفعة.

جدول (5.4): ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث "الاستجابة".

الترتيب	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	الفقرة
	0.71	75.0%	3.75	الدرجة الكلية للبعد الثالث "الاستجابة"
1	0.69	80.6%	4.03	1. تقوم الوزارة بمتابعة شكاوى المزارعين، والرد عليها دون تأخير.
8	1.06	69.6%	3.48	2. تستجيب الوزارة بشكل سريع لمقترحات المزارعين، واهتماماتهم فيما يتعلق بالقضايا محل إجماعهم.
7	0.85	72.0%	3.60	3. تقوم الوزارة بمراعاة ما تقترحه الجمعيات الزراعية في القرارات الصادرة عنها والمتعلقة بالمزارعين.
2	0.87	77.8%	3.89	4. تقوم الوزارة بالاستجابة السريعة، لاحتياجات المزارعين الفنية الخاصة بتسهيل العمل الزراعي في مناطقهم المتنوعة.
5	0.83	74.2%	3.71	5. تخصص الوزارة قنوات اتصال فعالة، لتبادل الآراء حول طبيعة التدخل المطلوب، والإمكانيات المتاحة، لضمان فعالية الاستجابة لأي متغيرات تتعلق بالمزارعين.
6	0.91	73.4%	3.67	6. تقوم الوزارة بتبني المبادرات الخلاقة التي يقدمها المزارعون في إطار البحث عن حلول لمشاكل القطاع الزراعي بقطاع غزة.
4	1.04	74.4%	3.72	7. تتبنى الوزارة مبدأ التدخل السريع، لإغاثة المزارعين في الظروف الطارئة، التي تسببهم بأضرار جسيمة.
3	0.91	76.4%	3.82	8. تحرص الوزارة على تبسيط الإجراءات، للتعاطي السريع مع متطلبات المزارعين قدر الإمكان.
الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي ÷ 5) * 100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت، الترتيب: ترتيب الفقرات من الأكبر إلى الأصغر بناءً على قيمة الوسط الحسابي.				

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

تعقيب الباحث على نتائج جدول (5.4):

من الملاحظ وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة، فيما يتعلق بتطبيق مبدأ "الاستجابة" في إطار عمل الوزارة بقطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو هذه المبدأ (75.0%)، الأمر الذي يشير إلى وجود درجة مرتفعة في آرائهم نحو مراعاة هذا المبدأ، ويرى الباحث أن مستوى الاهتمام، والتطبيق المرتفع من الوزارة لمبدأ "الاستجابة" في أطر عملها، ينبع من، رغبة الوزارة في تعزيز علاقتها بجميع أطراف العلاقة، بأطر أعمالها المتنوعة سواء

المستفيدين، أو منظمات المجتمع المدني العاملة في ذات القطاع، أو المؤسسات الدولية، هذا الاهتمام دفعها لتعزيز التوجه نحو "الاستجابة"، لاتجاهات ومتطلبات هذه الجهات، لضمان تحمل إشراف الجميع حول طبيعة القدرة الممنوعة بعمل الوزارة، أملا منها في تفهم هذه الجهات لحدود الإمكانيات المتاحة، التي تسمح بالاستجابة لبعض المتطلبات، والتي قد لا تسمح بتلبية جميع المتطلبات، وخصوصا تلك المرتبطة بالمزارعين، لذا فقد دأبت الوزارة على الاستجابة لمراعاة ما تقترحه الجمعيات الزراعية أو المزارعون، والاستجابة لهذه المقترحات في حدود الإمكانيات المتاحة، التي يتم تبادل الآراء بشأنها مع هذه الجهات، لضمان تفهم الجميع لحدود الاستجابة التي تستطيع الوزارة التدخل في إطارها، كما أن رغبة الوزارة بتعزيز دورها كمساند، ورافع لعملية التنمية الزراعية في قطاع غزة، والذي ينضوي في إطار المهمة التي أنشئت من أجلها قد شكل دافعا آخر لاستجابة الوزارة، لمتطلبات الفئات المستهدفة، وخصوصا في ظل الحالات التي تتطلب التدخل السريع منها، وذلك لأهداف تتعلق بضمان استقرار الظروف الاقتصادية في قطاع غزة، التي يلعب القطاع الزراعي فيها دورا هاما في حركة التشغيل، وكثافة العمالة، وتوفير متطلبات الأمن الغذائي للسكان، وعليه فإن أي تراخ في استجابة الوزارة لمتطلبات القطاع الزراعي في قطاع غزة، سيعني مزيدا من التردّي للظروف والوقائع الاقتصادية المرتبطة بالسكان، والأمن الغذائي لهم، وهو ما يمكن أن يهدد الإطار السياسي الحاكم لقطاع غزة، وهو ما يشكل دافعا هاما يعزز من استجابة الوزارة لتلك المتطلبات، لضمان تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي لسكان قطاع غزة، باعتباره أولوية لدى الوزارة.

وقد اختلفت هذه النتيجة مع كل من دراسة (أبو حسنين، 2017)، التي أشارت إلى وجود مستوى اهتمام منخفض من وزارة الداخلية بقطاع غزة، بجوانب "الاستجابة" في إطار عملها، ودراسة (مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية، 2017)، التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض من الاستجابة الممارسة من الجهات الحكومية المشرفة على عمل القطاع الزراعي بجمهورية مصر العربية.

4.1.3.4. نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الرابع "المساءلة":

يوضح الجدول (6.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الرابع "المساءلة"، التي تندرج تحت المحور الأول (الحوكمة) لإجابات العاملين بالإدارة العليا، والوسطى في وزارة الزراعة بقطاع غزة، ويتكون البعد من (8) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الرابع (3.76) من (5) بانحراف معياري (0.63) وبوزن نسبي (75.2%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة مرتفعة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد، فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة الثامنة، التي تنص على: " يتوفر لدى الوزارة إجراءات رادعة بحق مرتكبي المخالفات من طواقمها العاملة، تستند إلى الأطر القانونية الحاكمة للعمل، " قد احتلت المرتبة الأولى، بوسط حسابي (4.02) من (5) وبوزن نسبي (80.4%)، وتعتبر عن درجة موافقة مرتفعة، بينما احتلت الفقرة السادسة التي تنص على: " تقوم الوزارة بتخصيص صناديق، لشكاوى المزارعين، حول القضايا التي تخص أعمال الوزارة في إطار أنشطتهم المتنوعة " المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.27) من (5) وبوزن نسبي (65.4%)، وتعتبر عن درجة موافقة متوسطة.

جدول (6.4): ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الرابع "المساءلة".

الترتيب	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	الفقرة
	0.63	75.2%	3.76	الدرجة الكلية للبعد الرابع "المساءلة"
2	0.79	80.2%	4.01	1. تخضع الوزارة للمساءلة من الجهات الرقابية الخارجية، حول مدى تحقيقها للأهداف المخططة.
6	0.77	75.0%	3.75	2. تسهم إجراءات "المساءلة" التي تخضع لها الوزارة في تعزيز عملية استجابتها، لمتطلبات المستفيدين بشكل سريع وفعال.
7	0.99	67.8%	3.39	3. يتم إجراء مساءلة دورية للوزارة من مؤسسات المجتمع المدني، في إطار تخصصاتها المهنية، حول فعالية وعدالة خدماتها المقدمة للمستفيدين.
5	0.78	76.4%	3.82	4. تمارس الوزارة عملية مساءلة مستمرة، للطواقم العاملة حول طبيعة الأنشطة المنفذة، ومدى تحقيقها للأهداف المخططة.
3	0.76	77.2%	3.86	5. تتيح الوزارة مساحة كافية لوسائل الإعلام لمراجعتها، حول القضايا الهامة المرتبطة بأصحاب المصالح، ومدى قيامها بالالتزام الصحيح بها.
8	1.10	65.4%	3.27	6. تقوم الوزارة بتخصيص صناديق لشكاوى المزارعين، حول القضايا التي تخص أعمال الوزارة في إطار أنشطتهم المتنوعة.
4	0.73	76.8%	3.84	7. تتقبل إدارة الوزارة مراجعات المستفيدين، في إطار مدى التزامها بقواعد "الشفافية" في الاختيار.
1	0.94	80.4%	4.02	8. يتوفر لدى الوزارة إجراءات رادعة بحق مرتكبي المخالفات من طواقمها العاملة، تستند إلى الأطر القانونية الحاكمة للعمل.
الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي ÷ 5) * 100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت، الترتيب: ترتيب الفقرات من الأكبر الأصغر بناءً على قيمة الوسط الحسابي.				

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

تعقيب الباحث على نتائج جدول (6.4):

من الملاحظ وجود معدلات إيجابية مرتفعة، من الموافقة من العاملين بوزارة الزراعة، فيما يتعلق بتطبيق مبدأ "المساءلة" داخل إطار عملها، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو هذه المبدأ (75.2%)، الأمر الذي يشير إلى وجود درجة مرتفعة من التطبيق لهذا المبدأ في إطار عمل الوزارة بقطاع غزة، ويعزو الباحث هذا المستوى المرتفع لمبدأ "المساءلة" في إطار عمل الوزارة إلى حالة الوعي الشديد، والمرتفعة في أوساط المجتمع الغزي، كنتيجة لمجموعة من العوامل التي أدت إلى خضوع أعمال المؤسسات بشكل عام، والوزارة على وجه التحديد تحت دائرة الرقابة المجتمعية، إذ إن من أهم هذه العوامل انتشار التكنولوجيا المتقدمة، التي واكبها طفرة في وسائل التواصل، وخصوصا الاجتماعي منها، والتي أصبحت حالة ناقلة للأحداث سريعة الانتشار، حول أعمال المؤسسات ومنها وزارة الزراعة، وبالتالي فقد شكلت هذه الحالة عامل ضغط مجتمعي عام، باتجاه مساءلة المنظمات، ونشر جوانب القصور، الأمر الذي دفع بها لتلافي حدة الانتقادات، وتفعيل هذا المبدأ، في إطار أعمالها المتنوعة، كما أن بروز الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني عامة، والمهتمة بالقطاع الزراعي على وجه التحديد، فيما يتعلق بجوانب قصور الأداء، ونشر تقارير حول النزاهة المؤسسية، دفع مؤسسات العمل الحكومي نحو مزيد من الحرص؛ لتعزيز قضايا المساءلة الداخلية، أملا منها في إبراز صورة واضحة ومناسبة في حال مساءلتها من الأطراف الخارجية، وخصوصا منظمات المجتمع المدني، التي تشكل عامل ضغط على الجهات الرقابية العامة، مثل المجلس التشريعي، أو ديوان الرقابة الإدارية والمالية، من أجل مراجعة الجهات التنفيذية كالوزارات المتنوعة منها وزارة الزراعة الفلسطينية، وعليه فقد سعت الوزارة لتعزيز هذا المبدأ، وتوطينه داخليا في إطار ممارساتها، من أجل ضمان عدم وضعها في دائرة الاتهام والمساءلة، من الجهات الخارجية الضاغطة حول أي جوانب القصور التي قد تشوه صورتها مجتمعيًا، وبالتالي وتنعكس على إضعاف الإطار السياسي الحاكم في قطاع غزة، في إطار ممارساتها التنفيذية، التي تشكل الوزارات والمؤسسات أحد أهم أدواتها، لذا فقد استحوذ هذا البعد على درجة مرتفعة من الاهتمام والتطبيق من الوزارة بقطاع غزة.

وتتفق نتيجة هذا المحور مع دراسة (الدريملي، 2019)، التي أشارت إلى وجود اهتمام مرتفع بتطبيق مبدأ "المحاسبة والرقابة" بمنظمات العمل التنموي العاملة في قطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الخلو، 2012)، والتي أشارت إلى وجود درجة مرتفعة من وجود نظام "المساءلة" في إطار عمل المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، حيث يرتبط ذلك بخضوع المنظمات غير الحكومية لقانون الجمعيات، الذي تخضع بموجبه هذه المنظمات، لمساءلة ومحاسبة

جهات رقابية وإشرافية متنوعة، وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الحايك، 2016)، التي أشارت إلى وجود مستوى متوسط من الالتزام، بتحقيق مبدأ المساءلة في المديرية العامة للجمارك السورية، كما اختلفت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (صايح، 2018)، التي أشارت إلى وجود مستويات متوسطة من الالتزام بمبدأ المساءلة في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، كما اختلفت هذه النتيجة أيضا مع دراسة (مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية، 2017)، التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض من المساءلة، للجهات الحكومية المشرفة على عمل القطاع الزراعي بجمهورية مصر العربية، كما اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (أبو حسنين، 2017)، التي أشارت إلى وجود مستوى اهتمام متوسط، من وزارة الداخلية بقطاع غزة بجوانب المساءلة في إطار عملها.

5.1.3.4. نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الخامس "المشاركة":

يوضح الجدول (7.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الخامس "المشاركة"، التي تدرج تحت المحور الأول (الحوكمة)، لإجابات العاملين بالإدارة العليا، والوسطى في وزارة الزراعة بقطاع غزة، ويتكون البعد من (8) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين، حول البعد الخامس (3.61) من (5) بانحراف معياري (0.76)، وبوزن نسبي (72.2%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة مرتفعة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد، فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة الأولى التي تنص على: " تقوم الوزارة بالتواصل المباشر مع المزارعين، لتحديد احتياجاتهم "، قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.92) من (5)، وبوزن نسبي (78.4%)، وتعتبر عن درجة موافقة مرتفعة، بينما احتلت الفقرة السابعة التي تنص على " تقوم الوزارة بإشراك المزارعين في عملية صنع القرارات الخاصة بالقطاع الزراعي في قطاع غزة، " المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.19) من (5) وبوزن نسبي (63.8%)، وتعتبر عن درجة موافقة متوسطة.

جدول (7.4): ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الخامس "المشاركة".

الترتيب	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	الفقرة
	0.76	72.2%	3.61	الدرجة الكلية للبعد الخامس "المشاركة"
1	0.95	78.4%	3.92	1. تقوم الوزارة بالتواصل المباشر مع المزارعين، لتحديد احتياجاتهم.
2	0.70	77.6%	3.88	2. تقوم الوزارة بإشراك المزارعين في الأنشطة المتنوعة التي تنفذها، المرتبطة بالقضايا الزراعية التي تهمهم.
3	0.87	74.6%	3.73	3. تتبنى الوزارة العمل التشاركي مع المستفيدين من خدماتها بشكل دائم، للمشاركة في بناء، وتصميم الخطة الاستراتيجية.
6	0.91	69.4%	3.47	4. تقوم الوزارة بإشراك المزارعين في عملية تخطيط الاحتياجات للمناطق الجغرافية المستهدفة.
7	1.10	67.6%	3.38	5. يتم إشراك المزارعين في عملية رسم، وتحديد السياسات الزراعية العامة الخاصة بالوزارة.
5	1.02	71.2%	3.56	6. نتيج الوزارة للمزارعين فرصة المشاركة، والنقاش لبرامج تطوير القطاع الزراعي في المناطق المتنوعة.
8	1.04	63.8%	3.19	7. تقوم الوزارة بإشراك المزارعين، في عملية صنع القرارات الخاصة بالقطاع الزراعي في قطاع غزة.
4	0.87	74.2%	3.71	8. يتم إشراك مؤسسات المجتمع المدني العاملة في المجال الزراعي، في رسم وإقرار السياسات الزراعية العامة بقطاع غزة.
الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي ÷ 5) * 100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت، الترتيب: ترتيب الفقرات من الأكبر إلى الأصغر بناءً على قيمة الوسط الحسابي.				

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

تعقيب الباحث على نتائج جدول (7.4):

من الملاحظ وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة، من العاملين بوزارة الزراعة بقطاع غزة، فيما يتعلق بتطبيق مبدأ "المشاركة" في إطار أعمالها المتنوعة، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو هذه المبدأ (72.2%)، ويعزو الباحث مستوى الاهتمام، والتطبيق المرتفع من وزارة الزراعة بقطاع غزة، لمبدأ "المشاركة" في إطار عملها، إلى طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية

العامة التي يشهدها قطاع غزة، والتي تتسم بحالة من التعقيد الشديد وعدم الاستقرار، وما رافقه من شح الموارد المالية التي تمتلكها الوزارة، والمخصصة لدعم القطاع الزراعي، إذ إن هذه الظروف قد شكلت دافعا لتوجه الوزارة، نحو إشراك الجميع في تحمل المسؤولية، رغبة منها في عدم بقائها في مواجهة الفئات المستفيدة، بشكل منفرد في ظل عجزها عن الإيفاء بمتطلباتهم، لذا فقد حرصت على إشراك المزارعين ذاتهم في أطر خططها وأعمالها، وتوجهاتها في سياسية احتوائية تحتم عليهم تفهم الظرف القائم، باعتبارهم شريكا في المسؤولية، وليس طرفا مستفيدا فقط، كما وسعت الوزارة دمج مؤسسات المجتمع المدني وإشراكهم، رغبة منها في تخفيف حجم الأعباء المالية الملقة على عاتقها، من خلال تسهيل مهامهم في تنفيذ المشاريع المرتبطة بالقطاع الزراعي، التي تسهم في تقديم الدعم المادي، لشريحة واسعة من المزارعين، مع حرصها على إبقاء اسم الوزارة كشريك هام في تنفيذ هذه المشاريع، لإظهار دورها في تجنيد التمويل من خلال هذه المؤسسات، خصوصا في ظل عجز الوزارة كجهة رسمية حكومية، لتجنيد التمويل المباشر من الجهات المانحة، لأسباب سياسية مرتبطة بحالة الانقسام السياسي، وبالتالي فقد استخدمت مبدء المشاركة من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وسيلة هامة لتجنيد التمويل للقطاع الزراعي بشكل غير مباشر، مع إبقاء دورها كجهة شريكة داخلية في التنسيق، لتنفيذ الأنشطة المتنوعة، وتحديد طبيعة المستفيدين، ونوع الاستفادة من تلك المشاريع، وأخيرا فإن سعي الوزارة للتعاطي مع التوجهات العامة المرتبطة، بضرورة دمج الأطياف المجتمعية المتنوعة في إطار إقرار السياسات المرتبطة بالشأن العام، كتوجه حكومي تنامت وتيرته في السنوات الأخيرة من الجهات الحاكمة في قطاع غزة، قد عزز من حركة انفتاح الوزارة على إشراك هذه الأطياف في إقرار السياسات الزراعية، والتوجهات الاستراتيجية المستقبلية، كوسيلة للترويج بوجود حالة من الإصلاح الإداري والمؤسسي، على المستوى العام للقطاع الحكومي في قطاع غزة، وهو ما دفع باتجاه ارتفاع الوزن النسبي لهذا المبدء داخل الوزارة بقطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها.

وتتفق نتيجة هذا المحور مع دراسة (الدريملي، 2019)، التي أشارت إلى وجود اهتمام مرتفع بتطبيق مبدء "الديموقراطية التشاركية" بمنظمات العمل التنموي العاملة في قطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الحايك، 2016)، التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من الالتزام بتحقيق مبدء "المشاركة" في المديرية العامة للجمارك السورية، وقد اتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (Kardos، 2012) (M)، التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من "المشاركة" من أصحاب المصلحة، من مؤسسات الدولة والأعمال التجارية والصناعة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المختلفة في عملية صياغة وتنفيذ التنمية المستدامة في كل من:

(السويد، لاتفيا، الدنمارك، هنغاريا، لتوانيا، المملكة المتحدة، ايسلندا، أسبانيا، بلجيكا)، وقد اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (صايح، 2018)، التي أشارت إلى وجود مستويات متوسطة من الالتزام بمبدأ "المشاركة" في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، كما اختلفت هذه النتيجة أيضا مع دراسة (مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية، 2017)، التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض من "المشاركة" من المزارعين في الأنشطة الخاصة، بالجهات الحكومية المشرفة على عمل القطاع الزراعي بجمهورية مصر العربية، كما اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (أبو حسنين، 2017)، التي أشارت إلى وجود مستوى اهتمام متوسط من وزارة الداخلية بقطاع غزة بجوانب "المشاركة" في إطار عملها.

6.1.3.4. نتائج تحليل المتعلقة بالبعد السادس "الرقابة":

يوضح الجدول (8.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد السادس "الرقابة"، التي تندرج تحت المحور الأول (الحوكمة)، لإجابات العاملين بالإدارة العليا، والوسطى في وزارة الزراعة بقطاع غزة، ويتكون البعد من (8) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد السادس (3.81) من (5) بانحراف معياري (0.64)، وبوزن نسبي (76.2%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة مرتفعة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد، فقد أظهرت النتائج أن الفقرة الأولى التي تنص على: " يتوفر لدى الوزارة وحدة خاصة للرقابة الداخلية، تتولى التدقيق على أعمال كافة الإدارات ومدى التزامها بالإجراءات المعتمدة، " قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (4.19) من (5) وبوزن نسبي (83.8%)، وتعتبر عن درجة موافقة مرتفعة، بينما احتلت الفقرة الرابعة التي تنص على: " تمارس مؤسسات المجتمع المدني نوعا من الرقابة الخارجية على أعمال الوزارة، فيما يتعلق بأنشطتها المتنوعة المنفذة في المناطق الجغرافية بقطاع غزة " المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.42) من (5) وبوزن نسبي (68.4%)، وتعتبر عن درجة موافقة مرتفعة.

جدول (8.4): ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد السادس "الرقابة".

الترتيب	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	الفقرة
	0.64	76.2%	3.81	الدرجة الكلية للبعد السادس "الرقابة"
1	0.75	83.8%	4.19	1. يتوفر لدى الوزارة وحدة خاصة للرقابة الداخلية، تتولى التدقيق على أعمال كافة الإدارات، ومدى التزامها بالإجراءات المعتمدة.
3	0.82	79.0%	3.95	2. تعتمد الوزارة على خطة سنوية مقرة للعمل الرقابي في إطار أنشطة القطاع الزراعي بقطاع غزة.
2	0.81	79.0%	3.95	3. تخضع أعمال الوزارة للرقابة الخارجية، من الهيئات المختصة بمتابعة أعمال الوحدات الحكومية.
8	0.94	68.4%	3.42	4. تمارس مؤسسات المجتمع المدني نوعاً من الرقابة الخارجية، على أعمال الوزارة فيما يتعلق بأنشطتها المتنوعة، المنفذة في المناطق الجغرافية بقطاع غزة.
4	0.90	78.8%	3.94	5. تقوم الوزارة بالرقابة المستمرة على طرق الاستخدام الفنية، للمبيدات الزراعية من المزارعين.
6	0.96	73.2%	3.66	6. تقوم الوزارة بالفحص الدوري للمحاصيل الزراعية المنتجة، بغية التأكد من معدلات متبقيات المبيدات بها.
5	0.97	75.2%	3.76	7. تمتلك الوزارة طواقم فنية ذات قدرات مميزة، قادرة على تنفيذ كافة الأعمال المرتبطة، بعمليات الرقابة على استخدام المبيدات الزراعية.
7	0.98	73.2%	3.66	8. تقوم الوزارة بتشكيل لجان مشتركة، مع اللجان المحلية، لتقييم طرق استخدام المبيدات الزراعية بشكل دوري.
الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي ÷ 5) * 100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت، الترتيب: ترتيب الفقرات من الأكبر إلى أصغر بناءً على قيمة الوسط الحسابي.				

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

تعقيب الباحث على نتائج جدول (8.4):

من الملاحظ وجود معدلات إيجابية مرتفعة من الموافقة، من العاملين بالوزارة فيما يتعلق بتطبيق مبدأ "الرقابة" في إطار أعمالها المتنوعة، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط إجاباتهم نحو هذه المبدأ (76.2%)، الأمر الذي يشير إلى وجود درجة مرتفعة من التطبيق، لهذا المبدأ داخل الوزارة بقطاع

غزة، ويعزو الباحث مستوى الاهتمام والتطبيق المرتفع من الوزارة لمبدأ "الرقابة" في إطار أعمالها المتنوعة إلى ارتباط أعمال الوزارة، بقضايا مجتمعية هامة بدأت تضغط على أطر الحديث العام، المرتبط بالصحة العامة خصوصا في الآونة الأخيرة، إذ إن ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة، وخصوصا السرطان منها، قد أرجعته العديد من التقارير إلى سوء الاستخدام للمبيدات الزراعية، وهو ما وضع الوزارة في خانة المسؤولية المباشرة عن تلك المعدلات، وتوجيه أصابع الاتهام إليها في القصور بعمليات الرقابة الميدانية، على طبيعة الإدارة الحقلية من قبل المزارعين، الأمر الذي دفع الوزارة لتعزيز مبدأ "الرقابة"، حرصا منها على تلافي الانتقادات المجتمعية المتنامية والمرتبطة بقضايا الصحة العامة من جهة، ورغبتها في تعزيز الثقة بالمنتج الزراعي المحلي، الذي يشكل دعامة أساسية من دعائم التصدير بقطاع غزة من جهة أخرى، كما أن شعار مكافحة الفساد الذي أقرته الجهات الحاكمة لقطاع غزة، قد فرض عليها الالتزام النسبي بتفعيل مبدأ "الرقابة" تجسيدا لهذا التوجه، باعتباره ضمانا لاستمرارية استقرار الوضع السياسي القائم بقطاع غزة من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الجوانب المجتمعية الهامة التي فرضت إطارا جديدا، على طبيعة تعاطي الوزارة مع المستجدات الحياتية القائمة في قطاع غزة، والتي من أبرزها بروز وتنامي الأصوات المنادية، بمكافحة الفساد الإداري في المؤسسات العامة، والتي من أهم أشكالها تنامي ظاهرة الوساطة والمحسوبية، وبدء التحرك الشعبي المناوئ لمجموعة من الممارسات التي انعكست على الجوانب المعيشية للمواطن في قطاع غزة، بفعل تنامي وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت وسيلة هامة لنشر الوعي، والرقابة على الأعمال الحكومية بشكل غير مباشر، كنتيجة لكثافة وسرعة الانتشار في الأوساط المجتمعية بقطاع غزة، إضافة إلى تنامي قوة مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها الشريان الأهم للتمويل، الذي يسهم بالاستقرار النسبي للجوانب المعيشية، لمجموعة من الفئات الهامة في القطاع، الأمر الذي عزز من دورها الرقابي والتصحيحي على عمل الوزارة، وضعف قدرة الجهات الحكومية على مجابهة هذه المنظمات، ارتباطا بمجموعة من العوامل أهمها: حاجة الجهات الحاكمة للقطاع إلى مصدر مستمر ودائم للتمويل، يسهم في تعزيز السلم المجتمعي، لتفادي حدوث اضطرابات داخلية، وهو ما توفره هذه المنظمات، إضافة لعدم رغبة الجهات الحاكمة في الدخول بصراعات مع الجهات الدولية، التي تقف خلف تمويل واستمرارية عمل تلك المنظمات، والتي تشكل غطاءً لعملها، لا تستطيع الجهات الحاكمة في قطاع غزة تحمل تبعات هذا الصدام، في إطار تأسيسها لمستقبل علاقات مستقرة مع جميع الأطراف، لأهداف متنوعة تسعى لتحقيقها، لذا فقد تنامي الدور الرقابي لهذه الجهات على عمل الوزارة، وهو ما وضع الجهات الرقابية الحكومية كالمجلس التشريعي الفلسطيني، وديوان الرقابة الإدارية والمالية، في موقف يتوجب عليها التعاطي مع هذه الاتجاهات، من خلال تماشيه مع هذه الاتجاهات، وتعزيز جوانب الرقابة على أعمال المؤسسات العامة، ومنها وزارة الزراعة لتفادي أي إشكالات،

قد تتجم عن التراخي في تلك الإجراءات، التي قد تنعكس سلباً على أطر العمل السياسية والإدارية والتنظيمية والمعيشية، التي قد تشكل تهديداً للوضع القائم بقطاع غزة، وهو ما جعل هذا المبدأ يحتل وزناً نسبياً مرتفعاً من بين تلك الأبعاد، وفقاً لوجهة نظر العاملين بوزارة الزراعة في قطاع غزة.

وتتفق نتيجة هذا المحور مع دراسة (الحلو، 2012)، والتي أشارت إلى وجود درجة مرتفعة من تطبيق مبدأ "الرقابة والمحاسبة" في إطار عمل المنظمات غير الحكومية، في قطاع غزة، حيث يرتبط ذلك بخضوع المنظمات غير الحكومية، لقانون الجمعيات الذي تخضع بموجبه هذه المنظمات، لمساءلة ومحاسبة جهات رقابية وإشرافية متنوعة، كما واتفقت مع نتيجة دراسة (الدريملي، 2019)، التي أشارت إلى وجود اهتمام مرتفع بتطبيق مبدأ "الرقابة والمحاسبة" بمنظمات العمل التنموي العاملة في قطاع غزة.

2.3.4. نتائج تحليل المتعلقة بالمحور الثاني "التنمية المستدامة":

يوضح الجدول (9.4) المقاييس الوصفية لفقرات المحور الثاني "التنمية المستدامة"، لإجابات العاملين بالإدارة العليا، والوسطى في وزارة الزراعة بقطاع غزة، ويتكون البعد من (19) فقرة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول المحور الثاني (3.63) من (5) بانحراف معياري (0.74)، وبوزن نسبي (72.6%)، ويشير هذا المؤشر إلى وجود درجة موافقة مرتفعة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا المحور، فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة الأولى التي تنص على: "تتسم أنشطة الوزارة بقدرتها الفاعلة، على تحسين الأمن الغذائي لسكان قطاع غزة" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.84) من (5)، وبوزن نسبي (76.8%)، وتعتبر عن درجة موافقة مرتفعة، بينما احتلت الفقرة الخامسة عشرة التي تنص على: "تعمل الوزارة على توفير الدعم للمزارعين، وأسره في المجال التعليمي، بما يعزز من قدرتهم على الإبداع في المجال الزراعي" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.96) من (5)، وبوزن نسبي (59.2%)، وتعتبر عن درجة موافقة متوسطة.

جدول (9.4): ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني "التنمية المستدامة".

الترتيب	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	الفقرة
	0.74	72.6%	3.63	الدرجة الكلية للمحور الثاني "التنمية المستدامة"
1	0.86	76.8%	3.84	1. تتسم أنشطة الوزارة بقدرتها الفاعلة، على تحسين الأمن الغذائي لسكان قطاع غزة.
5	0.91	75.2%	3.76	2. تسهم الطرق الإبداعية التي تطبقها الوزارة في المجال الزراعي، بزيادة حجم الإنتاجية للمحاصيل الحقلية والبعلية.
3	0.86	76.0%	3.80	3. تتسم الأنشطة المنفذة من الوزارة بقدرتها على توجيه المزارعين، للتكيف مع التغيرات المناخية، بما يسهم في تعزيز الانتاجية، وتجنب الأضرار التي قد تصيبهم نتيجة لذلك.
13	0.92	72.6%	3.63	4. يوجد إسهام فاعل للأنشطة المنفذة من الوزارة، في تعزيز مستويات الدخل للمزارعين وأسرهم.
12	1.04	73.2%	3.66	5. تتبنى الوزارة دعم الأنشطة الزراعية المبتكرة، النابعة من توجهات المزارعين الرياديين، بما يحقق تعظيم إسهامهم في تنمية القطاع الزراعي.
15	0.96	72.0%	3.60	6. تعمل الوزارة على توفير متطلبات البنية التحتية الزراعية، وتحديثها بشكل مستمر، بما يحقق التنمية الزراعية المستدامة في المناطق المتنوعة من قطاع غزة.
4	0.90	75.2%	3.76	7. تقوم الوزارة باتباع طرق الإرشاد الزراعي المبتكرة، التي تتقاطع مع التوجهات الزراعية الحديثة، بغية إحداث التنمية المنشودة للقطاع الزراعي بأحدث الأساليب والطرق.
9	0.98	73.6%	3.68	8. تقوم الوزارة بتوفير بذور محسنة، بهدف تعظيم حجم إنتاجية القطاع الزراعي.
11	0.99	73.2%	3.66	9. تعمل الوزارة على توطين أحدث طرق الري، بغية تعظيم حجم الإنتاجية وتخفيض تكاليف الفاقد من المياه في الشبكات التقليدية.
2	1.08	76.4%	3.82	10. تتبّع الوزارة إجراءات صارمة بحق المخالفين في استخدام المبيدات الزراعية، بغية الحفاظ على الصحة العامة للموطن، والمزارع في قطاع غزة.
16	1.06	72.0%	3.60	11. تقوم الوزارة بعمليات فحص مخبري دوري، لمتبقيات المبيدات في المنتجات الزراعية، بهدف التأكد من صلاحيتها للاستخدام الآدمي.

الترتيب	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	الفقرة
6	0.98	75.2%	3.76	12. تقوم الوزارة بالزام المزارعين بمجموعة من المعايير الواجب اتباعها، عند استخدام المبيدات الزراعية في الحقول، بغية الحفاظ على صحتهم وأسرهم.
8	0.92	73.8%	3.69	13. تنعكس الصحة المستدامة في خطط، وبرامج الوزارة المتنوعة.
18	1.10	60.6%	3.03	14. تعمل الوزارة على توفير خدمات الرعاية الصحية للمزارعين، وأسرهم بالتنسيق مع وزارة الصحة الفلسطينية.
19	1.18	59.2%	2.96	15. تعمل الوزارة على توفير الدعم للمزارعين، وأسرهم في المجال التعليمي، بما يعزز من قدرتهم على الإبداع في المجال الزراعي.
7	0.90	74.6%	3.73	16. تحرص الوزارة على تشجيع المشاريع الصديقة للبيئة بأشكالها المتنوعة.
17	1.09	71.2%	3.56	17. يتوفر لدى الوزارة رؤية لكيفية استغلال المخلفات الزراعية، وتحويلها إلى مخلفات صديقة للبيئة.
14	1.01	72.2%	3.61	18. تقوم الوزارة برعاية المشاريع الهادفة، لتمكين المرأة العاملة في المجال الزراعي اقتصادياً، بما يعزز مكانتها الاجتماعية والاسرية.
10	0.94	73.4%	3.67	19. تقوم الوزارة بتنفيذ سلسلة متكاملة من برامج التوعية الهادفة، لتعزيز ثقافة الإنتاج وحماية البيئة، والمساحات الخضراء في قطاع غزة.
الوسط الحسابي: مجموع الإجابات ÷ عدد المستجيبين، الوزن النسبي = (الوسط الحسابي ÷ 5) * 100%، الانحراف المعياري: انحراف القيم عن وسطها الحسابي ويعتبر أحد معايير التشتت، الترتيب: ترتيب الفقرات من الأكبر إلى الأصغر بناءً على قيمة الوسط الحسابي.				

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

تعقيب الباحث على نتائج جدول (9.4):

من الملاحظ وجود مستوى تطبيق واهتمام مرتفع من وزارة الزراعة بقطاع غزة، فيما يتعلق بمراعاة قواعد التنمية الزراعية المستدامة في أطر عملها المتنوعة، ويعزو الباحث هذه المستويات المرتفعة، واهتمام الوزارة بأبعاد التنمية الزراعية المستدامة، إلى ارتباط هذا المحور بالتوجهات الحكومية الفلسطينية نحو تحقيق التنمية المستدامة، التي أقرتها الحكومة الفلسطينية في إطار خطة

التنمية المستدامة، والتي حملت عنوان "التنمية المستدامة 2030"، والتي تبنتها السلطة الوطنية الفلسطينية، تماشياً مع الجهود الدولية المبذولة، لإحلال التنمية المستدامة على المستوى الدولي، فكانت محاولات التركيز على أبعاد التنمية المستدامة من المؤسسات الحكومية، ترجمة لهذه التوجهات عبر إدراجها ضمن الخطط القطاعية الخاصة بسياسات هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإن تركيز الوزارة على حفز القطاعات الإنتاجية، والذي يمثل القطاع الزراعي أحد أهم أركانها، قد شكل حافزاً للاهتمام بالتنمية المستدامة الزراعية، إذ إن وزارة الزراعة بقطاع غزة قد ركزت على البعد الاقتصادي للتنمية الزراعية المستدامة، أملاً في تعزيز إنتاجية هذا القطاع لما يشكله من قاعدة هامة، يمكن من خلالها زيادة معدلات النمو الاقتصادي بقطاع غزة، عبر حفز معدلات الإنتاجية الزراعية، وهو ما يشكل هدفاً هاماً، وأساساً لطبيعة عمل وزارة الزراعة، وهو ما يتقاطع مع البعد الاقتصادي للتنمية الزراعية المستدامة، ومن جهة أخرى فإن تركيز الوزارة على البعد الاجتماعي المرتبط بهذا القطاع، يرتبط بأهداف متنوعة ومتداخلة، تدعم العديد من القضايا محل الاهتمام السياسي والاجتماعي المرتبط بعملها، إذ أن تركيز الاهتمام على هذا القطاع يمكن أن يسهم بشكل فاعل في زيادة معدلات التشغيل، وتقليل معدلات البطالة والفقر التي يعاني منها قطاع غزة، والتي تعتبر سبباً هاماً من أسباب الاضطراب الاجتماعي، والسياسي وتهديد السلم الأهلي، لذا يوصف القطاع الزراعي بأنه قطاع كثيف العمالة، وقادر على المعالجة النسبية لهذه المعضلات، التي تعتبر محل اهتمام الساسة القائمين على إدارة قطاع غزة، وعليه فإن هذا الاهتمام من الوزارة بالبعد الاجتماعي للتنمية الزراعية المستدامة، يتقاطع مع الأهداف السياسية التي تتبناها هذه الجهات، وهو ما عزز من معدلات مدلولات الاهتمام المرتفعة بالبعد الاجتماعي، للتنمية الزراعية المستدامة من وجهة نظر العاملين بالوزارة، وأخيراً فإن الاهتمام بالبعد البيئي للتنمية الزراعية المستدامة، نابع من تداخلها بالبعد الاجتماعي، وقضايا الصحة العامة، إذ إن ارتفاع معدلات انتشار الأمراض المزمنة وخصوصاً السرطان، قد ربطته العديد من الدراسات بالاستخدام المفرط، وغير المنظم للمبيدات الزراعية، وبطرق التخلص من النفايات الزراعية من جهة أخرى، وهو ما شكل دافعاً قوياً لاهتمام الوزارة، بتشديد إجراءاتها للتنمية الزراعية المستدامة في إطار بعدها البيئي، جميع هذه الأسباب قد دفعت بأراء العاملين بالوزارة، نحو الإقرار بالتوجه المستمر، والمرتفع للتنمية الزراعية المستدامة بقطاع غزة، وهو ما يفسر حصول هذا البعد على وزن نسبي مرتفع من حيث مستويات التطبيق.

وضرورة العمل وفقاً لمبادئ الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، من خلال الحفاظ على الموارد، وخصوصاً البيئية منها، مع التركيز على جوانب التنمية الأخرى المرتبطة، بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وبالنظر إلى تصنيف المنظمات الأهلية الفلسطينية، فإن أطر عملها المتنوعة تتقاطع،

مع أبعاد التنمية المستدامة بشكل مباشر، إذ إن معظم هذه المنظمات تصنف على أنها منظمات اجتماعية واقتصادية وبيئية، فالمنظمات الاجتماعية تركز في أطر عملها على التنمية الصحية والتعليمية، أما المنظمات الاقتصادية فهي تركز وبشكل رئيس على قضايا التمكين الاقتصادي للفئات المجتمعية المتنوعة، وأخيراً فإن المنظمات الناشطة في المجال البيئي، تسعى إلى الحفاظ على البيئة وتعزيز استدامتها، هذه التصنيفات لمنظمات العمل الأهلي الفلسطيني، تعتبر انعكاساً لمحاور التنمية المستدامة، وترجمة حقيقية لأبعادها، وبالتالي فإن اهتمام هذه المنظمات بتعزيز جوانب التنمية المستدامة، نابع من طبيعة تخصصاتها، وأعمالها بالدرجة الأولى، ومن تماشيها مع التوجهات الحديثة للمنظمات الدولية، والتي تشكل المظلة الرئيسة الممولة لأنشطتها، وهو ما يبرر ارتفاع مستوى الاهتمام، والتركيز لهذه المنظمات على مراعاة أبعاد التنمية المستدامة في أطر أعمالها المتنوعة.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (الدريملي، 2019)، التي أشارت إلى وجود درجة مرتفعة من الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، بمنظمات العمل التنموي العاملة في قطاع غزة، كما واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (إبراهيم وحمادي وعبد الكريم، 2019)، التي أشارت إلى وجود مستوى مرتفع من الاهتمام، بقضايا التنمية المستدامة في الهيئة العامة للضرائب بالعراق، كما واتفقت هذه النتيجة أيضاً مع دراسة (الحو، 2012)، والتي أشارت إلى وجود درجة مرتفعة من الاهتمام، بمفاهيم التنمية المستدامة، لدى المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة، كما وتتفق هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (رشوان وأبو رحمة، 2018)، التي أشارت إلى وجود مستوى اهتمام مرتفع من الكليات الحكومية الجامعية الفلسطينية بقضايا التنمية المستدامة في فلسطين.

3.3.4. نتائج تحليل المجموعات البؤرية:

1.3.3.4. النتائج العامة:

لقد أشارت النتائج العامة لتحليل المجموعات البؤرية، إلى وجود حالة من الضعف في ممارسة أبعاد "الحوكمة" من وزارة الزراعة بقطاع غزة، من وجهة نظر المشاركين، والمتمثلة بكل من: (الشفافية والإفصاح، العدالة والإنصاف، الاستجابة، المساءلة، المشاركة، والرقابة)، حيث أظهرت النتائج أن جوانب الضعف قد اشتملت على بعد "الشفافية والإفصاح" في إطار عمل الوزارة، إذ إن معظم المستجيبين أشاروا إلى وجود ضعف عام، في تبني الوزارة لهذا البعد، الذي يستند إلى نشر المعلومات، واتباع سياسة الباب المفتوح أمام المزارعين في التعامل مع قضاياهم، كما وأشارت النتائج أيضاً إلى وجود ضعف في تطبيق بعد "العدالة والإنصاف" خاصة فيما يتعلق بمعايير

الاستفادة، التي يرون أنها تحدد بالغالب من الجهات المانحة والتي ينتابها في الكثير من الأحيان البعد عن الموضوعية في عمليات الاختيار، كما وأشارت النتائج الى ضعف استجابة الوزارة لمطالب المزارعين في القضايا المتنوعة التي هي محل اهتمامهم، هذا بالإضافة إلى ان جوانب "المساءلة" ترتبط بقيام الوزارة بمتابعة موظفيها، أما فيما يتعلق بالمزارعين فإنهم لا يستطيعون مساءلة الوزارة، فيما يتعلق بأعمالها المرتبطة بهم، إذ أن الوزارة لا تولي الاهتمام الكافي للشكاوى المقدمة لها من قبلهم، كما وأشارت النتائج أيضا إلى وجود حالة من الضعف الشديد في إشراك المزارعين بالقضايا المرتبطة بتخطيط الاحتياجات، أو الأنشطة أو السياسات الزراعية، التي تقرها الوزارة، والمرتبطة بالأعمال الزراعية بقطاع غزة، وأخيرا فقد أشارت نتائج المجموعات البؤرية إلى أن جوانب الرقابة التي تمارسها الوزارة، ترتبط بجانبين الأول: المتابعة المستمرة لقضايا رش المبيدات، وفحص العينات، إلا أن جانب الضعف يرتبط هنا بضعف متابعتها، للأضرار الناتجة عن رش المبيدات من الجانب الإسرائيلي، وخصوصا فيما يتعلق بجانب التعويضات المرتبطة بالأضرار الناتجة عنها، والتي تنعكس بشكل سلبي على المزارع، أما الجانب الآخر فيرتبط بممارسة الوزارة للرقابة على موظفيها بشكل جيد، من أجل ضمان متابعة وإرشاد المزارعين في المناطق المتنوعة، أما فيما يتعلق بقضايا التنمية الزراعية المستدامة، فقد أشارت النتائج إلى وجود حالة من الضعف العام في ترسيخ ابعاد التنمية، خصوصا فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، والتي ارتبطت بمعاناة المزارع من ضعف الدخول، وبطء حركة النمو كنتيجة مباشرة، لضعف الإمكانيات، والبنى التحتية دون إجراءات فعالة أو تدخل من الوزارة، لإنهاء تلك المعاناة، هذا بالإضافة إلى ضعف تدخل الوزارة في إغاثة المزارعين فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، وتوفير الرعاية التعليمية والصحية لأسرهم، وأخيرا فقد امتد الضعف أيضا للقضايا البيئية، حيث أشارت النتائج إلى ضعف الإجراءات الرادعة من الوزارة بحق المزارعين المخالفين لتعليمات رش المبيدات، وضعف المحافظة على المساحات الخضراء.

2.3.3.4. تحليل أبعاد الحوكمة:

البعد الأول: "الشفافية والإفصاح":

أشارت النتائج المستخلصة من استجابات المبحوثين، في إطار المجموعات البؤرية للمزارعين التي نفذت في المناطق المختلفة من قطاع غزة، إلى وجود ضعف في تطبيق بعد "الشفافية والإفصاح" في إطار عمل الوزارة، والتعاطي مع القضايا الخاصة بهم، إذ إن معظم المشاركين في المجموعات البؤرية يرون، أن الوزارة لا تقوم بنشر المعلومات الهامة المرتبطة بإطار عملهم، كما أن اهتمامها ينصب على حصر الأضرار فقط، دون الإفصاح عن المعايير المرتبطة بالاستفادة من الأنشطة، أو

الحصول على التعويضات المناسبة، وفي ذات الإطار فإن معظم المشاركين يرون، أن الوزارة لا تستمع بالشكل الملائم لمتطلباتهم أو شكواهم، إذ إنها لا تعتمد سياسة الباب المفتوح في التعاطي مع قضاياهم، إذ وقد أنهم أشارو إلى قيامهم بتقديم العديد من الشكاوي، لكن دون استجابة، أو ردود واضحة من الوزارة على تلك المطالب.

البعد الثاني: "العدالة والإنصاف":

أشارت نتائج التحليل العامة المستخلصة من آراء المستفيدين، في إطار المجموعات البؤرية المنظمة على مستوى المناطق الجغرافية المتنوعة، إلى وجود حالة من الضعف الشديد في تطبيق مبدأ "العدالة والإنصاف" في إطار عمل وزارة الزراعة في قطاع غزة، إذ أجمعت آراء المستفيدين ضمن المجموعات المتنوعة، إلى أن ضعف عناصر "العدالة والإنصاف" في إطار عمل الوزارة يرتبط بشكل رئيس بالمستوى المنخفض، في وضع المعايير الواضحة للاستفادة، وضعف مراعاتها لاحتياجات المناطق وفقاً للأولوية، إذ إن معظمهم يرون أن الدور الأهم يرتبط بالمؤسسات الدولية التي تمارس جوانب "العدالة والإنصاف" للمزارع مثل الصليب الأحمر الفلسطيني، والوزارة لا تمارس أنشطة فعلية، تخدم المزارع على أرض الواقع، وفي إطار ممارسة الوزارة المحدود، فإن مراعاتها للنساء في إطار تلك الأنشطة يتسم بالمحدودية.

البعد الثالث: "الاستجابة":

تشير النتائج المستخلصة من آراء المستفيدين، حول مدى الاستجابة لمتطلبات المزارعين في إطار عمل وزارة الزراعة إلى وجود حالة من الضعف الشديد في هذا البعد، خصوصاً فيما يتعلق بتوفير الاحتياجات الفنية للمزارعين، في المناطق المتنوعة لتسهيل عملهم، كما أن ضعف "الاستجابة" يرتبط أيضاً بعدم الاهتمام من الوزارة بالشكاوى المقدمة من قبلهم، والتي تعبر عن احتياجاتهم ومعاناتهم الحقيقية، أما فيما يتعلق بمدى مراعاة الوزارة للمبادرات الخلاقة التي يقدمها المزارعون، فإنها تتجه نحو الحدود الدنيا من الاهتمام من الوزارة، كما أن إغاثة المزارع يتم من المؤسسات الدولية، وليس من الوزارة، التي يقتصر دورها على المتابعة الروتينية لأعمال المزارعين فقط.

البعد الرابع: "المساءلة":

أشارت نتائج التحليل للبعد الخاص "بالمساءلة"، إلى وجود اتجاه إيجابي، في إجراءات الوزارة الرادعة بحق الموظفين الذين يتراخون عن تقديم الخدمات للمزارعين، بينما تركزت جوانب القصور في هذا الجانب، في ضعف تقبل الوزارة لمراجعات المستفيدين، في إطار مساءلتها عن

الأنشطة التي تنفذها، وسياسات تنفيذ تلك الأنشطة، أو تلك المرتبطة بعمليات الاختيار، أو غيرها من الجوانب الذين يعتقدون أنها جوانب عادلة، ويحق لهم ممارسة مساءلة الوزارة على عدم التزامها، أو التقيد بتقديم الخدمات المرتبطة بها لهم.

البعد الخامس: "المشاركة":

أشارت نتائج التحليل للبعد الخاص "بالمشاركة"، إلى وجود حالة من الضعف الشديد في تبني الوزارة لهذا البعد، في إطار عملها مع المزارعين، إذ يرى معظمهم أن الوزارة لا تولي اهتماما كافيا بإشراكهم في أعمالها المتنوعة المرتبطة بمصالحهم، وقد أشار معظمهم إلى ضعف إشراكهم في عمليات التخطيط، أو تحديد الأهداف، أو حتى رسم السياسات الزراعية، المرتبطة بمستقبل القطاع الزراعي وهم يشكلون جزءا هاما من مكوناته، كما أشاروا إلى وجود حالة من الضعف في إشراكهم، حتى في عمليات التخطيط المرتبطة بمناطقهم الجغرافية، التي تشكل أساسا لأنشطتهم الزراعية، والتي يتوجب إسهامهم في جوانب التخطيط المستقبلي لها.

البعد السادس: "الرقابة":

أشارت نتائج التحليل للبعد الخاص "بالرقابة"، إلى وجود نوع من الرقابة النسبية على استخدام المبيدات الزراعية، وتمتد جوانب الرقابة التي تمارسها الوزارة بشكل فاعل، على موظفيها العاملين في الإطار الميداني الخاص بمتابعة المزارعين، كما أن جوانب الرقابة ترتبط بعمليات التصحيح لبعض الممارسات الخاصة بالمزارعين، وأشاروا إلى أن موظفي الوزارة يتميزون بالكفاءة في عمليات التوجيه للمزارع، نحو إتباع الأساليب السليمة في الإدارة الحقلية.

3.3.3.4. بعد التنمية المستدامة:

لقد أشارت النتائج الخاصة بآراء المزارعين في المجموعات البؤرية، إلى وجود حالة من الضعف في قيام الوزارة بتعزيز جوانب التنمية الزراعية المستدامة، وقد ارتبط هذا الضعف في ضعف قدراتها المالية الداعمة، لعمليات تنمية القطاع الزراعي، خصوصا فيما يتعلق بتوفير المستلزمات الفنية والبنى التحتية اللازمة لتنمية القطاع الزراعي وتعزيز مستويات دخول المزارعين، كما أشارت النتائج أيضا إلى ضعف تدخل الوزارة في إغاثة المزارعين، فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، وتوفير الرعاية التعليمية والصحية لأسرهم، إذ وقد أشار معظمهم إلى افتقار الوزارة، لبرامج دعم التعليم المرتبط بهم وأسرهم، وضعف برامج الرعاية الصحية التي من الممكن أن

توفرها الوزارة بالتعاون مع الجهات المختصة، من أجل توفير الخدمات الصحية الملائمة لهم، وأخيراً فقد امتد الضعف أيضاً إلى للقضايا البيئية، حيث أشارت النتائج إلى ضعف الإجراءات الرادعة من الوزارة بحق المزارعين المخالفين لتعليمات رش المبيدات، وضعف المحافظة على المساحات الخضراء.

4.4 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: تنص الفرضية الرئيسية الأولى على: "وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبادئ "الحوكمة" على التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة".

ويتفرع من هذه الفرضية ست فرضيات فرعية، تم التحقق من صحتها، من خلال حساب أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، حيث تم دراسة تأثير المتغيرات المستقلة معاً، والتي تمثل أبعاد "مبادئ الحوكمة"، على المتغير التابع "التنمية المستدامة"، حيث يتم اختبار الفرضية العدمية (H_0)، التي تفترض عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية مقابل الفرضية البديلة (H_1)، التي تفترض وجود أثر ذي دلالة إحصائية، ويتم الحكم على نتيجة الاختبار، بناءً على قيمة مستوى الدلالة المحسوبة للاختبار (Sig)، حيث يتم رفض الفرضية العدمية، والتوصل إلى صحة الفرضية البديلة، في حال كانت قيمة (Sig) أقل من مستوى (0.05)، ويقال عندها إن الاختبار معنوي، ويعني ذلك وجود أثر جوهري وذي دلالة إحصائية، ويتم قبول الفرضية العدمية في حال كانت قيمة (Sig) أعلى من (0.05)، ونستنتج عند إذن عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية.

وفيما يلي نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، والفرضية الرئيسية للتحقق من وجود أثر للمتغيرات المستقلة: (الشفافية والإفصاح، العدالة والإنصاف، الاستجابة، المساءلة، المشاركة، الرقابة) على المتغير التابع، المتمثل في "التنمية المستدامة"، والجدول (10.4) يوضح نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى، والفرضيات الفرعية المتفرعة عنها.

جدول (10.4): نتائج أثر مبادئ "الحوكمة" في تحقيق التنمية المستدامة.

المتغير التابع "التنمية المستدامة"						
#	طريقة تقدير النموذج	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار (B)	مستوى الدلالة (Sig.)	معامل التحديد المعدل (R ²)	معنوية النموذج عند مستوى (0.05)
						النتيجة
طريقة (Enter)		الحد الثابت (a)	-0.498	0.085	0.761	معنوي
		الشفافية والإفصاح	0.077	0.562		
		العدالة والانصاف	0.033	0.761		
		الاستجابة	0.209	0.050		
		المساءلة	0.243	0.063		
		المشاركة	0.111	0.199		
		الرقابة	0.414**	0.000		
		الحوكمة	1.129**	0.000		
طريقة (Backward)		الحد الثابت (a)	-0.448	0.058	0.775	معنوي
		الاستجابة	0.291**	0.002		
		المساءلة	0.296*	0.031		
		الرقابة	0.520**	0.000		
معادلة الانحدار ← التنمية المستدامة = (-0.448) + (0.291) (الاستجابة) + (0.296) (المساءلة) + (0.520) (الرقابة)						
ملاحظة: ** ذات دلالة إحصائية (معنوية عند مستوى (0.01)، * ذات دلالة إحصائية (معنوية عند مستوى (0.05)						

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

استخدم الباحث طريقة الانحدار الخطي المتعدد، من خلال (طريقة الإدخال: وهي إدخال كافة المتغيرات إلى النموذج (Enter)، كخطوة أولى لتقدير النموذج، وللوصول إلى أفضل نموذج تم استخدام نموذج (Backward)، ويتم السير إلى الخلف، بحيث تدخل المتغيرات جميعها مرة واحدة إلى المعادلة الخطية، ثم يحذف المتغير المستقل، الذي يكون لديه أدنى ارتباط جزئي مع المتغير التابع، وهكذا حتى يبقى في المعادلة فقط، المتغيرات المستقلة التي لها دلالة إحصائية)، كما ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معامل التحديد لنموذج الانحدار بلغ (0.775)، وهذا يعني بأن الأبعاد (الاستجابة، المساءلة، الرقابة)، الذي تدرج تحت أبعاد "الحوكمة" الموجودة في النموذج أعلاه يفسر ما نسبته (77.5%)، من تباين الحاصل في تحقيق التنمية المستدامة، وفيما يتعلق بمعنوية النموذج بلغ قيمة اختبار (F-Test) (106.603) بمستوى دلالة (0.000 أقل من 0.05)، وهذا يشير إلى معنوية نموذج باستخدام نموذج (Backward).

وبناءً على نتائج جدول (10.4)، نجيب على الفرضية الرئيسية الأولى، والفرضيات الفرعية التي تنبثق عن الفرضية الرئيسية الأولى فيما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: تنص الفرضية الفرعية الأولى على: "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح في تحقيق التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة".

ومن خلال نتائج الجدول (10.4)، بالنظر إلى نتائج تحليل الفرضية، نستنتج عدم وجود تأثير لمبدأ "الشفافية والإفصاح" في تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (0.562) وهي قيمة أكبر من مستوى (0.05)، وهذا يشير إلى عدم معنوية متغير مبدأ "الشفافية والإفصاح" في تحقيق التنمية المستدامة.

وهذه النتيجة تؤكد رفض الفرضية الفرعية الأولى، التي تنص على "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "الشفافية والإفصاح"، في تحقيق التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة.

تعقيب الباحث على نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

ويرى الباحث أن عدم وجود تأثير لمبدأ "الشفافية والإفصاح"، في إطار عمل وزارة الزراعة بقطاع غزة على قضايا التنمية الزراعية المستدامة، يرتبط بشكل رئيس بطبيعة إدارك المؤسسات الفلسطينية لهذا المبدأ، إذ إن معظم هذه المؤسسات، يرتبط فهمها للإطار التنفيذي له "بالإفصاح والشفافية" عن تقاريرها المتنوعة المرتبطة بأطر عملها الظاهري، إذ تعتقد هذه المؤسسات أن نشر التقارير المرتبطة بإنجازاتها على صفحاتها الرسمية، هو بمثابة التطبيق الحقيقي لهذا المبدأ، حيث تتخذ من هذا الاتجاه، سبيلاً لتعزيز ثقة الجمهور والمانحين بها، إلا أن حقيقة هذا المبدأ يرتبط "بالشفافية والإفصاح" عن جميع القضايا، حتى وإن كان يشوبها الضعف في الأداء، إذ مثل هذا الإفصاح والشفافية في التعامل مع الواقع الحقيقي لهذا المؤسسات، يفرض إطاراً تصحيحياً لمسارها المستقبلي، ويعزز من أدائها الحقيقي وليس الظاهري، وهو ما يضمن لها السير في طريق القضاء على كافة أشكال الفساد، إذا ما تم تطبيقه بمضمونه الصحيح، فتوافر "الشفافية والإفصاح" يسهم في تعزيز ثقة، كافة الأطراف المتعاملة مع الوزارة بطبيعة ممارساتها، وهو ما يمنحها غطاءً مؤسسياً ومجتمعياً محفزاً لأعمالها، وممكننا لها من ممارسة أعمالها، عبر توفير كافة أشكال الدعم، المرتبطة بهذه الممارسات الشفافة، الأمر الذي يترتب عليها حفز معدلات النمو الاقتصادي، وضمان

التنمية الاجتماعية والبيئية، للمناطق والفئات المستهدفة، هذا الإطار العام الذي تؤدبه قضايا "الشفافية والإفصاح" يتطلب فهما صحيحا لمفاهيمها، وبشكل عميق يمس المضمون والجوهر الحقيقي المقصود منها، إذ إن مفهومها لا يرتبط بقضايا "الشفافية والإفصاح" الظاهري لطبيعة الأعمال، إنما ينصرف نحو شفافية التعامل، والإفصاح الحقيقي عن الجوانب الجوهرية، والتي تشكل مفاصل العمل الحقيقي لهذه المؤسسات، وللأسف فإن العديد من العاملين يحصرون مفاهيم الشفافية والإفصاح، بقيام منظماتهم بالإفصاح الشفاف عن التقارير المالية والإدارية عبر مواقعها المتنوعة، وهو ما تقوم به الوزارة بشكل فعلي في قطاع غزة، إلا أن هذا المفهوم يعد قاصرا، ما لم تكن عملية "الشفافية والإفصاح" مرتبطة بالقضايا الجوهرية، والتي قد تحمل تهديدا في بعض الأحيان للمنظمة، إلا أن أثرها على المدى الطويل، يسهم في استقرار عمل هذه المنظمة، وزيادة الثقة بتعاملاتها، وما يحدث في مؤسساتنا هي الحالة الأولى النظرية، التي تنحرف نحو فهم "الشفافية والإفصاح" بأنها مجرد عملية روتينية، لا تتعدى نشر التقارير على المواقع المتنوعة، وهو ما دفع اتجاهات إجابات المستجيبين من العاملين بالوزارة، نحو الموافقة المرتفعة على هذا البعد، بينما عارضته آراء المزارعين الذين يعملون في الحقل التنفيذي الحقيقي، وهو صاحب المصلحة الأولى، والطرف الأهم في عمل الوزارة، ومن ناحية أخرى فإن وجود اعتقاد سائد بأن قضايا "الشفافية والإفصاح"، التي ترتبط بالتطبيق الحقيقي لمفاهيم الحوكمة، قد تسهم في استغلالها سياسيا من أطراف متنوعة، في ظل حالة الاستقطاب السياسي الشديد، والانقسام الذي تشهده الساحة الفلسطينية، وبالتالي فإن عدم تأثير هذا المبدأ على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، قد ارتبط بظاهرة تطبيق هذا المبدأ، والبعد عن مضمونه الحقيقي في الممارسة العملية، وحالة الاستقطاب السياسي التي لعبت دورا في توطيد مثل هذا المبدأ.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبو حسنين، 2017)، التي أشارت إلى عدم وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "الشفافية" في تنمية الموارد البشرية، بوزارة الداخلية بقطاع غزة، كما واتفقت مع نتيجة دراسة (الدريملي، 2019)، التي أشارت إلى عدم وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "الشفافية والإفصاح"، بمنظمات العمل التنموي العاملة في قطاع غزة، في تحقيق التنمية المستدامة، كما واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية، 2017)، التي أشارت إلى وجود مستوى منخفض من الشفافية الممارسة، من الجهات الحكومية المشرفة على عمل القطاع الزراعي، بجمهورية مصر العربية، كما واتفقت نتيجة هذه الدراسة أيضا مع نتيجة دراسة (Rodorff et al, 2019)، التي أشارت إلى وجود ضعف في جوانب "الشفافية" لدى الجهات المعنية بالقطاع الزراعي، وخصوصا المنظمات البحثية العامة والخاصة في شمال شرق البرازيل، بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الحلو، 2012)، حيث أشارت نتائجها

إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية لمبدأ "الشفافية" بالمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة، في تحقيق التنمية المستدامة، وقد اختلفت أيضاً مع دراسة (صايح، 2018)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ الشفافية على مستوى الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، كما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (إبراهيم وحمادي وعبد الكريم، 2019)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "الشفافية"، في تحقيق التنمية المستدامة في الهيئة العامة للضرائب بالعراق، وقد اختلفت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (حكار وبوفليسي، 2015)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "الشفافية"، في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا، كما اختلفت أيضاً مع نتيجة دراسة (الحايك، 2016)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "الشفافية"، في تحسين أداء العمل الجماعي في سوريا، وأخيراً فقد اختلفت نتيجة هذه النتيجة مع دراسة (Dhaoui, I 2019)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "الشفافية"، في تحقيق أهداف التنمية: المتمثلة في الحد من الفقر، وزيادة العمالة، وإعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة.

الفرضية الفرعية الثانية: تنص الفرضية الفرعية الثانية على: "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "العدالة والإنصاف"، في تحقيق التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة".

ومن خلال نتائج الجدول (10.4)، وبالنظر إلى نتائج تحليل الفرضية، نستنتج عدم وجود تأثير لمبدأ "العدالة والإنصاف"، في تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (0.761) وهي قيمة أكبر من مستوى (0.05)، وهذا يشير إلى عدم معنوية متغير مبدأ "العدالة والإنصاف"، في تحقيق التنمية المستدامة.

وهذه النتيجة تؤكد رفض الفرضية الفرعية الثانية، التي تنص على "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "العدالة والإنصاف"، في تحقيق التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة".

تعقيب الباحث على نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

ويرى الباحث أن عدم وجود مثل هذا التأثير لمبدأ "العدالة والإنصاف" في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة، يرتبط بشكل رئيس بطبيعة الممارسة المرتبطة بهذا المبدأ، من الوزارة

على أراض الواقع، إذ إن ممارسة جوانب "العدالة والإنصاف" تتطلب مراعاة التوازن في إحداث التنمية، وفقا لأولويات الاحتياج مع مراعاة "العدالة"، في منح الاستفادة ارتباطا بجوانب الشفافية المطلقة، والأخذ بعين الاعتبار التوجه الجندري، إلا أن واقع الحال الذي أبدته آراء المزارعين، تشير إلى ضعف جوانب "العدالة والإنصاف" الممارسة من الوزارة المرتبطة بتلك الجوانب، فهذا المبدأ يتسم بقدرته على تحقيق مبدأ "التوازن" في توزيع أولويات التنمية، على المناطق والأفراد بمختلف أطيافهم، إذ يرتبط هذا المبدأ بضرورة تحقيق العدالة في إطار الأولويات، وهو ما يشير إلى فرضية، مفادها أن ثقل التدخل النسبي يجب أن يرتبط بأولوية الاحتياج العادل، وفقا لمؤشرات التنمية المرصودة للمناطق الجغرافية المتنوعة في قطاع غزة، وهذا ما يسهم هذا المبدأ في تحقيقه، إذ يرتبط جانب "العدالة" في إطار التنمية الزراعية المستدامة، بعدالة التوزيع وفقا لأولوية الاحتياج، إذ إن تحقيق هذا التوجه يعني، توزيع متطلبات وأولويات التنمية الزراعية المستدامة في إطارها الصحيح، وليس في إطار غير متوازن، يحرم المناطق الهامة ذات الأولوية من الثقل النسبي للتدخل، ويتيحها للمناطق الأقل احتياجا، فتطبيق هذا المبدأ في مثل هذا الإطار يعني الإخلال بالتوازن النسبي، وهو ما يسهم في إيجاد حلقة غير متوازنة للتنمية الزراعية المستدامة، فعدم مراعاة الوزارة "للعدالة" في توزيع أعباء التنمية الزراعية المستدامة، وفقا لأولوية الاحتياج، يعني أن هذا المبدأ لا يمكنه العمل بشكل فاعل في إحداث التنمية الزراعية المستدامة، وهو ما يعطل من قدرته، ويثبط من أثره في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة، ومن جانب آخر فإن ضعف الاعتماد على معايير "الشفافية" في الحصول على الاستفادة، وضعف التوجه الجندري أثناء تنفيذ الأنشطة، قد أدى إلى عدم فعالية، وتأثير هذا المبدأ في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، إذ إن التركيز على كلا الجنسين في الاستفادة من الأنشطة التي يتم تنفيذها من الوزارة يتيح مفهوما جديدا للحركة التنموية، تشارك فيه المرأة بجانب الرجل، في تحمل أعباء التنمية والمساهمة بها، وهو ما يعد توجها إيجابيا، يدمج قنوات واتجاهات الرجل المرأة معا، في إطار تنموي موحد قد يخلق تفاعلا إيجابيا جديدا، تتفاعل فيه الأفكار والاتجاهات؛ لإبداع أفكار تنموية جديدة تسهم إيجابا في تحقيق التنمية في الإطار الزراعي، والعكس فإن عدم المراعاة الجندرية أثناء تنفيذ الأنشطة، وهو ما يحدث أثناء الممارسة، وفقا لما أكدته نتائج المجموعات البؤرية، قد أدى إلى فقدان هذا المبدأ لقدرته، على التأثير في التنمية الزراعية المستدامة من جانب آخر.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبو حسنين، 2017)، التي أشارت إلى عدم وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "العدالة والمساواة"، في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية بقطاع غزة، كما واتفقت مع نتيجة دراسة (الدريملي، 2019)، التي أشارت إلى عدم وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "العدالة والإنصاف"، بمنظمات العمل التنموي العاملة في قطاع غزة،

في تحقيق التنمية المستدامة، بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الحلو، 2012)، حيث أشارت نتائجها إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لمبدأ "العدل والمساواة" بالمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة، في تحقيق التنمية المستدامة، كما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الحايك، 2016)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "العدالة والمساواة" في تحسين أداء العمل الجماعي في سوريا، وأخيراً فقد اختلفت نتيجة هذه النتيجة مع دراسة (Dhaoui, 1, 2019) التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "العدالة والإنصاف" في تحقيق أهداف التنمية المتمثلة في الحد من الفقر، وزيادة العمالة، وإعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة.

الفرضية الفرعية الثالثة: تنص الفرضية الفرعية الثالثة على: "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "الاستجابة" في تحقيق التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة".

ومن خلال نتائج الجدول (10.4)، وبالنظر إلى نتائج تحليل الفرضية، نستنتج أن هناك تأثيراً إيجابياً لمبدأ "الاستجابة" في تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغ معامل الانحدار (0.291)، وهذا يعني أن الزيادة في مبدأ "الاستجابة" بمقدار درجة واحدة، سيؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.291) درجة، وذلك في ظل غياب تأثير باقي المتغيرات الأخرى، كما يلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى (0.05)، وهذا يشير إلى معنوية مبدأ "الاستجابة".

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على: "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "الاستجابة" في تحقيق التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة".

تعقيب الباحث على نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:

ويرى الباحث أن الأثر المعنوي لمبدأ "الاستجابة"، في إطار عمل وزارة الزراعة بقطاع غزة على قضايا التنمية الزراعية المستدامة، يرتبط بشكل رئيس بطبيعة هذا المبدأ، الذي يعتبر الأهم في ظل الظروف الراهنة ببيئة قطاع غزة، كونه يرتبط بالإطار التنفيذي للأعمال التي تمس حياة الفئة الأهم في أطراف العلاقة مع الوزارة، وهي شريحة المزارعين، إذ إن استجابة الوزارة في إطار هذا المبدأ ترتبط بمدى قدرتها على تلبية الاحتياجات الفعلية، أو الميدانية التي يحتاجها

المزارع سواء تلك المتعلقة بالمستلزمات الزراعية، أو الاحتياجات الفنية، أو البنية التحتية الزراعية، فكلما ارتفعت إسهامات الوزارة في الاستجابة للاحتياجات التنفيذية، كلما ارتفع حجم التأثير لهذا المبدأ، وفي هذا الإطار يرى الباحث أن استجابة الوزارة لاحتياجات أطراف العلاقة، وعلى وجه التحديد شريحة المزارعين، ومؤسسات المجتمع المدني، تعتبر استجابة محدودة، في ظل تزايد رقعة الاحتياجات الفنية لهذه الشريحة، في ظل التمويل المحدود الذي تقوم الوزارة بضخه في تلك المناطق، ولا سيما المرتبط بتوفير البنية التحتية الزراعية، التي أشارت الدراسات إلى أن ترديها، يعتبر من أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي بقطاع غزة، وبالتالي تبقى استجابة الوزارة السريعة محصورة في القضايا المتعلقة بالسياسات العامة، أو المطالب التي لا تتطلب تمويلاً ضخماً لتبليتها، أما تلك المطالب التي تحتاج إلى حجم مرتفع من التمويل، فإن الوزارة تسعى لضخ هذا التمويل، من خلال مؤسسات المجتمع المدني العاملة في المجال الزراعي، وذلك ارتباطاً بقدرتها المرتفعة على تجنيد التمويل الخارجي مقارنة بالوزارة، لذا فإن استجابة الوزارة لمطالب هذه المؤسسات تأخذ الطابع المرتفع، وهذا ما دفع هذا المبدأ إلى التأثير في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية، 2017)، التي أشارت إلى وجود دور فاعل لمبدأ "الاستجابة" من الجهات الحكومية المشرفة على القطاع الزراعي في جمهورية مصر العربية، في تعزيز التنمية المستدامة الزراعية، بينما اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (أبو حسنين، 2017)، التي أشارت إلى عدم وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "الاستجابة"، في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية بقطاع غزة.

الفرضية الفرعية الرابعة: تنص الفرضية الفرعية الرابعة على: "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "المساءلة"، في تحقيق التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة".

ومن خلال نتائج الجدول (10.4)، و بالنظر إلى نتائج تحليل الفرضية، نستنتج أن هناك تأثيراً إيجابياً لمبدأ "المساءلة" في تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغ معامل الانحدار (0.296)، وهذا يعني أن الزيادة في مبدأ "المساءلة" بمقدار درجة واحدة، سيؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.296) درجة، وذلك في ظل غياب تأثير باقي المتغيرات الأخرى، كما يلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى (0.05)، وهذا يشير إلى معنوية مبدأ "المساءلة".

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على: " وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "المساءلة" في تحقيق التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة"

تعقيب الباحث على نتائج الفرضية الفرعية الرابعة:

ويعزو الباحث هذا التأثير لمبدأ "المساءلة"، في إطار عمل وزارة الزراعة بقطاع غزة، على قضايا التنمية الزراعية المستدامة، إلى أن هذا المبدأ يشكل حصانة، لحماية الموارد العامة من سوء الاستغلال، أو الفساد الذي قد ينبع من شعور القائمين بالحرية المطلقة، أو النسبية في التصرف بالشأن العام، وبالتالي فإن تقييد هذه الحريات في إطار المتابعة المستمرة لتطبيق القانون، من الجهات الإدارية العامة المسؤولة، عن محاسبة العاملين بمؤسسات القطاع العام، يعتبر ضامنا لتحسين هذه المؤسسات من سوء الاستخدام أو تبذير الموارد، ومن جهة أخرى فإن ظهور قوة مؤسسات المجتمع المدني، وخصوصا تلك العاملة في قطاع غزة، النابع من قدرتها على تجنيد التمويل في ظل ضعف الجهات الإدارية، عن تجنيد التمويل الكافي، لتعزيز قضايا التنمية، قد مكن تلك المؤسسات، من لعب دور هام في مساءلة تلك المؤسسات عبر الرقابة الدورية والمستمرة على أعمالها، الأمر الذي شكل دافعا جديدا فرض نفسه على مؤسسات القطاع العام، ومنها وزارة الزراعة لتوخي الدقة في أعمالها، وتعظيم الاستفادة من المقدرات العامة، لتحقيق التنمية المستدامة، كما أن التطور التكنولوجي الهائل، والانتشار الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي وفي ظل حالة الانقسام السياسي، قد لعبت دورا إيجابيا في تعزيز جوانب "المساءلة"، التي تخضع لها مؤسسات القطاع العام، إذ إن حرص هذه المؤسسات، ومنها وزارة الزراعة على الحفاظ على صورتها العامة الإيجابية وخوفها من قدرة وسائل التواصل الاجتماعي، على نشر المعلومات بشكل سريع، قد دفعها لتعظيم وسائل "المساءلة"، تجنباً منها للدخول في نفق استخدام قضايا الانحرافات في الإطار السياسي الذي تعاني منه الأراضي الفلسطينية بشكل عام، في ظل حالة الانقسام السياسي، القائم، وهو ما دفع هذا المبدأ للتأثير الإيجابي، في قضايا التنمية الزراعية المستدامة بقطاع غزة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الحو، 2012)، حيث أشارت نتائجها إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية لمبدأ "المساءلة" بالمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة، كما وتوافقت هذه النتيجة مع دراسة (صايح، 2018)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "المساءلة"، في تعزيز الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، كما توافقت أيضا مع نتيجة دراسة (الدريملي، 2019)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "المحاسبة والرقابة" بمنظمات العمل التنموي العاملة في

قطاع غزة، في تحقيق التنمية المستدامة، كما وتوافقت هذه النتيجة مع دراسة (حكار وبوفليسي، 2015)، التي أشارت إلى وجود دور فاعل، لتطبيق مبدأ "المساءلة" في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا، وأخيراً فقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Dhaoui, I, 2019)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "المساءلة"، في تحقيق أهداف التنمية، المتمثلة في الحد من الفقر، وزيادة العمالة، وإعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة، بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (أبو حسنين، 2017)، التي أشارت إلى عدم وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "المساءلة" في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية بقطاع غزة.

الفرضية الفرعية الخامسة: تنص الفرضية الفرعية الخامسة على: "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "المشاركة"، في تحقيق التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة".

ومن خلال نتائج الجدول (10.4) وبالنظر إلى نتائج تحليل الفرضية، نستنتج عدم وجود تأثير لمبدأ "المشاركة" في تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (0.199)، وهي قيمة أكبر من مستوى (0.05)، وهذا يشير إلى عدم معنوية متغير مبدأ "المشاركة" في تحقيق التنمية المستدامة.

وهذه النتيجة تؤكد رفض الفرضية الفرعية الخامسة، التي تنص على "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "المشاركة" في تحقيق التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة".

تعقيب الباحث على نتائج الفرضية الفرعية الخامسة:

ويعزو الباحث عدم وجود أثر معنوي لمبدأ "المشاركة" في إطار عمل وزارة الزراعة بقطاع غزة، على قضايا التنمية الزراعية المستدامة، إلى ضعف توجه الوزارة لتفعيل قضايا "المشاركة" من أطراف المصلحة المختلفين، في ظل حالة الانقسام، وعجز الوزارة عن الإيفاء الحقيقي بالتزامات مثل هذه "المشاركة" التي قد تفرض عليها التزامات متنوعة، تتطلب منها القيام برصد موازنات مالية قد لا تستطيع توفيرها، كما أن الواقع السياسي قد فرض نفسه في تقنين حجم المشاركة، من الأطراف المختلفة في عملية صنع القرار، وذلك ارتباطاً برغبة الأطراف السياسية الحاكمة بالاستحواذ على القرار وتنفيذ السياسات العامة، وهو ما أكدته آراء المزارعين في المجموعات البؤرية، التي أشارت إلى محدودية مشاركتهم في التخطيط، وصنع السياسات الزراعية بقطاع غزة، مما أفقد هذا المبدأ قدرته، على التأثير في قضايا التنمية الزراعية المستدامة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبو حسنين، 2017)، التي أشارت إلى عدم وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "المشاركة"، في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية بقطاع غزة، وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الدريملي، 2019)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "الديموقراطية التشاركية"، بمنظمات العمل التنموي العاملة في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة، كما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (حكار وبوفليسي، 2015)، التي أشارت إلى وجود دور فاعل، لتطبيق مبدأ "المشاركة"، في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا، كما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الحايك، 2016)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "المشاركة"، في تحسين الأداء في المديرية العامة للجمارك السورية.

الفرضية الفرعية السادسة: تنص الفرضية الفرعية السادسة على: " وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "الرقابة"، في تحقيق التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة".

ومن خلال نتائج الجدول (10.4) وبالنظر إلى نتائج تحليل الفرضية، نستنتج أن هناك تأثيراً إيجابياً لمبدأ "الرقابة"، في تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغ معامل الانحدار (0.520)، وهذا يعني أن الزيادة في مبدأ "الرقابة" بمقدار درجة واحدة، سيؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.520) درجة، وذلك في ظل غياب تأثير باقي المتغيرات الأخرى، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة الاختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى (0.05) وهذا يشير إلى معنوية مبدأ "الرقابة".

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الفرعية السادسة، التي تنص على " وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبدأ "الرقابة"، في تحقيق التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة".

تعقيب الباحث على نتائج الفرضية الفرعية السادسة:

ويعزو الباحث هذا التأثير لمبدأ "الرقابة"، في إطار عمل وزارة الزراعة بقطاع غزة، على قضايا التنمية الزراعية المستدامة، إلى اهتمام القطاع العام بتفعيل هذا المبدأ، في أطر أعماله، باعتباره من المبادئ الضامنة، لتعزيز حالة الاستقرار السياسي للأطر الحاكمة لقطاع غزة، إذ تعتبر وزارة الزراعة بقطاع غزة جزءاً من الإطار التنفيذي للمؤسسة الحاكمة للقطاع، وتتبنى ذات التوجه العام، فاهتمامها بتفعيل هذا المبدأ، نابع من مجموعة مركبة من القضايا التي تصب في إطارها العام، بتعزيز الوضع القائم، والاستقرار السياسي لقطاع غزة، إذ إن العديد من القضايا المرتبطة بالصحة

العامة، بدأت تستحوذ على اهتمام الأفراد، والمنظمات العاملة بالقطاع، والتي من أهمها الزيادة المضطردة في أعداد مصابي السرطان، والتي ربطتها العديد من الدراسات، باستخدام المبيدات الزراعية بشكل غير متوازن، أو عدم اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتلك المبيدات، وهذا ما دفع الوزارة لتشديد إجراءاتها الرقابية، لتلافي حدة الانتقادات المتنامية، التي يمكن أن تؤدي إلى اضطراب عام يؤثر على حالة الاستقرار السياسي العام بقطاع غزة، ومن ناحية أخرى فإن حالة العجز المالي المتنامي في الخزينة العامة لقطاع غزة وارتفاع حدة البطالة في صفوف الشباب، دفعت الوزارة لتعزيز مبدأ "الرقابة"، بغية تعزيز جودة المنتج المحلي أملاً منها في إسهامه في توفير العملات والمدخولات الأجنبية لقطاع غزة، عبر بوابة التصدير، أو اتباع سياسة إحلال الواردات، كما أن تعزيز هذه الرقابة لتصحيح المسار التنموي، للقطاع الزراعي الذي تقوم به الوزارة، قد ارتبط برغبتها في تنشيط هذا القطاع الهام، بصفته أحد أهم القطاعات المولدة لفرص العمل، كونه يتميز بكثافته العمالية، وبالتالي فإن الاعتقاد السائد لدى الوزارة بأن تنمية هذا القطاع، من شأنه التخفيف من حدة البطالة المستشرية في أواسط المجتمع الغزي، وأخيراً فإن رغبة الوزارة في إظهار صورة حسنة، أمام الجهات الرقابية العامة، والمجتمعية المتمثلة بالجهات الرقابية الحكومية، أو منظمات المجتمع المدني، قد دفعها لتعزيز هذا المبدأ، في ظل تنامي وسائل التواصل الاجتماعي، وقدرتها الفائقة على نشر الحقائق المتنوعة المرتبطة بالإخفاقات الحكومية، وهو ما عزز من توجيه أداء الوزارة، نحو التنمية الزراعية المستدامة بأطرها المتنوعة، وجعل من هذا المبدأ مؤثراً في تحقيقها.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الدريملي، 2019)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "الرقابة والمحاسبة"، بمنظمات العمل التنموي العاملة في قطاع غزة، في تحقيق التنمية المستدامة، كما وتوافقت هذه النتيجة مع دراسة (حكار وبوفليسي، 2015)، التي أشارت إلى وجود دور فاعل، لتطبيق مبدأ "المحاسبة" في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا، كما وتوافقت هذه النتيجة مع دراسة (Dhaoui, I, 2019) التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبدأ "الرقابة" في تحقيق أهداف التنمية، المتمثلة في الحد من الفقر، وزيادة العمالة، وإعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة.

الفرضية الرئيسية الأولى: تنص الفرضية على: "وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبادئ "الحوكمة"، في تحقيق التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة".

ومن خلال نتائج الجدول (10.4) وبالنظر إلى نتائج تحليل الفرضية الرئيسية الأولى، نستنتج أن هناك تأثيراً إيجابياً "للحوكمة" بأبعادها الثلاثة المتمثلة (الاستجابة، المساءلة، الرقابة)، في تحقيق التنمية المستدامة، وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الرئيسية الأولى، التي تنص على: "وجود أثر

معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق مبادئ "الحوكمة"، على التنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (إبراهيم وحمادي وعبد الكريم، 2019)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية لمبادئ "الحوكمة"، في تحقيق التنمية المستدامة في الهيئة العامة للضرائب بالعراق، كما وتتفق مع دراسة (أبو حسنين، 2017)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية لمبادئ "الحوكمة" في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية بقطاع غزة، كما واتفقت مع نتيجة دراسة (الدريملي، 2019)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية لمبادئ "الحوكمة" بمنظمات العمل التنموي العاملة في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة، وتتفق هذه النتيجة أيضا مع دراسة (الحايك، 2016)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية لمبادئ "الحوكمة"، في أداء المديرية العامة للجمارك السورية، كما وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (صايح، 2018)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية لمبادئ الحوكمة ومستوى الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الحلو، 2012)، حيث أشارت نتائجها إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية لمبادئ "الحوكمة"، بالمنظمات غير الحكومية العاملة في، قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة، كما وقد اتفقت مع دراسة (صايح، 2018)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية لمبادئ "الحوكمة"، على مستوى الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، كما وتوافقت هذه النتيجة مع دراسة (إبراهيم وحمادي وعبد الكريم، 2019)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية لمبادئ "الحوكمة"، في تحقيق التنمية المستدامة في الهيئة العامة للضرائب بالعراق، وقد اتفقت هذه النتيجة أيضا مع نتيجة دراسة (حكار وبوفليسي، 2015)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لمبادئ "الحوكمة"، في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا، كما واتفقت أيضا مع نتيجة دراسة (الحايك، 2016)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لمبادئ "الحوكمة"، في تحسين أداء العمل الجمركي في سوريا، واتفقت مع دراسة (رشوان وأبو رحمة، 2018)، التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية لمبادئ "الحوكمة"، في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز جودة التقارير المالية في الكليات الحكومية الجامعية الفلسطينية، وأخيرا فقد اتفقت نتيجة هذه النتيجة مع دراسة (Dhaoui, I, 2019) التي أشارت إلى وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية لمبادئ "الحوكمة"، في تحقيق أهداف التنمية، المتمثلة في الحد من الفقر، وزيادة العمالة، وإعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة.

الفرضية الرئيسية الثانية: تنص الفرضية الرئيسية الثانية على: " وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بين تطبيق مبادئ "الحوكمة"، والتنمية المستدامة، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة".

حيث تم اختبار علاقة الارتباط بين تطبيق مبادئ الحوكمة والتنمية المستدامة، من خلال معامل ارتباط (بيرسون)، ويتم اختبار الفرضية العدمية (H_0)، التي تفترض عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مقابل الفرضية البديلة (H_1)، التي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ويتم الحكم على نتيجة الاختبار، بناءً على قيمة مستوى الدلالة المحسوبة للاختبار (Sig)، حيث يتم رفض الفرضية العدمية، والتوصل إلى صحة الفرضية البديلة، في حال كانت قيمة (Sig) أقل من مستوى (0.05)، ويقال عندها أن الاختبار معنوي، ويعني ذلك وجود علاقة وذات دلالة إحصائية، ويتم قبول الفرضية العدمية في حال كانت قيمة (Sig) أعلى من (0.05)، ونستنتج عند إذن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، والجدول (11.4) يوضح نتائج العلاقة بين مبادئ "الحوكمة" وتحقيق التنمية المستدامة.

جدول (11.4): نتائج العلاقة بين مبادئ "الحوكمة"، وتحقيق التنمية المستدامة.

المتغيرات	الشفافية والإفصاح	العدالة والإنصاف	الاستجابة	المساءلة	المشاركة	الرقابة	الحوكمة	التنمية الزراعية المستدامة
الشفافية والإفصاح	1	**0.771	**0.753	**0.751	**0.678	**0.744	**0.889	**0.750
العدالة والإنصاف		1	**0.735	**0.678	**0.522	**0.639	**0.822	**0.668
الاستجابة			1	**0.828	**0.690	**0.693	**0.897	**0.784
المساءلة				1	**0.760	**0.794	**0.910	**0.821
المشاركة					1	**0.769	**0.852	**0.753
الرقابة						1	**0.883	**0.828
الحوكمة							1	**0.878
عدد المستجيبين = (93) مستجيباً.								

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01).

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

ومن خلال نتائج الجدول (11.4) بالنظر إلى نتائج تحليل الفرضية، ونستنتج وجود علاقة ارتباطية إيجابية، بين مبادئ الحوكمة، وتحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.878) بمستوى دلالة (0.000) أقل من (0.05) وهذا يعني معنوية مبادئ "الحوكمة"، على تحقيق التنمية المستدامة.

وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الرئيسية الثانية، التي تنص على " وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بين تطبيق مبادئ "الحوكمة" و"التنمية المستدامة"، من وجهة نظر العاملين في وزارة الزراعة بقطاع غزة".

ويرى الباحث أن علاقة الارتباط الإيجابية القوية "للحوكمة" على التنمية الزراعية المستدامة، يستند إلى مجموعة من الأسباب المرتبطة بالأطر النظرية، والتطبيقية ذات العلاقة، إذ تشير الأدبيات المتنوعة إلى وجود علاقة إيجابية، لتطبيق مبادئ "الحوكمة" على تحقيق التنمية المستدامة بجوانبها المتنوعة، وهو ما تؤكد قوة علاقة الارتباط في الدراسة التطبيقية الراهنة، التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية "للحوكمة"، في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.878)، كما وترتبط هذه النتيجة بالإطار التطبيقي، الذي لعبته مبادئ "الحوكمة" في تعزيز أداء الشركات واستخدامها كوسيلة لمواجهة الأزمات، كما حدث أبان أزمة الافلاس التي واجهت كبرى الشركات العالمية، في أمريكا وجنوب شرق اسيا، إذ أسهمت هذه المبادئ بتحسين قدرة الشركات على الإدارة السليمة لأنشطتها المتنوعة، وقد لعب مبدأ "الشفافية والإفصاح" الدور الأهم في تعزيز ثقة المستثمرين، وأطراف العلاقة بهذه الشركات، الأمر الذي أسهم في تعزيز استقرارها، عبر زيادة الطلب على منتجاتها، وزيادة الإقبال على أسهم تلك الشركات، كما ولعب مبدأ "العدالة والإنصاف" لحملة الأسهم، بتعزيز قدرة تلك الشركات على التوسع الاستثماري، ارتكازا إلى التوجه بحماية أصحاب المصالح المرتبطين بعمل هذه الشركات، كما كان لمبدأ "الرقابة والمساءلة" الدور الأهم في التدقيق على أعمال تلك الشركات، وتصحيح الانحرافات، وتلافي الأزمات التي من الممكن أن تؤثر على أدائها، وهو ما أسهم في تعزيز قدرة تلك الشركات، في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان المتنوعة التي تعمل في إطارها، واستنادا إلى هذه التجارب التطبيقية، فقد كان لتبني هذه المبادئ بوزارة الزراعة في قطاع غزة ارتباطا إيجابيا، بتعزيز حركة التنمية الزراعية المستدامة، فقد توافقت هذه النتيجة مع هذه التجارب التطبيقية إضافة إلى الأطر النظرية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبو حسنين، 2017)، التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط معنوية لمبادئ "الحوكمة"، في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية بقطاع غزة، كما واتفقت أيضا مع نتيجة دراسة (الدريملي، 2019)، التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط معنوية لمبادئ "الحوكمة" بمنظمات العمل التنموي العاملة في قطاع غزة، في تحقيق التنمية المستدامة، وتتفق هذه النتيجة

أيضاً مع دراسة (الحايك، 2016)، التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين "الحوكمة" و، أداء المديرية العامة للجمارك السورية، كما وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (صايح، 2018)، التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية، بين تطبيق مبادئ "الحوكمة"، ومستوى الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الحو، 2012)، حيث أشارت نتائجها إلى وجود علاقة ارتباط معنوية لمبادئ "الحوكمة" بالمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة، في تحقيق التنمية المستدامة، كما وقد اتفقت مع دراسة (صايح، 2018)، التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط معنوية لمبادئ "الحوكمة" على مستوى الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، كما وتوافقت هذه النتيجة مع دراسة (إبراهيم وحمادي وعبد الكريم، 2019)، التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط معنوية لمبادئ "الحوكمة" في تحقيق التنمية المستدامة في الهيئة العامة للضرائب بالعراق، وقد اتفقت هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة دراسة (حكار وبوفليسي، 2015)، التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط معنوية لمبادئ "الحوكمة"، في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا، كما واتفقت أيضاً مع نتيجة دراسة (الحايك، 2016)، التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط معنوية، لمبادئ "الحوكمة" في تحسين أداء العمل الجمركي في سوريا، واتفقت مع دراسة (رشوان وأبو رحمة، 2018)، التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط معنوية، لمبادئ "الحوكمة" في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز جودة التقارير المالية في الكليات الحكومية الجامعية الفلسطينية، وأخيراً فقد اتفقت نتيجة هذه النتيجة مع دراسة (Dhaoui، 2019) (I) التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباط معنوية، لمبادئ "الحوكمة" في تحقيق أهداف التنمية المتمثلة في الحد من الفقر، وزيادة العمالة، وإعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة.

الفرضية الرئيسية الثالثة: تنص الفرضية الرئيسية الثالثة على "وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة الباحثين، حول "الحوكمة"، تعزى للبيانات الديموغرافية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) في حالات العينتين المستقلتين، لاختبار الفروق التي تعزى لمتغير (النوع)، بينما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، لاختبار الفروق التي تعزى للمتغيرات: (العمر، النوع، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، والتي تتكون من أكثر من مجموعتين، وفيما يلي اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة وفقاً للبيانات الشخصية، والجدول (12.4) يوضح ذلك:

جدول (12.4): نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين، حول "الحوكمة" تعزى للبيانات الديموغرافية.

"الحوكمة"						البيانات الديموغرافية	
النتيجة	Sig.	Test – statistics	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي		
لا يوجد فروق	0.539	T= -0.617	0.57	75.6%	3.78	ذكر	النوع
			0.40	78.2%	3.91	أنثى	
لا يوجد فروق	0.803	F= 0.219	0.61	76.0%	3.80	(30-22)	العمر
			0.60	74.6%	3.73	(¹ 38-30)	
			0.52	76.4%	3.82	(44) فأكثر	
لا يوجد فروق	0.360	F= 1.034	0.91	72.2%	3.61	دبلوم	المؤهل العلمي
			0.54	76.6%	3.83	بكالوريوس	
			0.46	72.2%	3.61	دراسات عليا	
لا يوجد فروق	0.828	F=0.189	0.76	75.8%	3.79	(10-5)	عدد سنوات الخبرة
			0.54	75.0%	3.75	(15-10)	
			0.54	76.4%	3.82	(15) فأكثر	

* دالة إحصائية عند مستوى (0.05) 1 تم دمج الفئة العمرية (30-22، 38-30) لقلة عددهم.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

يوضح الجدول (12.4) نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين، حول "الحوكمة" من وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا، والوسطى في وزارة الزراعة بقطاع غزة، تعزى للبيانات الديموغرافية، وإذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين، حول "الحوكمة" من وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا، والوسطى في وزارة الزراعة بقطاع غزة، بينما إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول "الحوكمة" من وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا، والوسطى في وزارة الزراعة بقطاع غزة، تعزى إلى البيانات الديموغرافية، وفي هذه النتيجة سيتم استخدام اختبار المقارنات البعدية، (LSD: lest significant difference) أقل فرق معنوي لمعرفة اتجاه الفروق.

سيتم مناقشة نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة، تبعاً للبيانات الديموغرافية كما يلي:

- 1- بالنسبة لمتغير النوع: بلغت قيمة مستوى الدلالة ($\text{Sig}=0.539 > 0.05$)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين، حول "الحوكمة"، من وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا، والوسطى في وزارة الزراعة بقطاع غزة، تعزى إلى متغير النوع.
- 2- بالنسبة لمتغير العمر: بلغت قيمة مستوى الدلالة ($\text{Sig}=0.803 > 0.05$)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين، حول "الحوكمة" من وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا، والوسطى في وزارة الزراعة بقطاع غزة، تعزى إلى متغير العمر.
- 3- بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي: بلغت قيمة مستوى الدلالة ($\text{Sig}=0.360 > 0.05$)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين، حول "الحوكمة"، من وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا، والوسطى بقطاع غزة في وزارة الزراعة، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.
- 4- بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة: بلغت قيمة مستوى الدلالة ($\text{Sig}=0.828 > 0.05$)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين، حول "الحوكمة"، من وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا، والوسطى في وزارة الزراعة بقطاع غزة، تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة.

تعقيب الباحث على نتائج جدول (12.4):

ويرى الباحث أن عدم وجود فروق في استجابات المبحوثين المرتبطة بمحور "الحوكمة"، تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (العمر، النوع، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) يرتبط بطبيعة الإدراك لدى الفئة المستهدفة من موظفي وزارة الزراعة، لأهمية "الحوكمة"، كتوجه عالمي أثبت نجاحه في إحداث نجاحات، وقفزات هامة في تحقيق التنمية، إذ إن إدراك أهمية هذه المفاهيم لم تختلف باختلاف الفئات العمرية أو الخبرات العملية أو النوع الاجتماعي أو المؤهل العلمي، فجميع هؤلاء العاملين باختلاف مسمياتهم ودرجاتهم ونوعهم الجندي، يجمعهم إدراك مشترك نابع من أهمية المفهوم المرتبط "بالحوكمة" في إطار الممارسة التطبيقية، لذا لم يكن هناك اختلاف في استجاباتهم تعزى إلى اختلاف بياناتهم الديموغرافية، ارتباطاً بإدراكهم المتنامي لأهمية "الحوكمة" في التطبيق العملي، فلم تختلف آراء الذكور عن الإناث، حول أهمية هذا المفهوم من حيث الممارسة، ولم يكن هناك اختلاف بين الفئات العمرية في اتجاهاتهم، حول أهمية تطبيق "الحوكمة" في إطار الممارسة العملية لأنشطة الوزارة، فالفئات الشابة تدرك هذه الأهمية كالفئات الأخرى، وذلك ارتباطاً بحدثة المفهوم، وحدثة التوجه والتجارب الناجحة للمنظمات التي تبنته، ولم يكن هناك اختلاف في الآراء يرتبط بطبيعة المؤهل العلمي، فحملة البكالوريوس، لا يختلفون

عن حملة الشهادات العليا في تبني هذا المفهوم، النابع من إدراك الجميع لأهميته، استنادا إلى خلفياتهم العلمية المتنوعة، وممارساتهم التطبيقية المختلفة، لذا لم تكن هناك فروق تعزى إلى هذه المتغيرات قد ارتبطت بأراء المبحوثين.

الفرضية الرئيسية الرابعة: تنص الفرضية الرئيسية الرابعة على "وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين، حول "التنمية المستدامة" تعزى إلى البيانات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (T) في حالات العينتين المستقلتين، لاختبار الفروق التي تعزى إلى متغير (النوع)، بينما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، لاختبار الفروق التي تعزى إلى متغيرات (العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة) والتي تتكون من أكثر من مجموعتين، وفيما يلي اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة، وفقاً للبيانات الديموغرافية والجدول (13.4) يوضح ذلك.

جدول (13.4): نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين، حول "التنمية المستدامة" تعزى إلى معلومات للبيانات الديموغرافية.

"التنمية المستدامة"						البيانات الديموغرافية
النتيجة	Sig.	Test – statistics	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	
لا يوجد فروق	0.662	T= 0.439-	0.74	72.4%	3.62	ذكر
			0.67	75.0%	3.75	أنثى
لا يوجد فروق	0.833	F= 0.184	0.69	72.4%	3.62	(22-30، 30-38) ¹
			0.66	71.2%	3.56	(38-44)
			0.82	73.4%	3.67	(44) فأكثر
لا يوجد فروق	0.352	F= 1.055	1.02	65.8%	3.29	دبلوم
			0.73	73.6%	3.68	بكالوريوس
			0.56	69.4%	3.47	دراسات عليا
لا يوجد فروق	0.590	F=0.530	0.81	71.4%	3.57	(5-10)
			0.66	71.0%	3.55	(10-15)
			0.79	74.4%	3.72	(15) فأكثر

* دالة إحصائية عند مستوى (0.05،) 1 تم دمج الفئة العمرية (22-30، 30-38) لقلة عددهم.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج (spss).

وضح الجدول (13.4) نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين، حول "التنمية المستدامة"، من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا، والوسطي في وزارة الزراعة بقطاع غزة تعزى إلى البيانات الديموغرافية، وإذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05) نستنتج بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين، حول "التنمية المستدامة" من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا، والوسطي في وزارة الزراعة بقطاع غزة، بينما إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين، حول "التنمية المستدامة" من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا، والوسطي في وزارة الزراعة بقطاع غزة تعزى إلى البيانات الديموغرافية، وفي هذه النتيجة سيتم استخدام اختبار المقارنات البعدية، (LSD: lest significant difference). أقل فرق معنوي لمعرفة اتجاه الفروق.

سيتم مناقشة نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة تبعاً للبيانات الديموغرافية كما يلي:

1- بالنسبة لمتغير النوع: بلغت قيمة مستوى الدلالة ($\text{Sig}=0.66 > 0.05$)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين، حول "التنمية المستدامة"، من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا، والوسطي في وزارة الزراعة بقطاع غزة، تعزى إلى متغير النوع.

2- بالنسبة لمتغير العمر: بلغت قيمة مستوى الدلالة ($\text{Sig}=0.833 > 0.05$)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين، حول "التنمية المستدامة"، من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا والوسطي في وزارة الزراعة بقطاع غزة، تعزى إلى متغير العمر.

3- بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي: بلغت قيمة مستوى الدلالة ($\text{Sig}=0.352 > 0.05$)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين، حول "التنمية المستدامة" من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا، والوسطي في وزارة الزراعة بقطاع غزة، تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

4- بالنسبة إلى متغير عدد سنوات الخبرة: بلغت قيمة مستوى الدلالة ($\text{Sig}=0.590 > 0.05$)، نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين، حول التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين بالإدارة العليا، والوسطي في وزارة الزراعة بقطاع غزة، تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة.

تعقيب الباحث على نتائج جدول (13.4):

ويرى الباحث أن عدم وجود فروق في استجابات المبحوثين المرتبطة بمحور التنمية الزراعية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (العمر، النوع، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، يرتبط بإدراك الفئة المستهدفة لأهمية التنمية الزراعية المستدامة، وضرورة توطئها في قطاع غزة، كونها تمثل الهدف الرئيس الذي تسعى إليه الوزارة، والتي تعتبر الحاضنة الرئيسة للفئة المستهدفة من المستجيبين، وعليه فإن انتماء جميع المستفيدين لنفس مكان العمل، وارتباطهم بذات الهدف الذي يجمعهم في مكان عملهم قد أسهم في القضاء على أي اختلافات، أو فروق في الإجابات المرتبطة باتجاهاتهم نحو التنمية الزراعية المستدامة، لذلك توافق إدراك الذكور مع الإناث مع الفئات العمرية المختلفة وكذلك حملة الشهادات العلمية المتنوعة على أهمية التنمية الزراعية المستدامة قد أسهم في عدم وجود فروقات في استجاباتهم، وهذا الانسجام في الإدراك، قد ارتبط أساساً بوحدة الهدف الذي يجمع الفئة المستهدفة، باختلاف بياناتهم الديموغرافية، وهو ما قضى على أي اختلافات في الاستجابات، كونهم ينتمون إلى ذات مكان العمل، ويسعون إلى تحقيق نفس الأهداف.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

1.1.5. النتائج المتعلقة بمستويات تطبيق الحوكمة والتنمية المستدامة:

- 1- تظهر نتائج الدراسة وجود اتجاه عام إيجابي من العاملين بوزارة الزراعة، يشير إلى أن الوزارة تقوم بتطبيق مبادئ "الحوكمة" في إطار عملها، حيث أشارت النتائج إلى وجود درجة موافقة مرتفعة من قبلهم على تطبيق هذه المبادئ، بلغت نسبتها (75.8%)، كما أظهرت آراء العاملين بالوزارة وجود اهتمام نسبي مرتفع من قبلها، بقضايا التنمية الزراعية المستدامة، بلغت نسبتها (72.6%)، وقد جاءت آراء المزارعين مخالفة لتلك التوجهات، حيث أشار معظم المشاركين في المجموعات البؤرية، إلى وجود حالة من الضعف في تطبيق مبادئ "الحوكمة" من الوزارة، وضعف اهتمامها بقضايا التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة.
- 2- أشارت نتائج الدراسة إلى أن مبدأ "الشفافية والافصاح" قد احتل المرتبة الأولى من حيث التطبيق بوزارة الزراعة، وبوزن نسبي بلغ (78.8%)، بينما احتل مبدأ "المشاركة" المرتبة الأخيرة من بين مستويات التطبيق لأبعاد "الحوكمة"، وبوزن نسبي بلغ (72.2%).

2.1.5. النتائج الخاصة بمستويات العلاقة والأثر:

1- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين تطبيق مبادئ "الحوكمة"، و"التممية الزراعية المستدامة" في قطاع غزة، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (87.8 %)، وقد كانت أكثر أبعاد "الحوكمة" علاقة بالتممية الزراعية المستدامة، بعد "الرقابة"، وبدرجة ارتباط بلغت (82.8%)، يليها بعد "المساءلة"، بدرجة ارتباط (82.1%) يليه بعد "الاستجابة"، بمعامل ارتباط بلغ (78.4%)، ومن ثم بعد "المشاركة"، بمعامل ارتباط بلغ (75.3%)، يليه بعد "الشفافية والإفصاح"، بمعامل ارتباط بلغ (75%)، وجاء في المرتبة الأخيرة بعد "العدالة الإنصاف" بدرجة ارتباط بلغت (66.8%).

2- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية، لتطبيق مبادئ "الحوكمة"، في تحقيق التتمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين بوزارة الزراعة، وقد تمثلت الأبعاد المؤثرة في التتمية الزراعية المستدامة بكل من: (الاستجابة، المساءلة، المشاركة، الرقابة).

3- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية، لكل من "الشفافية والإفصاح والعدالة والإنصاف والمشاركة"، في تحقيق التتمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة، ويرجع ذلك إلى حالة تظاهر الوزارة بمبدأ "الشفافية والإفصاح"، دون العمل بالمضمون الحقيقي لهذا المبدأ، هذا بالإضافة إلى عدم مراعاة التوازن، وعدالة توزيع الأنشطة ارتباطاً بأولوية الاحتياج، وضعف التوجه الجندري أثناء تنفيذ الأنشطة من الوزارة، وضعف الاتجاه نحو المشاركة الحقيقية مع أطراف المصلحة، في صنع القرار وتخطيط السياسات الزراعية من الوزارة.

4- أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لمبدأ "الاستجابة"، في تحقيق التتمية المستدامة، حيث بلغ معامل الانحدار (0.291) وهذا يعني أن الزيادة في مبدأ الاستجابة بمقدار درجة واحدة، سيؤدي إلى تحقيق التتمية المستدامة بمقدار (0.291).

5- أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لمبدأ "المساءلة"، في تحقيق التتمية المستدامة، حيث بلغ معامل الانحدار (0.296) وهذا يعني أن الزيادة في مبدأ المساءلة بمقدار درجة واحدة، سيؤدي إلى تحقيق التتمية المستدامة بمقدار (0.296) درجة.

6- أشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي لمبدأ "الرقابة"، في تحقيق التتمية المستدامة، حيث بلغ معامل الانحدار (0.520)، وهذا يعني أن الزيادة في مبدأ "الرقابة"، بمقدار درجة واحدة، سيؤدي إلى تحقيق التتمية المستدامة بمقدار (0.520) درجة.

7- أظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق إحصائية ذات دلالة إحصائية في استجابات الباحثين حول، كل من مبادئ "الحوكمة"، و"التممية الزراعية المستدامة"، تعزى إلى متغيرات الديموغرافية (العمر، الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، المنطقة الجغرافية).

2.5 التوصيات

بعد إجراء الدراسة الخاصة "بدور حوكمة القطاع الزراعي"، في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة، بالتطبيق على وزارة الزراعة، وبعد استعراض نتائج هذه الدراسة وعلى ضوءها، فقد اقترح الباحث مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تعظيم فاعلية تطبيق مبادئ "الحوكمة" بوزارة الزراعة الفلسطينية بقطاع غزة، وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة، والتي تشمل:

- 1- يتوجب على وزارة الزراعة بقطاع غزة الشروع الحقيقي، بتطبيق قواعد "الحوكمة" في كافة جوانبها وأركانها، بغض النظر عن حالة الانقسام السياسي التي تشهدها الساحة الفلسطينية، والنظر إلى هذه الإجراءات كجزء من المهنية، التي تسهم في تعزيز مكانة الوزارة في العمل الزراعي بقطاع غزة، على أن يكون على رأس تلك الإجراءات التطبيق الحقيقي، من حيث المضمون لقواعد "الشفافية والافصاح"، عن كافة القضايا المرتبطة بالفئات المهمشة، وإشراكهم بشكل حقيقي، بعمليات التخطيط لإحتياجاتهم باعتبارهم الحلقة الأهم من حلقات أصحاب المصالح المرتبطة بأعمال الوزارة.
- 2- ضرورة قيام الوزارة بالاستماع الحقيقي للشكاوى المقدمة من المزارعين، والرد على هذه الشكاوى بشكل رسمي، إما بالإيجاب أو السلب، وتوضيح الجوانب المتعلقة بكل شكوى من هذه الشكاوى، باعتباره حقا مكفولا لأطراف المصلحة، وعاملا هاما في تعزيز الشفافية المجتمعية.
- 3- ضرورة تبني وزارة الزراعة لسياسة الباب المفتوح مع المزارعين، باعتبارهم الحلقة الأهم في تنمية القطاع الزراعي، مع التركيز على استحداث برامج تدعم فرص مشاركتهم في التعليم، وتطوير الجوانب الصحية المرتبطة بهم وبأسرهم.
- 4- ضرورة العمل على تشكيل لجنة زراعية عليا، تتولى مهمة التنسيق لاقتراح، وإقرار السياسات الزراعية، بما يتوافق مع التوجهات المهنية، بعيدا عن حالات التجاذب السياسي، على أن تتولى هذه اللجنة مهام توحيد سياسات العمل الزراعي في فلسطين.
- 5- ضرورة قيام الوزارة بالتنسيق مع سلطة البيئة، فيما يتعلق بالجوانب المرتبطة بأعمال القطاع الزراعي، والتي تتداخل مع القضايا البيئية، لضمان تعزيز "الحوكمة البيئية" في فلسطين.
- 6- ضرور قيام وزارة الزراعة بتبني سياسات جديدة تلبي من خلالها احتياجات المزارعين لتعزيز صمودهم في المجال الزراعي .
- 7- ينبغي على صانعي السياسات في وزارة الزراعة زيادة الاهتمام بفهم وتشجيع العمليات التي تعزز النمو الزراعي والاهتمام بالبحوث اللازمة لمعالجة المشاكل التي تواجه المزارعين .

8- من الضروري قيام وزارة الزراعة بتبني المشاريع التي تساعد على استدامة القطاع الزراعي في قطاع غزة .

9- ضرورة تجهيز مختبرات وزارة الزراعة بالأجهزة الحديثة اللازمة لفحص متبقيات المبيدات في المنتجات الزراعية وتشغيلها وتوفير كافة الاحتياجات اللازمة لتفعيل عمل هذه الأجهزة مثل الكهرباء والكفاءات المهنية حتى لا يتم نقل تلك العينات الى مختبرات الجانب الاسرائيلي الامر الذي قد يأخذ الكثير من الوقت والمال .

10- ضرورة قيام وزارة الزراعة بعمل ورشات تشاركية مع الجمهور لدراسة أثر الحوكمة على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والفائدة العائدة منها.

11- يجب على وزارة الزراعة القيام بتوعية طاقم العمل لديها بمفاهيم الحوكمة والتنمية الزراعية المستدامة.

المصادر والمراجع

- 1- ابرادشة، ف. (2016). الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر 3. الجزائر.
- 2- إبراهيم، ع. وحمادي، ص. وعبد الكريم، ن. (2019). دور الحوكمة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب فرع ديارى. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثامن. ص ص 317-332.
- 3- أبو النصر، م. (2015). الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة. ط1، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- 4- أبو بطة، و. (2016). التنمية الزراعية المستدامة، مقال، التنمية المستدامة، لجنة برونتلاند.
- 5- أبو جودة، ا. (2011). التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، لبنان.
- 6- أبو حبله، ع. (2010). التنمية الزراعية في فلسطين ودور وزارة الزراعة، مقال، دنيا الوطن، فلسطين.
- 7- أبو حسنين، م. (2017). معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة. البرنامج المشترك للدراسات العليا بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى بغزة. غزة. فلسطين.
- 8- أبو حلوب، ف. (2016)، محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين، دراسة قياسية خلال
- 9- أبو عمر، ج. أبو قاعد، ح. (2013). تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2010، رام الله. فلسطين.
- 10- أحمد، م. (2018). فوائد الزراعة العضوية للبيئة، جريدة الفلاح اليوم.
- 11- أرزقي، أ. (2014). مبادئ الحوكمة، جامعة بجاية، الجزائر: ولاية بجاية الجزائرية.
- 12- ازريقي، ت. (2016). الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وسياسة الحوكمة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بجاية. الجزائر.
- 13- إسماعيل، س. (2018). مدى ممارسة الرقابة الاستراتيجية ودورها في تحسين جودة القرارات في المنظمات غير الحكومية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
- 14- البرق، عباس. المعلا، عايد. سليمان، أمل. "دليل المبتدئين في استخدام التحليل الإحصائي باستخدام برنامج أموس"، ط1، اثرء للنشر والتوزيع، 2013.

- 15- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (2008). تقرير التنمية البشرية 2007-2008، يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 16- البصام، س. وعبد، ع. (2014). دور الحوكمة المالية في تحقيق التنمية دراسة تحليلية للتجربة الماليزية كنموذج لدولة اسلامية متقدمة في مجال تطبيق الحوكمة المالية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. 10 (31). ص ص. 187-199.
- 17- البطش، م. وآخرون (2006). مناهج البحث العلمي. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان الأردن.
- 18- بكدي، ف. وباشا، ر. (2015): الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. ط1. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- 19- بكريتي، ن. (2018). دراسة أثر الحوكمة على فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عبد الحميد ابن باديس. الجزائر.
- 20- بكريتي، ن. (2018). دراسة أثر الحوكمة على فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عبد الحميد بن باديس. الجزائر.
- 21- بن عبد العزيز، خ. (2018). دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيح الإداري. مجلة المفكر. 7 (8) ص ص 315-337.
- 22- بن عرفة، و. وبن عرفة، ف. (2017). الحوكمة أساس التنمية المستدامة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة العربي التبسي. الجزائر.
- 23- بن قري، س. (2014). اثار تحرير تجارة الخدمات على التنمية المستدامة في الاقتصاديات النامية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر.
- 24- ثوامرية، ر. (2019). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015. اطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة 8 ماي 5491. قالمة. الجزائر.
- 25- جابر، ف. والصيرفي، ع. (2014). الإقراض والسياسات التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مركز دراسات التنمية. جامعة بيرزيت. الضفة الغربية. فلسطين.
- 26- جبر، ش. (2012). قياس مستوى تطبيق حوكمة الشركات وأثره في الوصول للقيمة الحقيقية للسهم دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم. العدد 30. ص ص 21-67.
- 27- الجريوي، ع. (2012). أثر الوقف في التنمية المستدامة. قدم الى: الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي. جامعة قالمة يومي. الجزائر.

- 28- الجزيرة، (2015). التنمية المستدامة، موسوعة الجزيرة الالكترونية.
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/3/0/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A>
- 29- الحايك، ن. (2014). أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الافتراضية السورية. سوريا.
- 30- حتاملة، ع. ومحمد س. (2017). درجة ممارسة الحوكمة المؤسسية في مديريات التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر القادة الإداريين فيها"، دراسات العلوم التربوية، (45)4، ص ص 110-125.
- 31- حريزي، م. وغربي، ص. (معدان) (2013). دراسة نقدية لبعض المناهج الوصفية وموضوعاتها في البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية". مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 13، ص 23-34.
- 32- حسين، أ. وأبو صالح، م. (2017). أثر الحاكمية من وجهة نظر إسلامية على التميز في دائرة الإفتاء العام في الاردن. مجلة جامعة عمان العربية للبحوث، سلسلة البحوث الادارية. 1 (1). ص ص 45-68.
- 33- حسين، ع. (2015). الاستثمار في القطاع الزراعي من اجل تنمية زراعية وزراعة مستدامة. مجلس الابداع الفلسطيني. رام الله. فلسطين.
- 34- الحسيني، ع. (نوفمبر، 2016)، مقاييس حوكمة القطاع العام: التطبيق المحلي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية
- 35- حكار، ح. وبوفليسي، إ. (2015). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة - ماليزيا-. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة 08 ماي 1945 - قالة. الجزائر.
- 36- حلس، ر. (2017). تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الزراعي في فلسطين. الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني - حشد. غزة. فلسطين.
- 37- الحلو، أ. (2012). دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- 38- الحمود، ح. (2012). القطاع الزراعي في فلسطين ودور وزارة الزراعة، دنيا الوطن، فلسطين.
- 39- الحيارى، إ.، (2018). مفهوم التنمية الاجتماعية، موقع موضوع الالكتروني
1.elasticbeanstalk.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%8

- 40- خودير، ن. وخلوفي، أ. (2013). **الحوكمة المحلية أسس ومقومات**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عبد الرحمان ميرة، الجزائر.
- 41- الدريملي، إ. (2019). **أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في منظمات العمل التنموي على تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس أبو اديس، غزة، فلسطين.
- 42- دنيا الوطن. (2016). (تحقيق خطير). **مبيدات زراعية السبب الرئيسي لزيادة نسبة السرطان في غزة - أخصائي أمراض وراثية والبيئة والزراعة**.
- 43- الدويكات، ب. (2016). **خصائص التنمية المستدامة**، مقال، موقع موضوع الالكتروني.
- 44- الديحاني، س. (2017). **تأثير ابعاد الرقابة والشفافية في مكافحة الفساد الإداري بالمناطق التعليمية في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين فيها. المجلة الدولية للبحوث التربوية**. 41 (2). ص ص. 163-201.
- 45- الراجحي، م. والمسعودي، ت. والشمري، ف. (2016). **تحليل اثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 1990-2013. مجلة الإدارة والاقتصاد**. العدد 17. ص ص 81-98.
- 46- الراجحي، م. والمسعودي، ت. والشمري، ف. (2016). **تحليل اثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 1990-2013. مجلة الإدارة والاقتصاد**. العدد 17. ص ص 81-98.
- 47- ربيع، أ. (2007). **التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS**، ط 2، ج 1. كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- 48- ربيع، خ. وعادل، ف. (2016). **أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية دراسة على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 47، ص ص 51-80.
- 49- الرسول، أ. ومرسي، م. ورمضان، آ. (2017). **الاقتصاد الذكي مدخل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الزراعية**. المجلد 62. عدد خاص المؤتمر الرابع لقسم الاقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية الاقتصاد القائم على المعرفة تحول جديد في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الزراعية. ص ص 1-18.
- 50- رشوان، ع. وأبو رحمة، م. (2017). **أثر تطبيق مبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية دراسة حالة على الكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية. قدم الى: المؤتمر العلمي الثاني - الاستدامة والبيئة الإبداعية في قطاع التعليم التقني، كلية فلسطين التقنية. غزة. فلسطين**.

- 51- رضوان، هـ. (2011). أزمة القطاع الزراعي الفلسطيني ومعوقات التسويق في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- 52- الزبيدي، س. (2016). الشفافية الادارية ودورها في دعم الاصلاح الإداري دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في المصارف الحكومية في الديوانية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية. العدد 24. ص ص. 343-374.
- 53- الزركوش، ع. والزركوش، س. وعبد، آ. (2017). دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية. مجلة الفتح، ص ص 69-25.
- 54- زغير، و. (2018). الزراعة في قطاع غزة أمام خطر الانهيار، دنيا الوطن.
- 55- الزهيري، حيدر. "مناهج البحث التربوي"، ط1، 2017.
- 56- السالم، غ. (2008). اتجاهات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.
- 57- سمير، ص. (2018). واقع حوكمة الشركات في الجزائر دراسة حالة الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للبناء. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عبد الحميد ابن باديس. الجزائر.
- 58- سمير، صالح (2018). واقع حوكمة الشركات في الجزائر دراسة حالة الهيئة الوطنية
- 59- السيابي، ط. (2017). التنمية وأثرها في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث، 3 (4). ص ص 91-129.
- 60- السيارى، س. (ديسمبر، 2018)، مفهوم الحوكمة، النشأة والتطور، صحيفة مال الاقتصادية.
- 61- شلبي، ص. (2015). مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في دول مختارة الدنمارك ولبنان. ط1. بيروت: الدار العربية للموسوعات.
- 62- الشمري، ا. والحلفي، إ. (2014). أثر أخلاقيات العمل ومهارات المدراء الاستراتيجيين في الحوكمة الأكاديمية دراسة استطلاعية لآراء عينة من تدريسيين كليات الإدارة والاقتصاد الحكومية في بغداد. مجلة الإدارة والاقتصاد. العدد 100. ص ص 47-68.
- 63- الشوا، و. (2017). الافاق الاقتصادية لتنمية الثروة السمكية في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- 64- صايح، ج. (2018). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الأداء المؤسسي في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس. أبو ديس. فلسطين.
- 65- الصعدي، ا. (2010). الزراعة المستدامة للأراضي الجافة والمروية. القاهرة: دار النشر للجامعات.
- 66- صورية، ش. (2017). مفاهيم حول التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- 67- الطراونة، ر. والعضايلة، ع. (2010). أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*. 6 (1). ص ص 63-96.
- 68- طعمة، أ. ومساد، ن. (2019). رصد واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين. قدم الى: مؤتمر التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات. كلية الحقوق والإدارة العامة. جامعة بيرزيت. الضفة الغربية. فلسطين.
- 69- طعيمة، ع. (2003). الاستراتيجية الوطنية كمظلة للتنمية الزراعية المستدامة. قدم الى المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. عمان. الأردن.
- 70- عامر، عبد الناصر. "تمذجة المعادلة البنائية للعلوم النفسية والاجتماعية الأسس والتطبيقات والقضايا"، الجزء الثاني، الرياض، السعودية، 2018.
- 71- العايب، ع. (2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- 72- عبد الحق، س. (2017). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية دراسة عينة من البنوك التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.
- 73- عبد الله، س. وتوفيق، ع. (2017). مفهوم الإنصاف المحاسبي ودوره في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*. 18 (69). ص ص 353-367.
- 74- عبده، ق. (2017). مستقبل الزراعة في فلسطين، مجلة آفاق البيئة والتنمية.
- 75- علي، م. (2006). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات حالة PME/PMI في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ابي بكر بلقايد. الجزائر.
- 76- عمري، ع. (2014). مدى إدراك المستثمرين في القطاع الزراعي الفلسطيني لأثر اخضاع هذا القطاع للضرائب. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.
- 77- عودة، ر. (2018). دور إدارة تصميم العمليات في اتخاذ القرارات من خلال التفكير التصميمي دراسة تطبيقية على المنظمات الأهلية المحلية في قطاع غزة. جامعة الازهر. غزة. فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة).
- 78- العيساوي، ع. والحيالي، ص. والكسب، ع. (2008). دور الإفصاح في حوكمة الشركات. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*. 4 (11). ص ص 127-144.
- 79- فروم، م. (2016). أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تنافسيتها دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*. 12 (3). ص ص 667-690.

- 80- الكبيسي، ع. (2015). **دراسات حول التنمية المستدامة**، كتاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- 81- كريم الدين. (2017). **أهمية الزراعة البعلية**، موقع حقول الالكترونى.
- 82- الكسان، و. (2016). **الحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة**. معهد الحاسبات والعلوم الإدارية. اكااديمية طيبة. العراق.
- 83- الكوثر، (2018)، **الزراعة في فلسطين**. موقع الكوثر - <http://www.alkawthartv.com/news/135036>
- 84- لبنان، ن. (2012). **دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر.
- 85- مبارك، ف. (2016). **التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها**، مركز البيئة للمدن العربية، بلدية دبي.
- 86- متاني، ب. والبشير، أ. وبركات، ح. (2017). **أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة: المملكة الأردنية الهاشمية**. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. العدد 8. ص ص 381-405.
- 87- مجلس الوزراء الفلسطيني (2018). **الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030**. رام الله. فلسطين.
- 88- المدهون، س. (2016). **العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في فلسطين تقديرها وتحليلها باستخدام متجه الانحدار الذاتي**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- 89- مركز أبو ظبي للحوكمة (2017). **أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم**. سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة. غرفة أبو ظبي. الامارات العربية المتحدة.
- 90- المركز العربي للتطوير الزراعي (2016). **نحو واقع زراعي أكثر صمودا واستدامة**. مشروع: نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين. القدس. فلسطين.
- 91- مركز المسوح والتطبيقات الاحصائية (2017). **تعزيز مشاركة المجتمع المدني في قطاع الزراعة في مصر**. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. جمهورية مصر العربية.
- 92- مروان، م. (2018). **أهمية الزراعة في فلسطين**، موقع موضوع الالكترونى.
- 93- المعهد العربي للتخطيط، **علاقة الزراعة بالتنمية**.
- 94- الملاحى، أ. (2016). **دور الرقابة الادارية في تحسين مستوى الاداء الاداري في جهاز الشرطة الفلسطينية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 95- مناتي، ع. ومجيد، ل. (2017). **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي)** مع إشارة خاصة للعراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52. ص ص 1-16.

- 96- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (2016). الزراعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 حاجة الى معالجة اوجه التفاعل المشتركة بين القطاعات في اقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا. الدورة 33. روما. ايطاليا.
- 97- منظمة التحرير الفلسطينية <http://www.plo.ps/>
- 98- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين.
- 99- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد (2015). قطاع الزراعة الفلسطيني المحاصر. نيويورك. الولايات المتحدة الامريكية.
- 100- مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة للشرق الأوسط. (2016). التنمية الزراعية المستدامة، ورقة بحثية.
- 101- النجار، ح. (2019). زيادة فاعلية الري وتعظيم الناتج الزراعي لوحدة المياه في قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.
- 102- نصبة، ا. (2015). أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام دراسة حالة -بلدية قمار الوادي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجزائر.
- 103- نصر الله، ع. (2019). التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة. قدم إلى: المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات. كلية الحقوق والإدارة العامة. جامعة بيرزيت. الضفة الغربية. فلسطين.
- 104- وزارة الزراعة السعودية. (2010). استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للمملكة العربية السعودية حتى عام 2030.
- 105- وزارة الزراعة الفلسطينية (2010). استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة الاطار العام 2010-2020. غزة. فلسطين.
- 106- وزارة الزراعة الفلسطينية الالكتروني، تم الاطلاع بتاريخ 2020/1/2م. <https://www.moa.pna.ps/>
- 107- وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). (2019). الأقاليم الزراعية في الأراضي الفلسطينية.
- 108- وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين، وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية.
- 109- وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، (2019). مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية

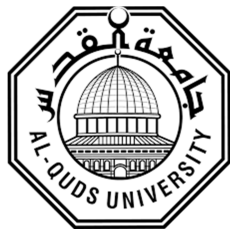
- 1- B2B editor, (Jul., 2017). *Why good governance is important to the public sector*, B2B Magazine.
- 2- Baum, A., et al (2019). *Governance and State-Owned Enterprises: How Costly is Corruption?* IMF Working Papers. Fiscal Affairs Department. WP/19/253.
- 3- Braun & Birner, (2016). *Designing Global Governance for Agricultural Development and Food and Nutrition Security*, Research Gate.
- 4- Christophe A. (2001). :Le Monde nous appartient, Plon, paris
- 5- Curi, C., Gedvilas, J. and Lozano-Vivas, A (2016). *Corporate Governance of SOEs and Performance in Transition Countries*. Evidence from Lithuania. *Modern Economy*, 7, 1339-1360.
<http://dx.doi.org/10.4236/me.2016.712126>
- 6- Dasgupta & Roy, (2011). *Designing PAT as a Climate Policy In India*, Issues learnt from EU-ETS. Conference of India Society of Ecological Economics
- 7- Dhaoui, I. (2019). *Good governance for sustainable development MPRA Munich Personal RePEc Archive*. MPRA Paper Online at <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/92544/>.
- 8- Farming F. (2015). *The story of agriculture and the sustainable development goals*.
- 9- Gannarelli, *Governance in the Public Sector: Responsibilities & Examples*, Study.com.
- 10- Gechev R. (2005). *Sustainable Development: Economic Aspects*. Indianapolis, usa.p1
- 11- Ghadi, I et al (2012). *Construct Validity Examination of Critical Thinking Dispositions for Undergraduate Students in University Putra Malaysia*, Higher Education Studies, Vol. 2 (2), pp 138-145.
- 12- <http://www.ifac.org/system/files/publications/files/Good-Governance-in-the-Public-Sector.pdf>
- 13- <https://publicsector.wa.gov.au/public-administration/public-sector-governance/good-governance-guide-public-sector-agencies>
- 14- <https://study.com/academy/lesson/governance-in-the-public-sector-responsibilities-examples.htm>
- 15- <https://www.b2bmagazine.com.au/good-governance-important-public-sector>
- 16- IFAC, (Sep., 2013). *Good Governance in the public sector – Consultation draft for an international framework*, International Federation for Accountants
- 17- IFAC, (Sep., 2013). *Good Governance in the public sector – Consultation draft for an international framework*, International Federation for Accountants.

- 18- Iyad, (2019). *Good Governance for Sustainable development*, University Library of Munich.
- 19- Kardos, M. (2012). *The reflection of good governance in sustainable development Strategies, International*. ELSEVIER. Procedia - Social and Behavioral Sciences 58. pp. 1166 – 1173.
- 20- Kuznecovs, M. Sarmistha P. (2012). *Does corporate governance reform necessarily boost firm performance? Recent evidence from Russia*, IZA Discussion Papers, No. 6519, Institute for the Study of Labor (IZA), Bonn, <http://nbn-resolving.de/urn:nbn:de:101:1-201208096371>.
- 21- Mensh & Casadevall, (2019). *Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review*, Cogent Social Sciences Journal
- 22- Mulyadi M., (Jan., 2012). *The importance of corporate governance in public sector*, Global Business and Economics Research Journal
- 23- Namdeo, S., Rout, S (2016). *Calculating and interpreting Cronbach's alpha using Rosenberg assessment scale on paediatrician's attitude and perception on self esteem*, International Journal of Community Medicine and Public Health, 3 (6):1371-1374.
- 24- OECD, (2008). *Food Security and Nutrition*, oecd.org
- 25- OECD, (2018). *Agricultural Policy Monitoring and Evaluation 2018 –12*
- 26- Price, R., Roma'n, F., Rountree, P (2011). *The impact of governance reform on performance and transparency*. ELSEVIER. Journal of Financial Economics 99 pp. 76–96.
- 27- PSC, *Good governance guide for public sector agencies*, Government of Western Australia
- 28- Rodorff, M., et al (2019). *Good Governance: A Framework for Implementing Sustainable Land Management*, Applied to an Agricultural Case in Northeast-Brazil. Sustainability, 11, 4303. pp. 1 – 20.
- 29- Roy & Tisdell, (1998). *Good Governance in Sustainable Development*, The impact of institutions, International Journal of Social Economics
- 30- Stojanović, I., Ateljević, J., Stević, S (2016). *Good Governance as a Tool of Sustainable Development*. European Journal of Sustainable Development, 5 (4) pp. 558-573.
- 31- Subash D. and Indrajit R. (2011). *Training manual on good agricultural governance*. A resource guide focused on smallholder crop production", Food and Agriculture Organization of the United Nations
- 32- Uma, S. (2000). *Research Methods For Business*. University at Carbondale. Southern Illinois.
- 33- United Nations General Assembly (2015). *United Nations Summit on Sustainable Development 2015* ,Informal summary

- 34- Weiner, J. (2007). *Johns Hopkins Bloomberg School of Public Health*. The Johns Hopkins University and Jonathan Weiner.
- 35- Zaman, R., Siddiqui, M., Arslan, M (2015). *Corporate governance and firm performance: the role of transparency & disclosure in banking sector of Pakistan*. *International Letters of Social and Humanistic Sciences*, 43, 152-166. <https://doi.org/10.18052/www.scipress.com/ILSHS.43.152>.
- 36- Dilshad, R. M., & Latif, M. I. (2013). *Focus Group Interview as a Tool for Qualitative Research: An Analysis*. *Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS)*, 33(1).

الملاحق

ملحق (1): الاستبانة النهائية لأداة الدراسة.



جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

بناء المؤسسات والتنمية البشرية

الدكتور/..... حفظكم الله ورعاكم،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: استبانة

يتشرف الباحث أن يضع بين أيديكم استبانة لإجراء بحث بعنوان:

دور حوكمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة

(دراسة حالة: وزارة الزراعة)

في إطار البحث في قضايا الحوكمة في المؤسسات الفلسطينية، فإنه يسرني مساهمتكم في تحكيم الاستبانة الخاصة بتحديد دور حوكمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة في قطاع غزة وذلك في إطار استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء القدرات والتنمية المستدامة من جامعة القدس - أبو ديس، لذا وفي إطار تعزيز متطلبات الصدق للأداة البحثية فاني يسرني مساهمتكم العلمية القيمة في تحكيم الاستبانة المرفقة لحضرتكم لغايات استخدامها في الرسالة المذكورة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

الباحث: يونس عاشور

يرجى التكرم باختيار البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية وذلك بوضع إشارة (×).

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

1. النوع	
☐ ذكر	☐ أنثى
2. العمر	
☐ من 22 سنة إلى 30 سنة	☐ من 30 سنة إلى 38 سنة
☐ 38 سنة إلى 44 سنة	☐ 44 سنة فأكثر
3. المؤهل العلمي	
☐ دبلوم	☐ بكالوريوس
☐ دراسات عليا	☐ أخرى (حدد) _____
4. سنوات الخبرة	
☐ 1 إلى أقل من 5 سنوات	☐ 5 سنوات - أقل من 10 سنوات
☐ 10 سنوات - أقل من 15 سنة	☐ 15 سنة فأكثر

المحور الأول: مبادئ الحوكمة					
البعد الأول: الشفافية والإفصاح					
م.	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1.	تقوم الوزارة بنشر التقارير الخاصة بانشطتها بشكل دوري عبر صفحتها الرسمية على الانترنت.				
2.	تقوم الوزارة باعتماد ونشر معايير واضحة لتنفيذ انشطتها في المناطق المتنوعة من قطاع غزة.				
3.	تشمل التقارير السنوية على معلومات كافية ومفيدة تمكن ذو المصالح من الاطلاع الجيد على اعمال الوزارة.				
4.	تعتمد الوزارة على شروط مناسبة في اختيار المستفيدين من الانشطة الزراعية سواء المنفذة من قبل الوزارة او تلك المنفذة من قبل مؤسسات المجتمع المدني.				
5.	تقوم الوزارة بتقديم كافة المعلومات المطلوبة لتسهيل عمل منظمات المجتمع المدني واللجان المحلية في المجال الزراعي.				
6.	تفصح الوزارة عن خططها فيما يتعلق بالمشاريع المستقبلية الخاصة بالمنظمة.				
7.	تستخدم الوزارة الوسائل التكنولوجية بشكل واسع لمشاركة المعلومات وتعميمها مع محدودية الاستخدام الورقي.				
8.	تقوم الوزارة بالاستجابة السريعة للشكاوى المقدمة لها من قبل أطراف العلاقة ونشر هذه الردود خصوصا تلك المتعلقة بالقضايا الحساسة ذات الاهتمام العام.				
9.	تعتمد الوزارة سياسة الباب المفتوح امام وسائل الاعلام بكافة اطيافها مع السماح لهم بحرية العمل داخل اركان الوزارة بمكوناتها المتنوعة.				
البعد الثاني: العدالة والانصاف					
1.	تعتمد الوزارة على معايير واضحة كأساس لمنح الاستفادة من انشطتها وخدماتها.				
2.	تقدم الوزارة خدماتها لجميع المستفيدين ممن تنطبق عليهم الشروط دون تمييز.				

م.	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
3.	تقوم الوزارة بتوزيع مواردها البشرية لمتابعة الأنشطة الزراعية بشكل عادل يراعي الوزن النسبي لتلك المناطق واحتياجاتهم.					
4.	تراعي الوزارة مصالح كلا الجنسين (الذكور والاناث) عند تصميم انشطتها المتنوعة.					
5.	تراعي الوزارة مصالح جميع الاطراف ذوي العلاقة عند تنفيذ انشطتها الخاصة بالقطاع الزراعي.					
6.	تراعي الوزارة التوزيع الجغرافي اثناء تقسيم أنشطتها استناداً الى أولوية الاحتياج في المناطق المتنوعة.					
7.	تتصف أنشطة الوزارة بالاستقلالية وعدم التحيز لأية اتجاهات غير مهنية.					
8.	تتيح الوزارة فرص المشاركة للجنسين في الاستفادة من البرامج والمشاريع التنموية.					
9.	تراعي الوزارة جوانب العدالة في توزيع المستلزمات الزراعية على المستفيدين في المناطق الجغرافية المتنوعة.					
البعد الثالث: الاستجابة						
1.	تقوم الوزارة بمتابعة شكاوى المزارعين والرد عليها دون تاخير.					
2.	تستجيب الوزارة بشكل سريع لمقترحات المزارعين واهتماماتهم فيما يتعلق بالقضايا محل اجماعهم.					
3.	تقوم الوزارة بمراعاة ما تقترحه الجمعيات الزراعية في القرارات الصادرة عنها والمتعلقة بالمزارعين.					
4.	تقوم الوزارة بالاستجابة السريعة لاحتياجات المزارعين الفنية الخاصة بتسهيل العمل الزراعي في مناطقهم المتنوعة.					
5.	تخصص الوزارة قنوات اتصال فعالة لتبادل الآراء حول طبيعة التدخل المطلوب والامكانيات المتاحة لضمان فعالية الاستجابة لاية متغيرات تتعلق بالمزارعين.					
6.	تقوم الوزارة ببنني المبادرات الخلاقة التي يقدمها المزارعين في اطار البحث عن حلول لمشاكل القطاع الزراعي بقطاع غزة.					
7.	تتبنى الوزارة مبدا التدخل السريع لاغاثة المزارعين في الظروف الطارئة التي تصيبهم باضرار جسيمة.					

م.	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
8.	تحرص الوزارة على تبسيط الاجراءات للتعاطي السريع مع متطلبات المزارعين قدر الامكان.					
البعد الرابع: المساءلة						
1.	تخضع الوزارة للمساءلة من قبل الجهات الرقابية الخارجية حول مدى تحقيقها للأهداف المخططة.					
2.	تسهم إجراءات المساءلة التي تخضع لها الوزارة في تعزيز عملية استجابتها لمتطلبات المستفيدين بشكل سريع وفعال.					
3.	يتم اجراء مساءلة دورية للوزارة من قبل مؤسسات المجتمع المدني في إطار تخصصاتها المهنية حول فعالية وعدالة خدماتها المقدمة للمستفيدين.					
4.	تمارس الوزارة عملية مساءلة مستمرة للطواقم العاملة حول طبيعة الانشطة المنفذة ومدى تحقيقها للاهداف المخططة.					
5.	تتيح الوزارة مساحة كافية لوسائل الاعلام لمراجعتها حول القضايا الهامة المرتبطة باصحاب المصالح ومدى قيامها بالالتزام الصحيح بها.					
6.	تقوم الوزارة بتخصيص صناديق لشكاوي المزارعين حول القضايا التي تخص اعمال الوزارة في اطار انشطتهم المتنوعة.					
7.	تتقبل إدارة الوزارة مراجعات المستفيدين في إطار مدى التزامها بقواعد الشفافية في الاختيار.					
8.	يتوفر لدى الوزارة اجراءات رادعة بحق مرتكبي المخالفات من طواقمها العاملة تستند الى الاطر القانونية الحاكمة للعمل.					
البعد الخامس: المشاركة						
1.	تقوم الوزارة بالتواصل المباشر مع المزارعين لتحديد احتياجاتهم.					
2.	تقوم الوزارة باشارك المزارعين في الانشطة المتنوعة التي تنفذها المرتبطة بالقضايا الزراعية التي تهمهم.					
3.	تتبنى الوزارة العمل التشاركي مع المستفيدين من خدماتها بشكل دائم للمشاركة في بناء وتصميم الخطة الاستراتيجية.					

م.	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
4.	تقوم الوزارة بإشراك المزارعين في عملية تخطيط الاحتياجات للمناطق الجغرافية المستهدفة.					
5.	يتم إشراك المزارعين في عملية رسم وتحديد السياسات الزراعية العامة و الخاصة بالوزارة.					
6.	تتيح الوزارة للمزارعين فرصة المشاركة والنقاش لبرامج تطوير القطاع الزراعي في المناطق المتنوعة.					
7.	تقوم الوزارة بإشراك المزارعين في عملية صنع القرارات الخاصة بالقطاع الزراعي في قطاع غزة.					
8.	يتم إشراك مؤسسات المجتمع المدني العاملة في المجال الزراعي في رسم وإقرار السياسات الزراعية العامة بقطاع غزة.					
البعد السادس: الرقابة						
1.	يتوفر لدى الوزارة وحدة خاصة للرقابة الداخلية تتولى التدقيق على أعمال كافة الإدارات ومدى التزامها بالإجراءات المعمدة.					
2.	تعتمد الوزارة على خطة سنوية مقرر للعمل الرقابي في إطار أنشطة القطاع الزراعي بقطاع غزة.					
3.	تخضع أعمال الوزارة للرقابة الخارجية من قبل الهيئات المختصة بمتابعة أعمال الوحدات الحكومية.					
4.	تمارس مؤسسات المجتمع المدني نوعاً من الرقابة الخارجية على أعمال الوزارة فيما يتعلق بأنشطتها المتنوعة المنفذة في المناطق الجغرافية بقطاع غزة.					
5.	تقوم الوزارة بالرقابة المستمرة على طرق الاستخدام الفنية للمبيدات الزراعية من قبل المزارعين.					
6.	تقوم الوزارة بالفحص الدوري للمحاصيل الزراعية المنتجة بغية التأكد من معدلات متبقيات المبيدات بها.					
7.	تمتلك الوزارة طواقم فنية ذات قدرات مميزة قادرة على تنفيذ كافة الأعمال المرتبطة بعمليات الرقابة على استخدام المبيدات الزراعية.					
8.	تقوم الوزارة بتشكيل لجان مشتركة مع اللجان المحلية لتقييم طرق استخدام المبيدات الزراعية بشكل دوري.					

المحور الثاني: التنمية المستدامة						
م.	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	تتسم أنشطة الوزارة بقدرتها الفاعلة على تحسين الأمن الغذائي لسكان قطاع غزة.					
2.	تسهم الطرق الابداعية التي تطبقها الوزارة في المجال الزراعي بزيادة حجم الانتاجية للمحاصيل الحقلية والبعلية.					
3.	تتسم الأنشطة المنفذة من قبل الوزارة بقدرتها على توجيه المزارعين للتكيف مع التغيرات المناخية بما يسهم في تعزيز الانتاجية وتجنب الاضرار التي قد تصيبهم نتيجة لذلك.					
4.	يوجد اسهام فاعل للأنشطة المنفذة من قبل الوزارة في تعزيز مستويات الدخل للمزارعين واسرهم.					
5.	تتبنى الوزارة دعم الأنشطة الزراعية المبتكرة النابعة من توجهات المزارعين الرياديين بما يحقق تعظيم اسهامهم في تنمية القطاع الزراعي.					
6.	تعمل الوزارة على توفير متطلبات البنية التحتية الزراعية وتحديثها بشكل مستمر بما يحقق التنمية الزراعية المستدامة في المناطق المتنوعة من قطاع غزة.					
7.	تقوم الوزارة باتباع طرق الارشاد الزراعي المبتكرة التي تتقاطع مع التوجهات الزراعية الحديثة بغية احداث التنمية المنشودة للقطاع الزراعي باحدث الاساليب والطرق.					
8.	تقوم الوزارة بتوفير بذور محسنة بهدف تعظيم حجم انتاجية القطاع الزراعي.					
9.	تعمل الوزارة على توطين احدث طرق الري بغية تعظيم حجم الانتاجية وتخفيض تكاليف الفاقد من المياه في الشبكات التقليدية.					
10.	تتضمن أنشطة الوزارة تحديد الممارسات السليمة للتخلص من النفايات الزراعية بما يعزز من مكافحة انبعاث الغازات الضارة وبالتالي الحفاظ على النظام الايكولوجي.					
11.	تتبع الوزارة اجراءات صارمة بحق المخالفين في استخدام المبيدات الزراعية بغية الحفاظ على الصحة العامة للموطن والمزارع في قطاع غزة.					
12.	تقوم الوزارة بعمليات فحص مخبري دوري لمنتقيات المبيدات في المنتجات الزراعية بهدف التأكد من صلاحيتها للاستخدام الآدمي.					

م.	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
13.	تقوم الوزارة بإلزام المزارعين بمجموعة من المعايير الواجب اتباعها عند استخدام المبيدات الزراعية في الحقول بغية الحفاظ على صحتهم واسرهم.					
14.	تتعرض الصحة المستدامة في خطط وبرامج الوزارة المتنوعة.					
15.	تعمل الوزارة على توفير خدمات الرعاية الصحية للمزارعين واسرهم بالتنسيق مع وزارة الصحة الفلسطينية.					
16.	تعمل الوزارة على توفير الدعم للمزارعين واسرهم في المجال التعليمي بما يعزز من قدرتهم على الابداع في المجال الزراعي.					
17.	تحرص الوزارة على تشجيع المشاريع الصديقة للبيئة باشكالها المتنوعة.					
18.	يتوفر لدى الوزارة رؤية لكيفية استغلال المخلفات الزراعية وتحويلها الى مخلفات صديقة للبيئة.					
19.	تقوم الوزارة برعاية المشاريع الهادفة لتمكين المرأة العاملة في المجال الزراعي اقتصاديا بما يعزز مكانتها الاجتماعية والاسرية.					
20.	تقدم الوزارة رعاية خاصة للنساء المزارعات المعنفات وتعمل على تجنيد التمويل الهادف لتمكينهن اقتصاديا.					
21.	تقوم الوزارة بتنفيذ سلسلة متكاملة من البرامج التوعوية الهادفة لتعزيز ثقافة الانتاج وحماية البيئة والمساحات الخضراء في قطاع غزة.					

ملحق (2): أسئلة المجموعات البؤرية.

س1. في اعتقادكم هل تقوم الوزارة بالكشف والافصاح عن كافة انشطتها المنفذة بالوسائل المتنوعة؟ س2. هل تقوم الوزارة بنشر معايير الاستفادة من الانشطة والمشاريع المتنوعة؟ س4. هل تقوم الوزارة بابلاغكم بردودها بشأن اية شكاوى مقدمة من طرفكم تتعلق بالقضايا الزراعية؟ س5. حسب وجهة نظركم هل تعتمد الوزارة سياسة الباب المفتوح للمزارعين للاستماع لآرائهم واعلامهم باية قضايا تقع ضمن اهتماماتهم؟	الشفافية والافصاح
س1. هل تقوم الوزارة بالاعتماد على المعايير المهنية والموضوعية في اختيار المستفيدين من الانشطة المنفذة من قبل الوزارة؟ س2. هل تقوم الوزارة بمراعاة احتياجات المناطق الجغرافية المتنوعة وفقا لاولوية؟ س3. هل تراعي الوزارة عند تنفيذ انشطتها مراعاة الجنسين (الذكور والاناث) من حيث الاستفادة؟ س4. هل تراعي الوزارة جوانب العدالة في توزيع المستلزمات الزراعية على المستفيدين في المناطق الجغرافية المتنوعة؟	العدالة والاتصاف
س1. هل تقوم الوزارة بالاستجابة للشكاوى المقدمة من طرفكم والرد عليها بشكل سريع؟ س2. هل تستجيب الوزارة بشكل سريع لمقترحات المزارعين واهتماماتهم فيما يتعلق بالقضايا محل اجماعهم؟ س3. هل تقوم الوزارة بتبني المبادرات الخلاقة التي يقدمها المزارعين في اطار البحث عن حلول لمشاكل القطاع الزراعي بقطاع غزة؟ س4. في اعتقادكم هل تتبنى الوزارة مبدا التدخل السريع لاغاثة المزارعين في الظروف الطارئة التي تصيبهم باضرار جسيمة؟ س5. في اعتقادكم هل تقوم الوزارة بالاستجابة السريع وتوفير الاحتياجات الفنية للمزارعين في المناطق المتنوعة لتسهيل عملهم؟	الاستجابة
س1. باعتقادكم هل تتقبل إدارة الوزارة مراجعات المستفيدين في إطار مدى التزامها بقواعد الشفافية في الاختيار؟ س2. باعتقادكم هل تقوم الوزارة باتخاذ اجراءات رادعة بحق موظفيها في حال عدم التزامهم بخدمة المزارعين وفقا للمهام الموكلة اليهم؟ س3. هل تشعرون ان الوزارة هي مملكة مستقلة تفعل ما تشاء دون ان يتم مراجعتها من قبل اي من الاطراف الاخرى في حال وجود قضايا عامة تحمل خطرا مجتمعي وتقع في اطار اختصاصها؟ س4. هل تعتقدون ان لمؤسسات المجتمع المدني دورا في الرقابة على اعمال الوزارة وتصحيح مسارات العمل الزراعي؟	المساءلة
س1. هل تتبنى الوزارة مبدا العمل التشاركي مع المستفيدين من خدماتها بشكل دائم للمشاركة في بناء وتصميم خططها المرتبطة بالقطاع الزراعي؟	المشاركة

س2. في اعتقادكم هل يتم اشراك المزارعين في عملية رسم وتحديد السياسات الزراعية العامة الخاصة بالوزارة؟	
س3. هل تقوم الوزارة باشراككم في عملية تخطيط الاحتياجات لمنطقتكم الزراعية؟	
س4. هل تتيح الوزارة لكم فرصة المشاركة والنقاش لبرامج تطوير القطاع الزراعي في المناطق المتنوعة؟	
س1. هل تقوم الوزارة بعملية رقابة مستمرة على الطواقم العاملة في الحقل الميداني التابع للوزارة لضمان تعظيم استفادة المزارعين من عملية التوجيهات الصحيحة للممارسات الزراعية يرجى التوضيح؟	الرقابة
س2. هل تقوم الوزارة بعملية رقابة دقيقة ومستمرة على كافة المزارعين لضمان الاستخدام الامن للمبيدات الزراعية يرجى التوضيح؟	
س3. في اعتقادكم هل يتصف العاملون في مجال الرقابة على الأنشطة الزراعية بالكفاءة والقدرة على التوجيه الصحيح للمزارعين نحو الممارسات السليمة في الإدارة الحقلية؟	
س4. هل تقوم الوزارة بالعمل المشترك من خلال لجان فنية بين المزارعين ومؤسسات المجتمع المدني من اجل ضمان فاعلية عملية الرقابة على الممارسات الزراعية المطبقة من قبل المزارعين؟	
س1. هل تقوم الوزارة بعمليات بحث وتطوير مستمرة من اجل استحداث اساليب وطرق ابداعية في المجال الزراعي قد تسهم بزيادة حجم الانتاجية للمحاصيل الحقلية والبعليّة؟	المتغير التابع (التنمية المستدامة)
س2. هل تعتبر أنشطة الوزارة المنفذة سببا رئيسيا في تعزيز مستويات الدخل لديكم؟	
س3. هل تقوم الوزارة بتوفير متطلبات البنية التحتية الزراعية وتحديثها بشكل مستمر بما يحقق التنمية الزراعية المستدامة في المناطق المتنوعة من قطاع غزة.	
س4. هل تعمل الوزارة على توفير نوعيات جديدة من البذور المحسنة وتقنيات الري الحديثة من اجل زيادة معدلات الانتاجية لديكم؟	
س5. هل تقوم الوزارة بتقديم عملية الارشاد والمتابعة لكم من اجل التخلص من النفايات الزراعية؟	
س6. هل تتبع الوزارة اجراءات رادعة بحق المخالفين باستخدام المبيدات الزراعية؟	
س7. هل تقوم الوزارة برعاية المشاريع الهادفة لتمكين المرأة المزارعة اقتصاديا بما يعزز مكانتها الاجتماعية والاسرية؟	
س8. هل تدعم الوزارة جهودكم في الحفاظ على المساحات الخضراء وحماية البيئة عبر تبني مبادراتكم الهادفة للحفاظ على البيئة في مناطق عملكم؟	
س9. هل تقوم الوزارة بتشجيع ودعم التعلم للمزارعين واسرهم وتوفير لهم مزايا خاصة تمكنهم من الالتحاق بالحقول التعليمية المتنوعة؟	
س10. هل تقوم فرق تفتيش من وزارة الزراعة بفحص المنتج والتأكد من سلامته وصلاحيته للاستخدام الادمي قبل عملية التسويق؟	

ملحق (3): أسماء المحكمين.

الجامعة	الاسم	م.
جامعة الأزهر	أ. د. إسماعيل أبو زنادة	-1
جامعة القدس/ أبو ديس	د. تهناني جفال	-2
جامعة الأزهر	أ. د. حاتم الشنطي	-3
جامعة الإسراء	د. طارق الديراوي	-4
جامعة الأزهر	د. محمد الهندي	-5
كلية الإسراء	د. نايف الفرا	-6
جامعة الإسراء	د. نبيل أبو شمالة	-7
جامعة الأزهر	أ. د. نصر أبو فول	-8

فهرس الملاحق

ملحق (1): الاستبانة النهائية لأداة الدراسة.....	180
ملحق (2): أسئلة المجموعات البؤرية.....	188
ملحق (3): أسماء المحكمين.....	190

فهرس الجداول

جدول (1.2): التسلسل التاريخي لتطور مفهوم الحوكمة.....	19
جدول (2.2): التسلسل الزمني لتطور مفهوم التنمية المستدامة.....	43
جدول (3.2): مؤشرات التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض.....	53
جدول (4.2): قيمة الإنتاج النباتي في قطاع غزة.....	64
جدول (5.2): مساهمة فروع الثروة الحيوانية في الإنتاج الحيواني في الأراضي الفلسطينية.....	65
جدول (6.2): تطور قيمة الإنتاج الحيواني في قطاع غزة.....	66
جدول (7.2): تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.....	67
جدول (8.2): تطور حجم القيمة المضافة للقطاع الزراعي الفلسطيني.....	69
جدول (9.2): تطور إعداد العاملين في القطاع الزراعي الفلسطيني.....	71
جدول (10.2): مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية لاستخلاص الفجوة البحثية.....	98
جدول (1.3): محتويات متغيرات الدراسة.....	103
جدول (2.3): مستويات الموافقة على فقرات وأبعاد ومحاو الدراسة.....	104
جدول (3.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لأبعاد المحور الأول "الحوكمة".....	107
جدول (4.3): معاملات صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للمحور الثاني "التنمية المستدامة".....	108
جدول (5.3): نتائج الاتساق الداخلي من خلال (درجة التشبع: Outer Loadings) باستخدام التحليل العاملي لأبعاد ومحاو الدراسة.....	110
جدول (6.3): الصدق البنائي لأبعاد ومحاو الدراسة.....	111
جدول (7.3): نتائج اختبارات ثبات أبعاد ومحاو الدراسة.....	113
جدول (8.3): الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....	114
جدول (1.4): الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة وفقاً للبيانات الديموغرافية (عدد المستجيبين = 93).....	116
جدول (2.4): نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومحاو الدراسة.....	117
جدول (3.4): ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول "الشفافية والإفصاح".....	120
جدول (4.4): ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني "العدالة والإنصاف".....	123

جدول (5.4): ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث "الاستجابة".	126
جدول (6.4): ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الرابع "المساءلة".	128
جدول (7.4): ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الخامس "المشاركة".	131
جدول (8.4): ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد السادس "الرقابة".	134
جدول (9.4): ملخص نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني "التنمية المستدامة".	137
جدول (10.4): نتائج أثر مبادئ "الحوكمة" في تحقيق التنمية المستدامة.	145
جدول (11.4): نتائج العلاقة بين مبادئ "الحوكمة"، وتحقيق التنمية المستدامة.	157
جدول (12.4): نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين، حول "الحوكمة" تعزى للبيانات الديموغرافية.	160
جدول (13.4): نتائج اختبار الفروق في متوسط استجابة المبحوثين، حول "التنمية المستدامة" تعزى إلى معلومات للبيانات الديموغرافية.	162

فهرس الأشكال

شكل (1.1): نموذج متغيرات الدراسة..... 10

شكل (1.4): الأوزان النسبية لأبعاد ومحاور الدراسة..... 118

فهرس المحتويات

أ	إقرار:
ب	شكر وعرفان
ج	مصطلحات الدراسة:
هـ	الملخص:
و	Abstract:

1 الفصل الأول: خلفية الدراسة

1	1.1 المقدمة
3	2.1 مشكلة الدراسة
5	3.1 مبررات الدراسة
6	4.1 أهداف الدراسة
6	5.1 أسئلة الدراسة
7	6.1 فرضيات الدراسة
9	7.1 حدود الدراسة
9	8.1 منهج الدراسة:
9	9.1 مصادر وأدوات جمع البيانات
10	10.1 متغيرات الدراسة
11	11.1 مستلزمات الدراسة وأدواتها
11	12.1 المساهمة المعرفية
12	13.1 أهمية الدراسة
12	1.13.1. الأهمية العلمية:
12	2.13.1. الأهمية العملية:

14 الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

14	1.2 الإطار النظري
14	1.1.2. إطار مفاهيم الحوكمة:
15	1.1.1.2. ماهية الحوكمة:

17	2.1.1.2. نشأة الحوكمة وتطورها:
21	3.1.1.2. مفهوم الحوكمة:
25	4.1.1.2. أهمية الحوكمة:
27	5.1.1.2. أهداف الحوكمة:
29	6.1.1.2. مبادئ الحوكمة:
39	7.1.1.2. مقومات الحوكمة في القطاع العام:
39	8.1.1.2. استراتيجيات تحقيق الحوكمة الفعالة في القطاع العام:
41	2.1.2. إطار مفاهيم للتنمية المستدامة:
41	1.2.1.2. التطور التاريخي لمفاهيم التنمية المستدامة:
46	2.2.1.2. تعريف التنمية المستدامة:
47	3.2.1.2. مبادئ التنمية المستدامة:
48	4.2.1.2. أهداف التنمية المستدامة:
49	5.2.1.2. خصائص التنمية المستدامة ومميزاتها:
50	6.2.1.2. أبعاد التنمية المستدامة:
53	7.2.1.2. مؤشرات التنمية المستدامة:
55	8.2.1.2. أثر الحوكمة على التنمية المستدامة:
59	3.1.2. القطاع الزراعي والتنمية الزراعية المستدامة في فلسطين
59	1.3.1.2. القسم الأول: هيكل وتطور القطاع الزراعي الفلسطيني:
72	2.3.1.2. القسم الثاني: التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين:
77	3.3.1.2. القسم الثالث: التحديات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني:
83	2.2 الدراسات السابقة
83	1.2.2. الدراسات المحلية:
87	2.2.2. الدراسات العربية:
91	3.2.2. الدراسات الأجنبية:
95	4.2.2. التعقيب على الدراسات السابقة:
95	5.2.2. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:
96	6.2.2. أوجه اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:
96	7.2.2. أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية:
97	8.2.2. ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:
98	9.2.2. الفجوة البحثية:

99 الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

100	1.3 منهج الدراسة.....
100	2.3 طرق جمع بيانات الدراسة.....
101	3.3 مجتمع الدراسة.....
101	4.3 العينة الاستطلاعية.....
102	5.3 أدوات الدراسة.....
102	1.5.3.1. الأداة الأولى (الاستبانة):.....
103	1.1.5.3.1. محتوى أداة الدراسة:.....
103	2.1.5.3.1. تصحيح أداة الدراسة (الاستبانة):.....
104	2.5.3.2. الأداة الثانية (المجموعات البؤرية "المركزة"):
105	6.3 صدق وثبات أداة الدراسة.....
105	1.6.3.1. صدق أداة الدراسة (الاستبانة):.....
105	1.1.6.3.1. الصدق الظاهري:.....
105	2.1.6.3.1. صدق الاتساق الداخلي:.....
111	3.1.6.3.1. الصدق البنائي:.....
112	2.6.3.2. ثبات أداة الدراسة:.....
113	7.3 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.....
114	8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....

115 الفصل الرابع: تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج

115	1.4 الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة، وفقاً للبيانات الديموغرافية.....
116	2.4 نتائج تحليل متغيرات المستقلة والتابعة بشكلها العام.....
119	3.4 نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات أبعاد ومحاور أداة الدراسة.....
119	1.3.4.1. نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الأول "الحوكمة":.....
119	1.1.3.4.1. نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الأول "الشفافية والإفصاح":.....
122	2.1.3.4.1. نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثاني "العدالة والإنصاف":.....
125	3.1.3.4.1. نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الثالث "الاستجابة":.....
127	4.1.3.4.1. نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الرابع "المساءلة":.....

130	5.1.3.4. نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الخامس "المشاركة":
133	6.1.3.4. نتائج تحليل المتعلقة بالبعد السادس "الرقابة":
136	2.3.4. نتائج تحليل المتعلقة بالمحور الثاني "النتمية المستدامة":
140	3.3.4. نتائج تحليل المجموعات البؤرية:
140	1.3.3.4. النتائج العامة:
141	2.3.3.4. تحليل أبعاد الحوكمة:
143	3.3.3.4. بعد التتمية المستدامة:
144	4.4. اختبار فرضيات الدراسة:

165..... الفصل الخامس: النتائج والتوصات

165	1.5. النتائج
165	1.1.5. النتائج المتعلقة بمستويات تطبيق الحوكمة والنتمية المستدامة:
166	2.1.5. النتائج الخاصة بمستويات العلاقة والأثر:
167	2.5. التوصيات
169	المصادر والمراجع
180	الملاحق
191	فهرس الملاحق
192	فهرس الجداول
194	فهرس الأشكال
195	فهرس المحتويات